بنك مسقط
bank muscat

نشرة إصدار

سندات ثانوية دائمة إضافية من المستوى الأول

تاريخ الإصدار ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م

المصدر

بنك مسقط ش م ع ع
ص ب ١٣٤ الرمز البريدي ١١٢ روي
سلطنة عمان
هاتف : ٢٤٧٦٨٨٨٨ ٩٦٨+ ٢٤٧٩٨٢٢٠ ٩٦٨+
URL: www.bankmuscat.com

نشرة إصدار سندات ثانوية دائمة لعدد ٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ سند من سندات رأس المال الإضافية من المستوى الأول
(بمعدل فائدة ٤,٢٥٪ سنويا، وبسعر اصدار (١) ريال عماني للسند)

مدير الإصدار

أعمال بنوك الاستثمار

المسجل ووكيل الدفع ووكيل حملة السندات

شركة مسقط للمقاصة والايداع ش.م.ع.م
ص.ب ٩٥٢، روي، الرمز البريدي ١١٢، سلطنة عمان
هاتف: ٢٤٨٢٢٢٢٢ ٩٦٨+؛ فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ ٩٦٨ +

المستشار القانوني

البوسعيدي منصور جمال وشركاه
محامون ومستشارون قانونيون
ص. ب ٦٨٦، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان
هاتف: ٢٤٨١٤٤٦٦ ٩٦٨+فاكس: ٢٤٨١٢٢٥٦ ٩٦٨ +
URL: www.amjoman.com

تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقًا للمتطلبات التي تحددها الهيئة العامة لسوق المال ("CMA")، تم إعداد نشرة الإصدار الأصلية باللغة العربية وهي النسخة المعتمدة من قبل الهيئة العامة لسوق المال وفقًا للقرار الإداري رقم: خ/١٤٦/٢٠٢٢ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢م، لا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أي مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه ولن تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة ناجمة عن الاعتماد على أي جزء منها أو استخدامه من قبل أي شخص.

ملاحظة هامة للمستثمرين

الهدف من نشرة الإصدار هذه هو تقديم معلومات جوهرية تتعلق بالأوراق المالية التي يتم إصدارها لمساهمي البنك عن طريق توزيعات الأرباح.

تتضمن نشرة الإصدار هذه جميع المعلومات والبيانات الجوهرية المتعلقة بالأوراق المالية ولا تحتوي على أي معلومات مضللة أو تغفل أي معلومات جوهرية.

يعتبر أعضاء مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع "البنك" هم المسؤولين بالتضامن والتكافل عن سلامة وكفاية المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، وقد تم إعدادها بحسن نية، لقد تم بذل العناية الواجبة واللازمة لتضمين كافة المعلومات الجوهرية ولم يتم حذف أي من هذه المعلومات، مما قد يجعل من هذه النشرة أن تصبح مضللة.

يجب على جميع المستثمرين فحص هذه النشرة ومراجعتها بعناية من أجل فهم طبيعة الأوراق المالية التي هي موضوع نشرة الإصدار.

لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأي بيانات أو تقديم أي معلومات فيما يتعلق بالمُصدر أو السندات بخلاف الأشخاص الذين يشار إلى أسمائهم في نشرة الإصدار هذه، في حالة قيام أي شخص، لم يرد اسمه في نشرة الإصدار هذه، بالإدلاء بأي بيان أو تقديم معلومات، فلا ينبغي اعتباره مفوضًا من قبل المُصدر أو مدير الإصدار.

بيانات النظرة المستقبلية

تحتوي هذه النشرة على بيانات تشكل بيانات تتعلق بالنوايا والأفعال والأحداث المستقبلية، يتم تصنيف هذه البيانات عمومًا على أنها بيانات تطلعية وتنطوي على مخاطر وشكوك وعوامل مهمة أخرى معروفة وغير معروفة؛ قد تتسبب في اختلاف هذه الأعمال والأحداث والظروف المستقبلية عن الطريقة التي يتم تصويرها ضمنيًا في نشرة الاصدار هذه، فإن استخدام أي من الكلمات والصيغ مثل: "تنبأ"، "متابعة"، "تقدير"، "جدول"، "تعتزم"، "تتوقع"، "قد"، "سوف"، "مشروع"، "يقترح"، "ينبغي"، "نعتقد"، "سوف تستمر"، "سوف نتابع" أي مفردات أو تعبيرات أخرى مماثلة تهدف إلى تحديد البيانات ذات نظرة مستقبلية، ولا تعتبر هذه البيانات ذات النظرة المستقبلية الواردة بيانات سابقة و إنما بمثابة توقعات تعكس الأوضاع الحالية فيما يتعلق بالنتائج أو الأحداث المستقبلية وتستند إلى تقديرات وعوامل التنبؤ وافتراضات مختلفة، يعتقد البنك أن التوقعات الواردة في تلك البيانات التطلعية معقولة، ولكن لا يمكن تقديم أي تأكيد على أن هذه التوقعات ستثبت أنها صحيحة عند حلول مواقيتها.

علاوة على ذلك، وتكون البيانات ذات النظرة المستقبلية عرضة لمخاطر والتكهنات والافتراضات وهي مبنية على المعلومات المتوفرة بتاريخ تقديمها ولا ينبغي الاعتماد عليها على أنها تمثل تقديرات البنك اعتبارًا من أي تاريخ لاحق.

يحذر البنك المستثمرين من أن عددًا من العوامل المهمة يمكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج أو البيانات الفعلية بشكل جوهري عن تلك المعبر عنها في أي بيانات تطلعية، تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مستوى الطلب على منتجات وخدمات البنك.
- تداعيات البيئة التنافسية.
- التطورات التنظيمية والقانونية والمالية.
- التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، أو أسعار الأسهم أو الأسعار أو المعدلات الأخرى.
- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي.
- أداء الاقتصاد العماني، و
- العوامل الأخرى الموضحة في القسم تحت عنوان: "عوامل الخطر وسبل تخفيفها" في نشرة الإصدار هذه.

لا يمكن للبنك تقديم أي ضمان بأن البيانات التطلعية ستتحقق، يخلي البنك ومدير الإصدار وأي من الشركات التابعة لهما مسؤوليتهما عن أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية، سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك ما لم تقتضيه قوانين الأوراق المالية، للحصول على وصف للعوامل المادية التي يمكن أن تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية للبنك بشكل جوهري عن البيانات التطلعية الواردة في هذه النشرة، يرجى مراجعة القسم تحت عنوان "عوامل المخاطرة وسبل تخفيفها" من هذه النشرة، عوامل المخاطرة الموصوفة في هذه النشرة ليست بالضرورة شاملة لجميع العوامل الهامة التي يمكن أن تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية ماديا عن تلك المعبر عنها في البيانات التطلعية.

عملة العرض: جميع الإشارات إلى "الريال" أو "ر ع" هي إلى الريال العماني، العملة الرسمية لسلطنة عمان، الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي وسعر الصرف المربوط هو ١ دولار أمريكي = ٠,٣٨٥ ريال عماني، و ١ ريال عماني يتكون من ١٠٠٠ بيسة.

بيانات القطاع والسوق: تم الحصول على بيانات الصناعة والسوق في هذه النشرة من أطراف ثالثة أو من مصادر عامة مثل المواقع الإلكترونية والمنشورات، لم تقم إدارة البنك أو مدير الإصدار بالتحقق بشكل مستقل من أي من البيانات من مصادر الطرف الثالث المشار إليها في نشرة الإصدار هذه أو التحقق من الافتراضات الأساسية التي تعتمد عليها هذه المصادر، بالإضافة إلى ذلك، لم يتحقق البنك أو مدير الإصدار بشكل مستقل من أي من بيانات القطاع التي أعدتها إدارة البنك.

جدول المحتويات

	ملاحظة هامة للمستثمرين	٢
	التعريفات والاختصارات	٥
١	معلومات عامه عن الإصدار وجهه الاصدار	١٢
٢	التصنيف الائتماني للمُصدر	١٦
٣	عوامل المخاطرة وسبل تخفيفها	٢١
٤	الأهداف والتراخيص	٢٩
٥	الهدف من الإصدار وتكاليف الإصدار	٣٢
٦	شروط وأحكام إصدار السندات	٣٣
٧	الحقوق والمسؤوليات	٤٣
٨	معاملات الأطراف ذات الصلة	٤٦
٩	المؤشرات المالية	٤٧
١٠	لمحة عن البنك وأعماله	٥١
١١	حوكمة البنك ومجلس الإدارة والإدارة العليا	٥٤
١٢	تخصيص السندات	٦٠
١٣	التعهدات	٦١

التعريفات والاختصارات

رأس مال إضافي من المستوى الأول	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل البنك المركزي العماني باعتباره رأس مال إضافي من المستوى الأول وفقًا للوائح سوق رأس المال.
الوكيل	شركة مسقط للمقاصة والايداع ش.م.ع.م، أو أي هيئة تخلفها وتشمل جميع الأشخاص الذين قد يتم تعيينهم كوكيل لحملة السندات بموجب شروط سند اتفاقية الوكالة للعمل نيابة عن حملة السندات ونيابة عنهم كممثل لهم.
التخصيص	سوف يتم تخصيص السندات حصريًا للمساهمين المدرج أسماؤهم في سجل المساهمين الذي تحتفظ به شركة مسقط للمقاصة والايداع ش.م.ع.م، كما في تاريخ الحق وفقًا لنسبة التخصيص.
نسبة التخصيص	سند واحد لكل ١٠ أسهم عادية يملكها المساهم كما في تاريخ الحق، من أجل التوضيح، لقد تقرر أن الأسهم العادية الصادرة وفقًا لإصدار الأسهم المجانية في تاريخ اجتماع الجمعية العامة العادية لن يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد تخصيص السندات بناءً على نسبة التخصيص.
متطلبات رأس المال التنظيمي المطبق	أي متطلبات واردة في لائحة سوق رأس المال للحفاظ على رأس المال من وقت لآخر تنطبق على البنك، بما في ذلك القواعد الانتقالية والإعفاءات الممنوحة فيما يتعلق بما سبق ذكره.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للبنك ، وتعديلاته من وقت لآخر وفقًا للأحكام الواردة فيه.
المفوضون بالتوقيع	الأشخاص المسجلون من وقت لآخر في السجل التجاري للبنك لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان
البنك / المُصدر	بنك مسقط ش م ع ع
وثائق بازل ٣	وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت عنوان "إطار تنظيمي عالمي لبنوك وأنظمة مصرفية أكثر مرونة" أصدرتها لجنة بازل في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ م، وتمت مراجعتها في يونيو ٢٠١١م والمرفق الوارد في وثيقتها تحت عنوان "تصدر لجنة بازل العناصر النهائية للإصلاحات لرفع جودة رأس المال التنظيمي "الصادر عن لجنة بازل في ١٣ يناير ٢٠١١م، بما في ذلك المراجعات والتعديلات والتحديثات التي تتم من وقت لآخر.
المجلس / أعضاء مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك الذي يتم انتخابه من قبل جمعية المساهمين من وقت إلى آخر وفقاً لقانون الشركات التجارية واللوائح والقواعد الصادرة من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال.
السندات	السندات الثانوية الدائمة الصادرة بموجب نشرة الإصدار هذه، و بقيمة اسمية تبلغ (١) ريال عماني لكل سند.
حامل السند	هو الحامل للسند الصادر من قبل البنك وفقاً لهذا الإصدار
سجل حملة السندات	هو السجل الذي تحتفظ به شركة مسقط للمقاصة والإيداع والذي يحتوي على تفاصيل حاملي السندات.

قرار حملة السندات	هو ذلك القرار الذي تم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العامة لحملة السندات، الذي عُقد على النحو الواجب وبموجب النظام الأساسي ووفقًا لأحكام وثيقة اتفاقية الوكالة ووفقًا للأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية.
إصدار الأسهم المجانية	إصدار عدد ٣,٧٥٣,١٩٨,٥٣١ سهماً عادياً لمساهمي البنك بتاريخ الحق، من خلال إصدار أسهم مجانية بناءً على موافقة المساهمين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
يوم عمل	أي يوم تكون فيه البنوك التجارية وأمين السجل مفتوحين للعمل في سلطنة عُمان.
تاريخ الاستدعاء وتاريخ الاستدعاء الأول	هو تاريخ الاستدعاء الأول وكل ستة (٦) أشهر من بعد ذلك، لن يتم إجراء أي استدعاء إلا وفقًا لتقدير البنك فقط، وذلك بعد فترة لا تقل عن ٥ سنوات من تاريخ الإصدار وبموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني. تاريخ الاستدعاء الأول هو ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٧م، وهو التاريخ الذي يوافق الذكرى الخامسة لتاريخ الإصدار.
حدث رأسمالي	يعتبر حدث رأسمالي قد وقع إذا تم إخطار البنك خطياً من قبل البنك المركزي العماني بأن المبلغ الأساسي المستحق للسندات أصبح غير مؤهل للإدراج في المستوى الإضافي الأول لرأس مال البنك (باستثناء الحالة التي يكون فيها عدم التأهل فقط نتيجة لأي قيود مطبقة على مبلغ رأس المال المذكور).
لوائح رأس المال	اللوائح والمتطلبات والمبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بكفاية رأس المال المعمول بها في ذلك الوقت في سلطنة عُمان، بما في ذلك تلك الخاصة بالبنك المركزي العماني (والتي يجب أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إرشادات (CP-1) الخاصة بالبنك المركزي العماني بشأن رأس المال التنظيمي بموجب وثائق بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي بموجب تعميمه رقم "BM1114" بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م).
البنك المركزي العماني	البنك المركزي العماني أو أي كيان يخلفه له سلطة إشراف رئيسية على البنك فيما يتعلق بنشاطات البنك في عُمان.
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم: (٢٠١٩/١٨)
الهيئة العامة لسوق المال	الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان
نسبة توزيع الأيام خلال العام	عدد الأيام في الفترة ذات الصلة مقسومًا على ٣٦٥ (بما في ذلك اليوم الأول، ولكن باستثناء اليوم الأخير).
سند اتفاقية الوكالة	هي الاتفاقية التي يتم إبرامها بين المُصدر وشركة مسقط للمقاصة والإيداع على أن تعمل الأخيرة كوكيل لحملة السندات.
تاريخ التعديل	فيما يتعلق بفترة إعادة تعديل الفائدة، يوم العمل الثالث قبل بدء فترة إعادة تعديل الفائدة هذه.
عضو(أعضاء) المجلس	عضو مجلس إدارة بنك مسقط

البنود القابلة للتوزيع	تعني أرباح البنك المتراكمة والمحققة على النحو المعتمد من قبل البنك المركزي العماني (إلى الحد الذي لم يتم توزيعه أو رسملته من قبل) ناقصًا الخسائر المتراكمة، وكل ذلك على النحو المبين في أحدث البيانات المالية المدققة أو (حسب الحالة) التي تم مراجعتها من قبل مدقق البنك.
حالة التخلف عن السداد	تعني حالة التخلف عن السداد الآتي: (أ) عدم السداد: فشل البنك في دفع مبلغ في طبيعة أصل الدين أو الفائدة المستحقة والمستحقة الدفع من قبله على السندات وفقًا للشروط واستمر الفشل او التقصير لمدة سبعة (٧) أيام في حالة دفع البنك للمبلغ الأصلي وأربعة عشر (١٤) يومًا في حالة دفع الفائدة (باستثناء كل حالة حيث يحدث هذا الفشل فقط نتيجة لوقوع حدث عدم السداد أو قيام البنك باختيار عدم السداد)؛ أو (ب) الإعسار: تم اتخاذ قرار نهائي من قبل محكمة مختصة أو هيئة رسمية أخرى معنية بأن البنك معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد ديونه؛ أو (ج) التصفية: تم تعيين مصفي، أو إصدار أمر من محكمة ذات اختصاص قضائي، أو إصدار قرار نافذ لتصفية البنك أو حله أو إخضاعه لإدارة خاصة، أو تطلب من البنك تقديم طلب أو التماس لتصفية نفسه أو طلب إصدار أمر إداري يتعلق بنفسه أو توقف عن القيام بأعماله، أو تم إجراء رسمي من قبل مجلس إدارته يهدد بالتوقف عن مواصلة كل أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة باستثناء: (١) لأغراض إعادة التأسيس أو الاندماج أو إعادة تنظيم أو اندماج أو الاتحاد مع كيانات أخرى؛ أو (٢) أي خطوة أو إجراء يكون جزءًا من عمليات إعادة بناء ميسرة أو اندماج معتمد من قبل أي محكمة مختصة أو سلطة معنية أخرى.
تاريخ دفع الفائدة الأول وتاريخ دفع الفائدة	تاريخ دفع الفائدة الأول هو ٢٠ مايو ٢٠٢٣م. سيكون تاريخ دفع الفائدة في كل ٢٠ مايو و ٢٠ نوفمبر من كل عام، بدءًا من ويشمل ذلك ٢٠ مايو ٢٠٢٣م. سيتم دفع الفائدة لجميع حاملي السندات في تواريخ سداد الفائدة، والذين تظهر اسماؤهم في سجل حملة السندات كما في تاريخ سجل دفع الفائدة.
السنة المالية	السنة المالية للبنك، تبدأ من الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، أو كما قد يتم تعديلها من قبل المساهمين في الجمعية العامة ووفقًا للنظام الأساسي للبنك.
معدل الفائدة المبدئي	له المعنى المحدد في الشرط رقم ٦,٥,١ (مدفوعات الفائدة).
الفترة المبدئية	الفترة من وتشمل تاريخ الإصدار، باستثناء تاريخ الاستدعاء الأول.
مبالغ مدفوعات الفائدة	مقدار الفائدة المستحقة، وفقًا للشرط رقم ٦,٦ (قيود الفائدة) والشرط رقم ٦,٧ (المدفوعات)، في كل تاريخ دفع الفائدة.
تاريخ سجل دفع الفائدة وتاريخ سجل الدفع الرئيسي	في حالة دفع الفائدة، التاريخ الذي يقع خلال ستة (٦) أيام عمل (أو أي فترة أخرى تحددها شركة مسقط للمقاصة والإيداع) قبل تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة ("تاريخ سجل دفع الفائدة") وفي حالة دفع مبلغ الاسترداد (إن وجد)، التاريخ الذي يقع خلال ستة (٦) أيام عمل (أو أي فترة أخرى تحددها شركة مسقط للمقاصة والإيداع) قبل تاريخ دفع مبلغ الاسترداد ذي الصلة (حسب الحالة) ("تاريخ سجل الدفع الرئيسي"). ستة (٦) أيام عمل (أو أي فترة أخرى تحددها شركة مسقط للمقاصة والإيداع) قبل تاريخ دفع الفائدة، سيقوم المُصدر بالتنسيق مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع للحصول على قائمة حاملي السندات اعتبارًا من تاريخ سجل دفع الفائدة، لغرض سداد مدفوعات الفائدة في تاريخ سداد الفائدة.

فترة الفائدة	الفترة الممتدة وتشمل تاريخ الإصدار، ولكن باستثناء تاريخ دفع الفائدة الأول، أي فترة متتالية من تاريخ دفع الفائدة بما في ذلك تاريخ دفع الفائدة التالي باستثناء تاريخ سداد الفائدة التالي.
معدل الفائدة	فيما يتعلق بفترة الفائدة الأولى، هو معدل الفائدة المبدئي، وفيما يتعلق بكل فترة إعادة تعديل بعد ذلك، المعدل المحسوب وفقًا لأحكام الشرط رقم ٦,٥,١ (مدفوعات الفائدة).
قيود الفائدة	له المعنى الوارد في الشرط رقم ٦,٦ (قيود الفائدة).
الإصدار	هو إصدار عدد ٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ سنداً بموجب نشرة الإصدار هذه.
تاريخ الإصدار	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م.
مدير الإصدار	بنك مسقط ش م ع ع
الإلتزامات الأدنى مرتبة	(أ) جميع مطالبات حاملي الأسهم العادية؛ أو (ب) أي التزامات دفع أخرى حالية أو مستقبلية تم تعبير عنها أو يُعبر عنها في مرتبة أدنى من السندات.
القوانين العمانية	قد تكون القوانين العمانية في شكل مراسيم سلطانية أو قرارات وزارية أو لوائح تنفيذية أو تعاميم صادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني كما هي قائمة، أو قد يتم سنها أو تعديلها أو إعادة سنها أو إصدارها من وقت لآخر.
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان
بورصة مسقط	بورصة مسقط ش.م.ع.م.
اختيار عدم السداد	له المعنى الموضح في الشرط رقم ٦,٦,٢ (اختيار عدم السداد).
حدث عدم السداد	له المعنى المحدد له في الشرط ٦,٦,١ (حدث عدم السداد).
عدم القدرة على الاستمرار	فيما يتعلق بالبنك، يعني : (أ) أصبح معسرًا أو مفلسًا أو غير قادر على سداد جزء جوهري من التزاماته عند استحقاقها أو عدم قدرته على القيام بأعماله، أو (ب) أي حدث أو ظرف آخر يحدده البنك المركزي العماني على أنه بمثابة حالة عدم القدرة على الاستمرار أو كما هو محدد في اللوائح المصرفية المعمول بها.
حدث عدم القدرة على الاستمرار	يعني : (أ) أخطر البنك المركزي العماني البنك خطياً بأنه قرر أن البنك قد أصبح، أو سوف يصبح، في وضع غير قابل للاستمرار دون الشطب ؛ أو (ب) تم اتخاذ قرار بقيام القطاع العام بضخ المزيد من الأموال في رأس مال البنك (أو ما يعادله من الدعم) والذي بدونه يكون البنك أو سوف يصبح في حالة عدم القدرة على الاستمرار، لتجنب الشك، عندما يقرر البنك المركزي العماني أن هناك حاجة إلى ضخ رأس مال من القطاع العام (أو دعم مكافئ)، ستكون عملية الشطب كاملة ودائمة، ويجب أن تحدث قبل أي ضخ للأموال من القطاع العام في رأس المال البنك أو ما يعادله للدعم.

تاريخ تسجيل حدث عدم القدرة على الاستمرار	التاريخ الذي سيتم فيه إجراء عملية الشطب على النحو المحدد في إشعار عدم القدرة على الاستمرار، والذي يجب ألا يتجاوز التاريخ عشرة (١٠) أيام عمل (أو التاريخ الذي يحدده البنك المركزي العماني) بعد تاريخ إشعار عدم القدرة على الاستمرار.
إشعار عدم القدرة على الاستمرار	له المعنى الوارد في الشرط رقم ٦,٩ (الشطب عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار).
الالتزامات	له المعنى الوارد في الشرط رقم ٦,٤,٢ (تبعية السندات).
تاريخ اجتماع الجمعية العامة غير العادية	٩ نوفمبر ٢٠٢٢م، وهو التاريخ الذي تمت فيه الموافقة على هذا الإصدار وإصدار الأسهم المجانية من قبل مساهمي البنك في الجمعية العامة غير العادية.
تاريخ الجمعية العامة العادية	٩ نوفمبر ٢٠٢٢م، وهو تاريخ الذي تمت فيه الموافقة على دفع أرباح الأسهم المجانية من قبل مساهمي البنك في الجمعية العامة العادية.
عُمان	سلطنة عُمان
الأسهم العادية	الأسهم العادية للبنك.
المدفوعات الغير مسددة	فيما يتعلق بأي مبالغ مستحقة الدفع عند استرداد السندات، وهو مبلغ يمثل أي فائدة مستحقة وواجبة السداد ولكن الغير مدفوعة لفترة الفائدة التي يحدث خلالها الاسترداد حتى تاريخ الاسترداد. لتجنب الشك، فإن الالتزام بدفع المدفوعات الغير مسددة لا يخل بحق البنك في اختيار عدم السداد لمبالغ مدفوعات الفائدة السابقة أو عدم السداد لهذه المبالغ نتيجة لوقوع حدث عدم السداد.
الالتزامات المتكافئة	جميع التزامات الدفع الثانوية للبنك والتي تتساوى مع الالتزامات أو يتم التعبير عنها في مرتبة متكافئة.
مبلغ الاسترداد الجزئي	في حالة استرداد السندات جزئيًا، يكون المبلغ من مضاعفات ١٠٠ بيسة عند القيمة الاسمية التي يختارها البنك وفقًا للشرط رقم ٦,٨ (ب)
اتفاقية وكيل الدفع	وهي الاتفاقية التي يتم إبرامها بين المُصدر وشركة مسقط للمقاصة والإيداع على أن تعمل الأخير كوكيل الدفع لحملة السندات.
يوم الدفع	له المعنى الوارد في الشرط رقم ٦,٧,٣ (يوم الدفع).
نشرة الإصدار	نشرة الإصدار هذه بالشكل الذي يتم الموافقة عليها من قبل الهيئة العامة لسوق المال.
السندات المؤهلة الإضافية من المستوى الأول	أي الأدوات المالية القائمة حالياً أو المستقبلية (سواء كانت أوراق مالية أو شهادات ائتمان أو حصص في شراكات محدودة أو غير ذلك) بخلاف الأسهم العادية أو الأدوات المالية من الدرجة الأولى الأخرى التي يصدرها البنك بشكل مباشر أو غير مباشر والتي ستكون مؤهلة لتشكيل (أو قد تشكل، ولكن بالنسبة لأي قيد معمول به على مبلغ رأس المال هذا،) رأس مال إضافي من المستوى الأول.
تاريخ الحق	تاريخ عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية
مبلغ الاسترداد	في حالة استرداد السندات بالكامل، المبلغ الأساسي المستحق للسند.
المسجل / الوكيل / وكيل الدفع	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش م ع م

اتفاقية المسجل	الاتفاقية التي يتم إبرامها بين المُصدر وشركة مسقط للمقاصة والإيداع لكي تعمل الأخير كمسجل لحملة السندات.
الهامش ذي الصلة	٢,٢٥٪ (٢٢٥ نقطة أساس).
تاريخ إعادة التعديل	هو تاريخ الاستدعاء الأول و من بعد ذلك في كل ذكرى سنوية بمرور أربعة وعشرين (٢٤) شهرًا.
إعادة تعديل معدل الفائدة	معدل الفائدة المطبق على كل فترة إعادة تعديل (يشار إلى كل منها "إعادة تعديل لمعدل فائدة")، والتي يجب أن يكون إجمالي معدل إعادة التعديل المرجعي كما هو محدد من قبل البنك، في تاريخ التعديل والهامش ذي الصلة.
مدة إعادة التعديل	الفترة التي قدرها ٢٤ شهرًا من تاريخ الاستدعاء الأول إلى تاريخ إعادة التعديل التالي، وكل فترة متتالية مدتها أربعة وعشرون (٢٤) شهرًا بعد ذلك من تاريخ إعادة التعديل هذا إلى تاريخ إعادة التعديل التالي.
المعدل المرجعي لإعادة التعديل	هو متوسط معدل الفائدة المرجح المستحق على الودائع بالريال العماني، كما هو مسجل في الإصدار الأخير من النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي العماني، والتي يتم نشرها على موقع البنك المركزي العماني على الإنترنت قبل تاريخ التعديل، مع تقريب معدل الفائدة إلى المكان العشري الأول (على سبيل المثال، سيتم تقريب قيمة ٣,١٢٢ إلى أعلى والتعبير عنها في شكل ٣,٢).
الريال العماني أو ر.ع	الريال العماني، العملة الرسمية في سلطنة عُمان ؛ كل ريال عماني يساوي ١٠٠٠ بيسة.
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٤٦م
الالتزامات الأعلى مرتبة	أصحاب الودائع، والدائنون العامون، وحاملو الديون / السندات / الصكوك الثانوية للبنك، وجميع التزامات الدفع غير الخاضعة للبنك وجميع التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) للبنك والتي يتم التعبير عن هذه الإلتزامات في مرتبة أدنى.
المساهمين	أصحاب الأسهم العادية للبنك.
الحدث الضريبي	بمناسبة الدفعة التالية المستحقة بموجب السندات، يكون البنك ملزمًا أو سيصبح ملزمًا بدفع مبالغ ضريبية إضافية (سواء حدثت أو لم تحدث حالة عدم السداد أو تم إجراء اختيار عدم السداد)، كنتيجة لأي تغيير أو تعديل أو تفسير لقوانين الضرائب أو الممارسات أو اللوائح السائدة في سلطنة عُمان أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين أو اللوائح، يصبح التغيير أو التعديل ساري المفعول في أو بعد تاريخ الإصدار وما إلى ذلك. لا يمكن للبنك تجنب هذا الشرط من خلال اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له).
الضرائب	لها المعنى الوارد في الشرط رقم ٦,١١ (الضرائب)
رأس المال من المستوى الأول	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل البنك المركزي العماني باعتباره رأس مال من المستوى الأول وفقًا للوائح رأس المال.
رأس المال من المستوى الثاني	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل البنك المركزي العماني باعتباره رأس المال من المستوى الثاني وفقًا للوائح رأس المال.

الشطب	(أ) يجب إلغاء السندات (في حالة الشطب الكلي) أو شطبها جزئيًا على أساس النسبة والتناسب (في حالة الشطب الجزئي) على النحو الذي يحدده البنك بالتزامن مع موافقة البنك المركزي العماني وفقًا للوائح رأس المال؛ و (ب) جميع حقوق أي حامل سندات لدفع أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالسندات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مبالغ تنشأ نتيجة أو مستحقة وواجبة السداد عند حدوث حالة عدم السداد)، حسب الحالة، يتم إلغاؤها كليًا أو شطبها جزئيًا بالنسبة والتناسب بين حملة السندات، وفي كل حالة، لا يتم استعادتها تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل تاريخ إشعار عدم القدرة على الاستمرار أو تاريخ حدث شطب لحدث عدم القدرة عل الاستمرار وحتى لو انتهى حدث عدم القدرة على الاستمرار. لتجنب الشك، فيما يتعلق بالفقرتين (أ) و (ب) من هذا التعريف، ستكون عملية الشطب كاملة ودائمة حيث يقرر البنك المركزي العماني، بموجب الفقرة (ب) في تعريف "الحدث عدم القدرة على الاستمرار"، أنه ضخ لرأس المال أو ما يعادله من الدعم من القطاع العام ويجب أن يحدث مثل هذا الشطب قبل أي ضخ من القطاع العام في رأس المال أو أي دعم معادل له. لن يتم إجراء الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني.

١. معلومات عامة عن الإصدار وجهة الإصدار:

١,١- المصطلحات الرئيسية

المُصدر	بنك مسقط ش م ع ع
رقم السجل التجاري	١١٤٥٧٣٨
العنوان المسجل	ص ب ١٣٤، الرمز البريدي ١١٢ مسقط / محافظة مسقط سلطنة عمان
رأس المال المصرح به	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (ثمانمائة مليون ريال عماني)
رأس المال المصدر بعد اصدار الأسهم المجانية	٧٥٠,٦٣٩,٧٠٦ ريال عماني (سبعمائة وخمسون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وسبعمائة وستة ريال عماني).
رأس المال المصدر قبل اصدار الأسهم المجانية	٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ ر.ع (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليونًا وثلاثمائة تسعة عشر ألف وثمانمائة وثلاثة وخمسون ريال عماني) كما في تاريخ الحق.
اجمالي الأسهم المجانية المصدرة	عدد ٣,٧٥٣,١٩٨,٥٣١ سهما عاديا بإجمالي ٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ ريال عماني (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليونًا وثلاثمائة وتسعة عشر وثمانمائة وثلاثة وخمسون ريال عماني)
اجمالي السندات المطروحة	عدد ٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ سنداً بإجمالي ٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ ريال عماني (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليونًا وثلاثمائة وتسعة عشر وثمانمائة وثلاثة وخمسون ريال عماني)
التصنيف الائتماني للمُصدر	التصنيفات طويلة المدى: • وكالة ستاندرد آند بورز :-BB (نظرة مستقرة) في تاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٢م • وكالة موديز: Ba3 (نظرة إيجابية) في تاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢٢م • وكالة فيتش: BB (نظرة مستقرة) في تاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢م
السندات المطروحة	السندات الثانوية الدائمة كسندات إضافية من المستوى الأول لرأس المال.
التخصيص	التخصيص دون أي اعتبار للمساهمين على أساس نسبي حسب نسبة التخصيص.
حجم الإصدار	٣٧٥,٣١٩,٨٥٣ (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليونًا وثلاثمائة وتسعة عشر ألفًا وثمانمائة وثلاثة وخمسون) سنداً فقط، تُخصص للمساهمين وفقًا لنسبة التخصيص المقترحة.
استخدام العائدات	لتعظيم الاستفادة من هيكل رأس مال البنك، لن يتلقى البنك أي عائدات من الإصدار.
عملة الإصدار	ر. ع (الريال العماني)
القيمة الاسمية	(١) ريال عماني لكل سند.
سعر الإصدار	(١) ريال عماني لكل سند.

الاستحقاق / مدة السندات	السندات هي بمثابة أوراق مالية ثانوية دائمة لا يوجد بشأنها تاريخ استرداد ثابت أو نهائي أو حوافز أخرى للبنك لاسترداد السندات. (يرجى الرجوع إلى الفصل ٦ لمزيد من التفاصيل).
خيار الاستدعاء	وفقًا للشرط رقم ٦,٨ (ب) (خيار استدعاء البنك)، يجوز للبنك، في أي وقت بعد الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الإصدار ووفقًا لموافقة البنك المركزي العماني، تقديم إخطار خطي مدته ٣٠ يومًا من التاريخ الذي يجب أن تكون السندات فيه مستردة إما كليًا أو جزئيًا ("تاريخ الاستدعاء الأول").
معدل الفائدة	فيما يتعلق بالفترة المبدئية، معدل الفائدة المبدئي وفقًا للشرط ٦,٥,١ (مدفوعات الفائدة)، وفيما يتعلق بكل فترة إعادة تعديل بعد ذلك، يتم احتساب المعدل وفقًا للشرط رقم ٦,٥,١ (أ) (مدفوعات الفائدة).
سعر الفائدة المبدئي	٤,٢٥٪ سنويا
تواريخ سداد الفائدة	نصف سنوي بتاريخ ٢٠ مايو و ٢٠ نوفمبر سوف يكون تاريخ سداد الفائدة الأول هو ٢٠ مايو ٢٠٢٣م
مبالغ مدفوعات الفائدة	مع مراعاة قيود الفائدة، يجب أن تحمل السندات فائدة نصف سنوية في شكل متأخرات من تاريخ الإصدار (بما في ذلك يوم الإصدار). يجب أن يكون مبلغ دفع الفائدة المستحق الدفع في كل تاريخ دفع فائدة مستحق الدفع من البنود القابلة للتوزيع (حسب التعريف الوارد في النشرة). سيتم إعادة تعديل معدل الفائدة في كل تاريخ إعادة التعديل (كما هو محدد) على أساس إجمالي المعدل المرجعي لإعادة التعديل والهامش ذي الصلة في تاريخ التحديد ذي الصلة، على النحو الذي يحدده البنك (راجع الشرط ٦,٥ (الفائدة). في حالة قيام البنك باختيار عدم السداد أو حدوث حالة عدم السداد، فلن يقوم البنك بدفع مبالغ مدفوعات الفائدة المقابلة في تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة ولن يكون البنك ملزمًا بسداد أي مدفوعات لاحقة فيما يتعلق بأي مبلغ دفع الفوائد غير المدفوعة كما هو موضح بشكل أكثر تحديدًا في الشرط ٦,٦ (قيود الفائدة)، في مثل هذه الظروف، لن تكون الفائدة تراكمية وأي فائدة لم يتم دفعها لن تتراكم أو تتضاعف ولن يكون لحملة السندات الحق في تلقي هذه الفائدة في أي وقت، حتى إذا تم دفع الفائدة في المستقبل، كما تم توضيح أكثر أن عدم السداد البنك لمبالغ الفائدة لا يشكل حالة من حالات التخلف على السداد.
إعادة تعديل معدل الفائدة	ستتم إعادة تعديل معدل الفائدة في تاريخ الاستدعاء الأول وكل ٢٤ شهرًا من بعد ذلك، وفي كل تاريخ إعادة التعديل (يشار إلى كل منها بـ إعادة تعديل معدل الفائدة). سيكون كل معدل الفائدة يعاد تعديله هو إجمالي معدل إعادة التعديل المرجعي والهامش ذي الصلة في تاريخ التعديل، على النحو الذي يحدده البنك.
قيود الفائدة	في حالة قيام البنك باختيار عدم السداد أو وقوع حدث عدم السداد، لن يقوم البنك بدفع مبالغ مدفوعات الفائدة المقابلة في تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة ولن يكون البنك ملزمًا بسداد أي مدفوعات لاحقة فيما يتعلق بأي مبلغ دفع الفوائد غير المدفوعة كما هو موضح بشكل أكثر تحديدًا في الشرط ٦,٦ (قيود الفائدة)، في مثل هذه الظروف، لن تكون الفائدة تراكمية وأي فائدة لم يتم دفعها لن تتراكم أو تتضاعف ولن يكون لحملة السندات الحق في تلقي هذه الفائدة في أي وقت، حتى إذا تم دفع الفائدة في المستقبل، كما تم توضيح أن عدم السداد البنك لمبالغ مدفوعات الفائدة لن يشكل حالة من حالات التخلف عن السداد.

الاسترداد	السندات هي أوراق مالية ثانوية غير مضمونة ودائمة ولا يوجد بشأنها تاريخ استرداد أو تاريخ استحقاق ثابت أو نهائي. يجوز للبنك استرداد السندات (إما كليًا أو جزئيًا) فقط وفقًا للأحكام المنصوص عليها في الشرط ٦,٨ (ب) (خيار استدعاء البنك). يخضع استرداد السندات للشروط التالية: (١) الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي العماني؛ و (٢) المتطلبات، في الوقت الذي يتم فيه تقديم إشعار الاسترداد ذي الصلة وبعد هذا الاسترداد مباشرة، أن يكون البنك أو سيكون (حسب الحالة) متوافقًا مع متطلبات رأس المال؛ (في حالة (١) و (٢) أعلاه، باستثناء الحد الذي لم يعد يطلبه البنك المركزي العماني). يجب أن يكون أي استرداد بموافقة مسبقة من البنك المركزي العماني ولا يمكن افتراض أنه سيتم منح الموافقة المذكورة.
الشطب	في حالة وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار، يجب إجراء عملية الشطب في تاريخ وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار ذي الصلة (وفق التعريف الوارد في هذه النشرة) كما هو موضح بشكل أكثر تحديدًا في الشرط ٦,٩ (الشطب عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار). في مثل هذه الظروف، تلغى حقوق حاملي السندات في دفع أي مبالغ بموجب السندات أو فيما يتعلق بها، حسب الحالة، شطبها بشكل دائم، كليًا أو جزئيًا بالنسبة والتناسب بين حاملي السندات. يجب ألا يشكل الشطب حدثًا من أحداث حالة التخلف عن السداد. لن يتم إجراء الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني.
حالة السندات	التزامات الدفع للبنك بموجب السندات سوف: (أ) تشكل المستوى الأول لرأس مال البنك الإضافي ؛ (ب) تشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وتابعة للبنك تتكافأ فيما بينها ؛ (ج) مرتبة أدنى من مطالبات مودعي البنك، والدائنين العامين، وحاملي الديون / السندات / الصكوك الثانوية الأخرى للبنك، وجميع التزامات الدفع غير الخاضعة للبنك وجميع التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) من البنك الذي تكون بمرتبة الالتزامات، أو يُعبر عنها بأنها بمرتبة صغرى؛ (د) مرتبة متساوية مع التزامات الدفع الثانوية للبنك والتي تتساوى مع الالتزامات أو يُعبر عنها في مرتبة متكافئة؛ و (هـ) الترتيب في الأولوية لحملة السندات فقط قبل مطالبات حاملي الأسهم العادية وغيرها من الالتزامات الأدنى مرتبة للبنك. السندات غير مضمونة أو مغطاة بضمان من البنك أو كيان ذي صلة أو ترتيب آخر يعزز من الناحية القانونية أو الاقتصادية أقدمية المطالبة تجاه المودعين والدائنين العامين وحاملي الديون/السندات/الصكوك الثانوية الأخرى البنك وجميع التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) الخاصة بالبنك والتي تعتبر الالتزامات، أو يُعبر عنها في مرتبة أدنى. لا يوجد دافع لتوزيع الأرباح بموجب شروط إصدار السندات.

الإدراج	سيتم إدراج السندات في قطاع السندات في بورصة مسقط.
شكل السندات	سيتم إصدار السندات في شكل غير مادي وستعمل شركة مسقط للمقاصة والإيداع كمسجل للسندات وتحتفظ بسجل حملة السندات الذي يحدد أسماء وعناوين حاملي السندات وعدد السندات التي يحتفظون بها، يجب أن تتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع أيضًا إدارة تسجيل تحويلات السندات.
تاريخ الإصدار والتخصيص	تاريخ الإصدار هو : ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م سيتم تخصيص السندات في تاريخ الإصدار، يجب أن تخضع صلاحية التخصيص لموافقة جميع الجهات ذات الصلة.
مدير الإصدار	بنك مسقط ش م ع ع - أعمال بنوك الاستثمار ص ب ١٣٤ الرمز البريدي ١١٢ روي، سلطنة عمان هاتف:٢٤٧٦٨٨٨٨ ٩٦٨+؛ فاكس: ٢٤٧٩٨٢٢٠ ٩٦٨+ الرابط الإلكتروني: www.bankmuscat.com
الوكيل، وكيل الدفع والمسجل	شركة مسقط للمقاصة والايداع ش.م.ع.م ص.ب ٩٥٢، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف:٢٤٨٢٢٢٢٢ ٩٦٨+؛ فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ ٩٦٨ + الرابط الإلكتروني: www.mcd.gov.om
المستشار القانوني	البوسعيدي ومنصور جمال وشركاه محامون ومستشارون قانونيون ص. ب ٦٨٦، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٨١٤٤٦٦ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٨١٢٢٥٦ ٩٦٨ + الرابط الإلكتروني:www.amjoman.com
المدقق الخارجي للبنك	إرنست ويونغ ش.م.م ص.ب ١٧٥٠، روي ١١٢ الطابق الخامس، مبنى لاندمارك بوشر، مسقط، سلطنة عمان هاتف: ٢٢٥٠٤٥٥٩ ٩٦٨+ فاكس:٢٢٠٦٠٨١٠ ٩٦٨ + الرابط الإلكتروني: www.ey.com

الموافقات الخاصة بالإصدار:

- وافق البنك المركزي العماني في رسالته رقم SD/2022/BM/CPOC بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م على الإصدار.
- تمت الموافقة على إصدار السندات من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في ٩ نوفمبر ٢٠٢٢م ("تاريخ اجتماع الجمعية العامة غير العادية").
- تم التصريح بتوزيع الأسهم المجانية من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في تاريخ ٩ نوفمبر٢٠٢٢م ("تاريخ اجتماع الجمعية العامة العادية").
- وافقت الهيئة العامة لسوق المال على الإصدار ونشرة الإصدار حسب التفاصيل الموضحة في الصفحة الأولى.

٢. التصنيف الإئتماني للمُصدر

٢,١- تصنيف المُصدر

حصل المُصدر على التصنيفات من قبل ثلاث وكالات تصنيف رائدة ذات سمعة دولية وهي موديز لخدمة المستثمر ("موديز") ووكالة فيتش ("فيتش") وكالة ستاندرد آند بورز("أس & بي")، بالنسبة لأي إصدار دين في سلطنة عُمان، فإن تصنيف المُصدر مقيد بالتصنيف السيادي لسلطنة عُمان.

ملخص التصنيف

تصيف الوكالات لبنك مسقط	موديز	فيتش	ستاندرد آند بورز
طويل الأمد	Ba3	BB	BB-
النظرة المستقبلية	إيجابية	مستقرة	مستقرة

٢,١,١ - موديز لخدمة المستثمر

موديز هي إحدى الشركات العالمية رائدة في مجال التصنيف الائتماني والبحوث وتحليل المخاطر، وتنشر الآراء الائتمانية والأبحاث والتقييمات على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، ومصدري الأوراق المالية والالتزامات الائتمانية الأخرى، تتوفر معلومات إضافية عن موديز على موقعها الإلكتروني (www.moodys.com).

تصنيف موديز - التعريفات

التصنيف	التعريف
Aaa	تعتبر الالتزامات المصنفة (Aaa) من أعلى مستويات الجودة، وتخضع لأدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
Aa	الالتزامات المصنفة (Aa) تعتبر عالية الجودة وتخضع لمخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.
A	يتم الحكم على الالتزامات المصنفة (A) على أنها بدرجة أعلى من المتوسط وتخضع لمخاطر ائتمانية منخفضة.
Baa	تعتبر الالتزامات المصنفة (Baa) متوسطة الدرجة وتخضع لمخاطر ائتمانية معتدلة وعلى هذا النحو قد تمتلك خصائص تخمينية معينة.
Ba	الالتزامات المصنفة (Ba) يتم الحكم عليها على أنها تخمينيه وخاضعة لمخاطر ائتمانية كبيرة.
B	تعتبر الالتزامات المصنفة (B) بمثابة تخمين وتخضع لمخاطر ائتمانية عالية.
Caa	يتم الحكم على الالتزامات المصنفة (Caa) على أنها تخمينية وفي وضع ضعيف وتخضع لمخاطر ائتمانية عالية جدًا.
Ca	الالتزامات المصنفة (Ca) هي التزامات تخمينية بدرجة عالية ومن المحتمل أن تكون في حالة تخلف عن السداد أو قريبة جدًا من التخلف عن السداد، مع وجود بعض الاحتمالات لاسترداد رأس المال والفائدة.
C	الالتزامات المصنفة (C) هي الأدنى تصنيفًا وعادة ما تكون في حالة عجز، مع احتمال ضئيل لاسترداد رأس المال أو الفائدة.

ملاحظة: تُلحق موديز المُعدِّلات الرقمية ١ و ٢ و ٣ بكل تصنيف عام من (Aa) إلى (Caa). حيث يشير المعدل ١ إلى أن

الالتزام يأتي في المرتبة الأعلى من فئة التصنيف العام الخاصة به؛ ويشير المعدل ٢ إلى تصنيف متوسط المدى، ويشير المعدل ٣ إلى ترتيب في الطرف الأدنى من فئة التصنيف العامة تلك، بالإضافة إلى ذلك، يتم إلحاق مؤشر "(hyb)" بجميع تصنيفات الأوراق المالية الهجينة الصادرة عن البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات الأوراق المالية، بموجب شروطها، تسمح الأوراق المالية الهجينة بحذف توزيعات الأرباح المجدولة أو الفوائد أو المدفوعات الرئيسية، والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض القيمة في حالة حدوث مثل هذا الإغفال، قد تخضع الأوراق المالية الهجينة أيضًا للتخفيضات المسموح بها تعاقديًا للمبلغ الأساسي الذي قد يؤدي إلى شطب القيمة، جنبًا إلى جنب مع المؤشر الهجين، فإن تصنيف الإلتزام طويل الأجل المخصص للأوراق المالية الهجينة هو تعبير عن مخاطر الائتمان النسبية المرتبطة بذلك الضمان.

٢,١,٢- وكالة فيتش

فيتش وكالة ائتمان لها مقر رئيسي مزدوج في كل من نيويورك ولندن، ولها مكاتب تشغيل ومشاريع مشتركة في أكثر من ٤٩ موقعًا في أكثر من ٣٠ دولة وتغطي كيانات في أكثر من ٩٠ دولة، تتوفر معلومات إضافية عن وكالة فيتش على موقعها الإلكتروني : www.fitchratings.com

تصنيفات فيتش – تعريفات

ينطبق مقياس التصنيف التالي على تصنيفات العملات الأجنبية والعملة المحلية:

التصنيف	التعريف
AAA	**أعلى جودة ائتمانية** تشير تصنيفات (AAA) إلى أدنى توقع لمخاطر التخلف عن السداد، يتم تخصيصها فقط في حالات القدرة القوية بشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية، من غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلبًا بالأحداث المتوقعة.
AA	**جودة ائتمانية عالية جدًا** تشير التصنيفات (AA) إلى توقعات بمخاطر تخلف عن السداد منخفضة للغاية، إنها تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية، هذه القدرة ليست عرضة للأحداث المتوقعة بشكل كبير.
A	**جودة ائتمانية عالية** تشير التصنيفات (A) إلى توقعات انخفاض مخاطر التخلف عن السداد، تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. ومع ذلك قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة لظروف العمل أو الظروف الاقتصادية المعاكسة مما هو الحال بالنسبة للتصنيفات الأعلى منها.
BBB	**جودة ائتمانية جيدة** تشير تصنيفات (BBB) إلى أن توقعات مخاطر التخلف عن السداد منخفضة حاليًا، تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي ظروف العمل أو الظروف الاقتصادية المعاكسة إلى إضعاف هذه القدرة.
BB	**تخميني** تشير تصنيفات (BB) إلى درجة عالية من التعرض لمخاطر التخلف عن السداد، لا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الأعمال أو الظروف الاقتصادية بمرور الوقت ؛ ومع ذلك، توجد مرونة تجارية أو مالية تدعم خدمة الالتزامات المالية.

B	**تخميني للغاية** تشير التصنيفات (B) إلى وجود مخاطر التخلف عن السداد المادية، ولكن لا يزال هناك هامش أمان محدود، يجري حاليا الوفاء بالالتزامات المالية، ومع ذلك، فإن القدرة على الدفع المستمر عرضة للتدهور في بيئة الأعمال والاقتصاد.
CCC	**مخاطر ائتمانية كبيرة** هامش منخفض جدًا للسلامة، التخلف عن السداد هو من الاحتمالات الرئيسية.
CC	**مستويات عالية جدًا من مخاطر الائتمان** يبدو أن التخلف عن السداد هو الاحتمال الرئيسي.
C	**على وشك التخلف عن السداد** بدأت عملية التخلف عن السداد أو شبيه لها، أو أن المُصدر في حالة توقف تام، أو في طريق للإغلاق، وإن قدرة السداد معطلة بشكل لا رجعة فيه، تشمل الشروط التي تدل على تصنيف فئة (C) لجهة إصدار ما يلي: • دخل المُصدر في فترة سماح أو فترة علاج بعد عدم السداد التزام مالي جوهري. • دخل المُصدر في تنازل مؤقت تفاوضي أو اتفاق تجميد بعد تخلف عن السداد عن التزام مالي جوهري. • الإعلان الرسمي من قبل المُصدر أو وكيله عن تبادل الديون المتعثرة. • وسيلة تمويل مغلقة حيث تكون القدرة على السداد ضعيفة بشكل لا رجعة فيه بحيث لا يُتوقع دفع الفائدة و / أو أصل المبلغ بالكامل خلال فترة المعاملة، ولكن في حالة عدم وجود تقصير وشيك في السداد.
RD	**تخلف عن السداد مقيد** أي تقييم التخلف عن السداد المقيد تشير إلى جهة الإصدار التي مرت في رأي فيتش بالتجارب التالية : • التخلف عن السداد غير المضمون أو تبادل الديون المتعثرة لسند أو قرض أو التزام مالي جوهري آخر، ولكن • لم يدخل في إجراءات الإفلاس، أو تعيين المدير، أو الحراسة القضائية، أو التصفية، أو أي إجراءات تصفية رسمية أخرى، و • مع ذلك لم يتوقف عن العمل، قد يشمل ذلك: • التخلف عن السداد الانتقائي لفئة معينة أو عملة الدين. • انتهاء الصلاحية غير المضمون لأي فترة سماح مطبقة أو فترة علاج أو فترة تحمل تقصير بعد التخلف عن السداد لقرض مصرفي أو ضمان أسواق رأس المال أو أي التزام مالي جوهري آخر. • تمديد فترات الإعفاء أو التحمل المتعددة عند التخلف عن السداد في واحد أو أكثر من الالتزامات المالية المادية، إما على التوالي أو بالتوازي، التنفيذ العادي لتبادل الديون المتعثرة على واحد أو أكثر من الالتزامات المالية الجوهرية.

D	**التخلف عن السداد** تشير التصنيفات (D) إلى المُصدر الذي دخل حسب رأي وكالة فيتش في إجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة القضائية أو التصفية أو أي إجراءات تصفية رسمية أخرى أو أنه قد توقف عن العمل بطريقة أو أخرى. لا يتم تخصيص تصنيفات التخلف عن السداد بشكل مستقبلي للكيانات أو التزاماتها ؛ في هذا السياق، لن يُعتبر عدم السداد على صك يحتوي على ميزة تأجيل أو فترة سماح عمومًا تقصيرًا حتى بعد انتهاء فترة التأجيل أو فترة السماح، ما لم يكن التقصير مدفوعًا بخلاف ذلك بالإفلاس أو ظروف أخرى مماثلة، أو من خلال تبادل الديون المتعثرة. في جميع الحالات، يعكس تخصيص تصنيف التخلف عن السداد رأي الوكالة فيما يتعلق بفئة التصنيف الأكثر ملاءمة بما يتفق مع بقية مجموعة التصنيفات الخاصة بها وقد تختلف عن تعريف التعثر بموجب شروط الالتزامات المالية للمُصدر أو الممارسة التجارية المحلية.

٢,١,٣- وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الدولي

وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الدولي (سابقًا "ستاندرد آند بورز" والمعروفة بشكل غير رسمي باسم "S&P") هي وكالة تصنيف ائتماني أمريكية وقسم من وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، تتوفر معلومات إضافية عن وكالة ستاندرد آند بورز على موقعها الإلكتروني www.spglobal.com

تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز - التعريفات

التصنيف	التعريف
AAA	يتمتع الملتزم المصنف بمعدل (AAA) بقدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزاماته المالية، (AAA) هي أعلى تصنيف ائتماني للمُصدر تحدده وكالة ستاندرد آند بورز.
AA	يتمتع الملتزم المصنف بمعدل (AA) بقدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزاماته المالية، وهي تختلف عن المدينين الأعلى تصنيفًا إلى درجة صغيرة فقط.
A	يتمتع المدين المصنف بمعدل (A) بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المالية ولكنه إلى حد ما أكثر عرضة للآثار السلبية للتغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية عن المدينين في الفئات الأعلى تصنيفًا
BBB	يتمتع الملتزم المصنف بمعدل (BBB) بالقدرة الكافية للوفاء بالتزاماته المالية، ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية المعاكسة أو الظروف المتغيرة إلى إضعاف قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
BB,B,CCC and CC	يُنظر إلى الملتزمين المصنفين في التصنيف بمعدلات (BB) و (B) و (CCC) و (CC) على أنهم يتمتعون بخصائص تخمين مهمة. يشير المعدل (BB) إلى أقل درجة من التخمين ويشير "CC" إلى أعلى درجة. في حين أن مثل هؤلاء المدينين من المحتمل أن يكون لديهم بعض خصائص الجودة والحماية، إلا أنها قد تفوقها شكوك كبيرة أو تعرض كبير لظروف معاكسة.
BB	يعتبر الملتزم المصنف بمعدل (BB) أقل عرضة للخطر على المدى القريب من المدينين الآخرين ذوي التصنيف المنخفض. ومع ذلك، فهو يواجه شكوكًا كبيرة ومستمرة وتعرضًا لأوضاع تجارية أو مالية أو اقتصادية معاكسة قد تؤدي إلى عدم كفاية قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته المالية.

B	يعتبر الملتزم المصنف بمعدل (B) أكثر عرضة للخطر من المدينين المصنفين بمعدل (BB) لكن المدين لديه حاليًا القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية. من المحتمل أن تؤدي الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف قدرة المدين أو استعداده للوفاء بالتزاماته المالية.
CCC	يعتبر الملتزم المصنف بمعدل (CCC) ضعيفًا حاليًا ويعتمد على ظروف تجارية ومالية واقتصادية مواتية للوفاء بالتزاماته المالية.
CC	يعتبر الملتزم المصنف بمعدل (CC) ضعيفًا للغاية حاليًا. يتم استخدام التصنيف (CC) عندما لا يحدث التخلف عن السداد بعد ولكن تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني أن يكون هنالك التخلف عن السداد، بغض النظر عن الوقت المتوقع لحدوث مثل هذا التخلف عن السداد.
SD and D	يتم تصنيف المدين بمعدل (SD) (تقصير انتقائي) أو (D) إذا اعتبرت توقعات وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني أن هناك تخلفاً عن السداد في واحد أو أكثر من التزاماته المالية، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، بما في ذلك الالتزامات المصنفة وغير المصنفة ولكن باستثناء الصكوك الهجينة المصنفة كرأس مال تنظيمي أو غير مدفوعة وفقًا للشروط. يتم تعيين التصنيف بمعدل (D) عندما تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني على أن التخلف عن السداد سيكون تقصيرًا بشكل عام وأن الملتزم سيفشل في سداد جميع التزاماته أو جميعها عند استحقاقها. يتم تحديد التصنيف بمعدل (SD) عندما تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني أن المدين قد تخلف بشكل انتقائي عن إصدر معين أو فئة معينة من الالتزامات ولكنه سيستمر في الوفاء بالتزامات الدفع الخاصة به بشأن إصدرات أو فئات أخرى من الالتزامات في الوقت المناسب. يتم تخفيض تصنيف المدين إلى (D) أو (SD) إذا كان يجري إعادة هيكلة الديون المتعثرة.

ملاحظة: قد يتم تعديل التقييمات من (AA) إلى (CCC) بإضافة علامة زائد (+) أو علامة ناقص (-) لإظهار المكانة النسبية ضمن فئات التصنيف.

٣. عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف:

إن عوامل الخطر التالية ليست شاملة أو كاملة، حيث إن المخاطر الإضافية والشكوك غير المعروفة حاليًا أو التي يعتقد البنك حاليًا أنها ليست ذات أهمية قد يكون لها تأثير أيضًا على البنك وعملياته المقترحة مستقبلاً، قد تختلف المخاطر الفعلية وتأثير هذه المخاطر بشكل جوهري عن تلك المذكورة هنا، إذا تطورت أي من حالات عدم اليقين هذه إلى حدث فعلي، فقد تتأثر عمليات ونتائج البنك المقترحة سلبًا، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن البنك ينوي اتخاذ الخطوات و/ أو التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر المشار إليها أدناه بصرف النظر عن تلك التي قد تكون ناجمة عن عوامل خارجة عن سيطرة البنك، بما في ذلك، على وجه الخصوص، العوامل السياسية والطبيعية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء السابق ليس مؤشرا على النتائج المستقبلية.

عوامل المخاطر ووسائل التخفيف المتعلقة بالمُصدر

(أ) المنافسة

يعمل البنك في بيئة أعمال تنافسية حيث يواجه منافسة من البنوك التجارية الأخرى والبنوك المتخصصة وشركات التمويل، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على مستوى الأعمال مما قد يكون له تأثير سلبي على الهوامش والربحية.

وسائل التخفيف: يتبع المصدر نهج أعمال يركز على العملاء من خلال تقديم خدمة عالية الجودة ومجموعة واسعة من المنتجات، كونها الشركة الرائدة في السوق في سلطنة عُمان، فإن البنك يجهز نفسه باستمرار لمواجهة المنافسة في هذا السوق المالي الديناميكي، يأخذ خطوات استباقية لمواجهة تحديات المنافسة، لقد كان أداء البنك مرضيًا خلال الماضي في سوق يشهد التنافسية بشكل متزايد وهو واثق من القيام بذلك في المستقبل.

(ب) المخاطر التنظيمية

سيؤدي تعليق أو إلغاء أو تقييد الترخيص المصرفي للبنك إلى أن يصبح البنك غير قادر على ممارسة أنشطته، مما سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج تشغيله.

وسائل التخفيف: تهدف سياسات وإجراءات البنك إلى الامتثال للقواعد واللوائح المصرفية حتى لا يكون هناك سبب لأي إجراء تنظيمي عقابي ضده.

(ج) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي الخسارة المحتملة الناتجة عن فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية أو التعاقدية وفقًا للشروط المتفق عليها، قد يكون الخطر الرئيسي الذي يواجهه المُصدر هو مخاطر عدم السداد للقروض الممنوحة للعملاء بالكامل في الوقت المناسب، يمكن أن يُعزى ذلك إلى مشكلة تؤثر على الائتمان الفردي أو إلى ضعف نظامي في المحفظة.

وسائل التخفيف: يتعامل المُصدر مع مخاطر الائتمان من خلال عمليات مختلفة مثل ؛ تخضع جميع عمليات الائتمان، مثل الموافقة، والصرف، والإدارة، والتصنيف، والمبالغ المستردة والشطب، إلى دليل ائتمان البنك الذي تتم مراجعته من قبل إدارة المخاطر والموافقة عليه من قبل سلطات الموافقة المناسبة، وجميع مقترحات إقراض الشركات، حيث الحد الائتماني المقترح للمقترض أو المجموعة ذات الصلة يتجاوز حدًا معينًا، ويتم تقديمها للموافقة / التجديد إلى السلطة المختصة بعد مراجعة مستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر ؛ تتم مراجعة جميع علاقات الشركة مرة واحدة على الأقل في السنة. يتولى قسم القروض إجراء التحديثات على الحساب، ومراقبة وإدارة التعرضات على أساس مستمر.

(د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عندما يتعذر على المُصدر، على الرغم من قدرته على الوفاء بالالتزامات، الاحتفاظ بموارد نقدية كافية أو توليدها للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها أو يمكنه القيام بذلك فقط بشروط غير مواتية من الناحية العملية.

وسائل التخفيف: من أجل ضمان قدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، هناك مراقبة دقيقة لوضع الأصول / المطلوبات. تضمن إدارة مخاطر السيولة أن البنك لديه القدرة في ظل سيناريوهات الضغوط المختلفة على تلبية احتياجات السيولة بكفاءة واقتصاد. تقوم لجنة الأصول والخصوم ("ALCO") التابعة للبنك بتقييم الميزانية العمومية من منظور الحساسية الهيكلية وكذلك السيولة وحساسية أسعار الفائدة.

(هـ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر الخسارة بسبب تقلب أسعار الصرف.

وسائل التخفيف: يتم ضمان إدارة مخاطر الصرف الأجنبي من خلال القياس والمراقبة المنتظمين لمراكز الصرف الأجنبي المفتوحة مقابل الحدود المعتمدة. تتم غالبية معاملات الصرف الأجنبي التي يقوم بها قسم الخزينة بالنيابة عن العملاء من الشركات وعلى أساس تعاقبي، يضمن قسم الخزينة بالبنك تغطية المواقف مع العملاء في سوق ما بين البنوك. يحد المُصدر بشكل متحفظ من مركز العملة المفتوح لديه عند أقل من ٣٥٪ من رأس مال المستوى ١ مقابل الحد التنظيمي البالغ ٤٠٪ من المستوى الأول من رأس المال.

(و) مخاطر سعر الاستثمار

مخاطر أسعار الاستثمار هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأسهم والأوراق المالية التي استثمر فيها البنك.

وسائل التخفيف: تخضع استثمارات البنك لسياسة الاستثمار، وسياسة الخزانة، وسياسة المخاطر، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتخضع ليبذل العناية الواجبة واللازمة. حدود الاستثمار مثل حدود المركز، وحدود التعرض، وحدود وقف الخسارة، والحدود القطاعية محددة في السياسات ذات الصلة التي تمكن الإدارة السليمة للمخاطر لاستثمارات البنك. تراقب لجنة الاستثمار محفظة الاستثمارات بشكل دوري. تتيح وحدة مخاطر السوق بالبنك وضع عتبات مختلفة للاستثمارات، وتقوم وحدة المكتب الأوسط بالبنك بمراقبة الامتثال والإبلاغ عن الانتهاكات وتصعيدها، إن وجدت، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. يتبع البنك نهجًا متحفظًا في التقييم ويقوم بعمل مخصصات حسب الاقتضاء بناءً على منهجيات التقييم الداخلي.

(ز) مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر التأثير السلبي بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق على المركز المالي للبنك.

وسائل التخفيف: تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك. تتم مراجعة تقارير مخاطر أسعار الفائدة للبنك من قبل لجنة الأصول والخصوم وإبلاغها إلى مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للمجلس ولجنة إدارة المخاطر.

(ح) مخاطر عدم تطابق الأصول والخصوم

نظرًا لأن البنك يعمل في مجال اقتراض الأموال وإقراضها، فإنه قد يتعرض لمخاطر عدم التطابق في المدد والشروط الرئيسية الأخرى لأصوله وخصومه (كطريقة على سبيل المثال، قد يستخدم البنك التمويل قصير الأجل لتمويل سلفيات طويل المدى). قد يؤدي عدم التوافق هذا إلى تأثير سلبي على نتائج عمليات البنك.

وسائل التخفيف: تتم مراقبة مخاطر عدم تطابق الأصول والخصوم لدى البنك وإدارتها من قبل لجنة الأصول والخصوم بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة على نتائج عمليات البنك.

(ط) مخاطر القروض المتعثرة

إن أي زيادة في محفظة القروض المتعثرة سيكون لها تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي ونتائج العمليات. بلغت القروض المتعثرة للبنك ٢٩٨,٥ مليون ريال عماني في ديسمبر ٢٠١٩م، و ٣٣٧,٨ مليون ريال عماني في ديسمبر ٢٠٢٠م، و ٣٥٦,٥ مليون ريال عماني في ديسمبر ٢٠٢١م، وارتفعت إلى ٣٦٠,٩ مليون ريال عماني في يونيو ٢٠٢٢م. ونتيجة لذلك، تم تغطية مخصص القروض المتعثرة بنسبة ١٢٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٩م و ١٣٨,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٠م و ١٤٧,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢١م، التي ارتفعت إلى ١٥٦,١٪ في يونيو ٢٠٢٢م.

وسائل التخفيف: يتبع البنك سياسات وإجراءات ائتمانية حكيمة يقوم من خلالها بمراجعة الجدارة الائتمانية للعملاء وإدارة تعرضهم للمخاطر. للتخفيف من مخاطر الاحتمالات غير المتوقعة، يتم الاحتفاظ بغطاء تأميني مناسب على أصول المقترضين.

(ي) مخاطر أسعار السلع الأساسية

يعمل المُصدر في سوق السلع فقط كمزود لمرافق التحوط ولا يتاجر في السلع / السبائك أو يحتفظ بمراكز في السلع، في حالة عدم قدرة البنك على شراء ضمانات أو هوامش كافية في الوقت المناسب من عملائه، فقد يكون هناك تأثير سلبي على نتائج عمليات البنك.

وسائل التخفيف: في ضوء التقلبات العالية في أسعار السلع، يضع المُصدر حدًا لهامش التغيير فوق حد الحجم، وهذا يمكّن المُصدر من إدارة تعرض العملاء بفعالية وإجراء استدعاءات الهامش في حالة حدوث تحركات أسعار معاكسة.

(ك) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، ترتبط المخاطر بالخطأ البشري، وفشل الأنظمة، وعدم كفاية الإجراءات أو الضوابط والأسباب الخارجية.

وسائل التخفيف: توفر سياسة مخاطر البنك إطار عمل لتحديد وتقييم ورصد والإبلاغ عن مخاطر التشغيل بطريقة متسقة وشاملة عبر البنك، لجنة إدارة المخاطر هي هيئة الرقابة الرئيسية على المخاطر التشغيلية، يتم التحكم في المخاطر التشغيلية من خلال ضوابط ومراجعات داخلية قوية، والتفصيل المحدد والجيد للواجبات وخطوط الإبلاغ، وأدلة التشغيل التفصيلية والمعايير.

(ل) مخاطر الجرائم المالية

يشار إلى أن الفشل في تحديد الأمور المتعلقة بالجرائم المالية وغسيل الأموال والإبلاغ عنها واتخاذ إجراءات بشأنها على أنها مخاطر الجرائم المالية، قد تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر مالية وعقوبات وفقدان السمعة، يعد الاحتيال وغسل الأموال من أكثر الجرائم شيوعًا في قطاع الخدمات المالية.

وسائل التخفيف: وبناءً على ذلك، فقد وضع البنك مهمة مكافحة الجرائم المالية ومتطلبات الامتثال المرتبطة بها على رأس جدول أعمال البنك، وقد أدى ذلك إلى سياسات وإجراءات وأنظمة تحدد بشكل استباقي وتنبه وتقيم وتراقب مخاطر مثل هذه الأحداث.

(م) مخاطر التقارير المالية

يُطلق مخاطر التقارير المالية على مخاطر الفشل في الكشف عن أي خطأ جوهري أو حذف ضمن التقارير المالية الخارجية للمُصدر،أي مخاطر إعداد التقارير المالية.

وسائل التخفيف: لدى البنك عملية إعداد تقارير مالية قوية وراسخة مع عمليات فحص وضوابط داخلية كافية لتقليل هذه المخاطر، يراجع قسم التدقيق الداخلي في البنك بشكل مستقل الضوابط والإجراءات الداخلية للتخفيف من هذه المخاطر. يتمثل جدول الأعمال الرئيسي للجنة التدقيق التابعة للمُصدر في ضمان أفضل ممارسات في هذا القطاع والمعايير العالية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية.

(ن) مخاطر الأفراد

يعتبر الأشخاص أهم الأصول في أي عمل تجاري، لكنهم أيضًا الأصول الأكثر ضعفًا. تشمل مخاطر الأفراد الافتقار إلى القوى العاملة المناسبة، والسلوك غير الأخلاقي للموظفين، والفشل في إدارة الأداء والمكافآت، ونقص فرص تنمية الأفراد، والافتقار إلى تخطيط التعاقب الوظيفي وفرص التقدم الوظيفي، وعدم الامتثال لقوانين وتشريعات العمل وما إلى ذلك.

وسائل التخفيف: يولي البنك أهمية قصوى لموارده البشرية ورفاهيتها ويخصص موارد كبيرة لتوفير بيئة عمل متطورة ساعدت البنك على أن يكون من بين أفضل أصحاب العمل في سلطنة عُمان. يراجع البنك باستمرار سياسات الموارد البشرية لديه بما يتماشى مع الظروف المتطورة ويقدم تسهيلات مختلفة مثل قروض الموظفين، وتغطية الرعاية الطبية، ومبادرات إشراك الموظفين، وما إلى ذلك. يبتكر البنك باستمرار برامج إدارة المواهب وتخطيط التعاقب. تم وضع خطط التعاقب الوظيفي لجميع الأدوار الحاسمة المحددة من خلال ضمان وجود مجموعة ثابتة من الموظفين العمانيين الذين تم إعدادهم لشغل مناصب قيادية داخل البنك.

(س) مخاطر الامتثال

مخاطر الامتثال هي عدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والتي تفرضها مختلف السلطات والهيئات التنظيمية حيث يعمل المُصدر. قد لا يؤدي عدم الامتثال للوائح إلى عقوبات وخسائر مالية فحسب، بل قد يضر أيضًا بسمعة أي منظمة وازدهارها على المدى الطويل.

وسائل التخفيف: إن إدارة البنك هي المسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الامتثال التي يتعرض لها البنك وتدعمها إدارة الامتثال في أداء هذا الواجب داخل وحدات الأعمال المختلفة. لدى البنك إدارة امتثال قوية ومسؤول الامتثال لديه خط إبلاغ مباشر إلى مجلس الإدارة ولديه تسلسل إبلاغ موصل إلى الرئيس التنفيذي.

(ع) مخاطر تقنية المعلومات

تتبنى البنوك والمؤسسات المالية التحول التكنولوجي، لا سيما مع التوجه نحو أتمتة العمليات، والمنافسة الشرسة بين البنوك لتوفير المزيد من القنوات عبر الإنترنت للعملاء ورقمنة المؤسسات المالية، تتغلغل التكنولوجيا في عمليات المؤسسة بأكملها وتمكن العمليات التي يستخدمها البنك لتطوير وتقديم وإدارة منتجاته وخدماته وعمليات الدعم. يمكن أن تحدث مخاطر التكنولوجيا بسبب اختيار تقنية خاطئة أو غير مناسبة أو اعتماد تقنية غير مختبرة أو قديمة، ويظل هذا أحد المخاطر الرئيسية بسبب الاعتماد الشديد على التكنولوجيا.

وسائل التخفيف: يضمن البنك نمو الأعمال بسلاسة من خلال تحديد البيئة التكنولوجية سريعة التغير والتكيف معها. لدى البنك لجنتان على مستوى الإدارة لإدارة مخاطر التكنولوجيا:

- لجنة توجيهية لتقنية المعلومات للإشراف على التوجه الاستراتيجي لتقنية المعلومات داخل البنك بالإضافة إلى التنفيذ الفعال للضوابط الأمنية المحددة.
- تشرف اللجنة التوجيهية لخدمات الحماية على متانة خطط البنك للأمن واستمرارية الأعمال بما في ذلك تقنية المعلومات - أنظمة التعافي من الكوارث.

(ف) مخاطر السمعة

تُعرَّف مخاطر السمعة بأنها المخاطر الحالية والمحتملة لتكبد خسارة اقتصادية أو نقص في رأس المال أو مخاطر على الأرباح أو التقاضي بسبب الرأي السلبي لصورة البنك من قبل مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين - أي العملاء والمنظمين والمساهمين والموظفين والمستهلكين، الناتجة عن فقدان السمعة أو الثقة العامة والمكانة.

تعتبر السمعة القوية للشركة من الأصول التي لا تقدر بثمن لأي مؤسسة، وإذا تضاءلت، فهي أصعب الأصول التي يمكن استعادتها بين جميع الأصول الأخرى للمؤسسة. السمعة لها تأثير حيوي على ازدهار المنظمة على المدى الطويل. يمكن أن يكون لتدهور السمعة تأثير سلبي للغاية على نمو الأعمال والأرباح وزيادة رأس المال والإدارة اليومية. غالبًا ما يعرض هذا الخطر المنظمة للتقاضي والخسائر المالية. إن التعرض لمخاطر السمعة موجود دائمًا، وبالتالي يستلزم ذلك مسؤولية كل موظف لتوخي قدرًا كبيرًا من الحذر في التعامل مع العملاء والمجتمع ككل.

يطمح البنك إلى الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية في جميع تعاملاته التجارية من أجل الحفاظ على سمعته. يدرك البنك أن المسؤولية عن مخاطر السمعة يجب أن تتخلل جميع مستويات البنك ويتخذ باستمرار خطوات لتعزيز هذه الرسالة عبر المؤسسة. فيما يلي المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة مخاطر السمعة:

- تضمن لجنة الموافقة على المنتجات بالبنك امتثال منتجاتها للوائح ذات الصلة في المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.
- لدى البنك لجنة إفصاح تضمن الإبلاغ عن جميع التطورات الرئيسية التي لها تأثير على ثقة المستثمر بشكل سريع وفعال للهيئات التنظيمية والجمهور بشكل عام. يضمن البنك استمرار امتثاله الكامل لجميع التزامات الإفصاح الخاصة به. لقد صاغ واعتمد لنفسه إطار عمل يتماشى مع أعلى معايير حوكمة الشركات ويركز بشدة على النزاهة.
- تم تكليف إدارة الاتصال المؤسسي بالبنك بمسؤولية قياس صورة العلامة التجارية للبنك ومراقبتها وتحسينها باستمرار. كما أنها مسؤولة عن المراقبة المستمرة للتهديدات التي تتعرض لها سمعة البنك.
- يواصل البنك الاستثمار في تنمية موظفيه من خلال التدريب، لضمان التعامل العادل مع العملاء والمجتمع.
- لتشجيع الممارسات الأخلاقية، لدى البنك سياسة حماية المبلغين عن المخالفات والتي تغطي جميع مجالات التعامل مع العملاء والزملاء وغيرهم، بما في ذلك الموردين والمقاولين.
- يوجد لدى البنك إدارة للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تلعب دورًا نشطًا في خلق الوعي بحماية البيئة داخل البنك. وقد شارك في العديد من مشاريع الخدمة الاجتماعية خلال العام مما يدل على التزام البنك تجاه المجتمع الذي يخدمه.

- لدى البنك خطة استمرارية الأعمال (BCP) للتعامل مع حالات عدم اليقين، والتي يتم اختبارها وتحديثها بانتظام لرعاية حالات عدم اليقين الخارجية.
- يطبق البنك ضوابط قوية ومتسقة فيما يتعلق بالحوكمة والامتثال للأعمال والامتثال القانوني.
- من أجل تعزيز سمعته، حدد البنك رؤيته وقيمه لخلق ثقافة عمل إيجابية. كما حدد حقوق العملاء من أجل الحماية والإنصاف لعملائه.

وسائل التخفيف: قام البنك بتطوير إطار كمي لقياس مخاطر السمعة، يشتمل إطار العمل على مؤشرات مخاطر مختلفة للوصول إلى درجة مخاطر السمعة للبنك. يعتبر هذا الإطار مفيدًا على أنه انذار مسبق (مثل نظام الإنذار المبكر وإجراء الإدارة الوقائية) ولاحق على حد سواء (إجراءات التخفيف). كما يساعد إطار العمل البنك على فهم نقاط القوة والضعف لديه والاتجاهات المتطورة التي تؤثر على مخاطر السمعة لديه.

(ص) المخاطر البيئية والاجتماعية

يقصد بالمخاطر البيئية خطر التسبب في تلوث أو تدمير البيئة الطبيعية (الأرض، والماء، والهواء، والموائل الطبيعية، والأنواع الحيوانية والنباتية)، سواء من خلال إجراءات عرضية أو متعمدة. المخاطر الاجتماعية هي مخاطر عدم استيفاء العميل للمعايير المقبولة للتوظيف وأخلاقيات العمل، داخل أعماله الخاصة أو من خلال أفعاله.

وسائل التخفيف: البنك ملتزم وكان دائمًا استباقيًا لتقديم قيمة للاقتصاد والبيئة والمجتمع. لتحقيق ذلك، تم تصميم إطار عمل للاستدامة وتم إنشاء لجنة للاستدامة لضمان تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة. استثمر البنك في تدريب الموظفين في برنامج التدريب على الاستدامة والتعلم الإلكتروني (STEP). علاوة على ذلك، تم تحديد مجموعة من القيم المؤسسية وحقوق العملاء التي يتلقى الموظفون تدريبات بشأنها ويتم إجراء حملات توعية دورية.

(ق) مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي

أدت الشعبية المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية إلى ظهور فرص جديدة مصحوبة بمخاطر جديدة، يدرك البنك تمامًا ويقدر أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تسويق المنتجات الجديدة، والمشاركة مع العملاء، وفي تشكيل الرأي العام حول البنك ومنتجاته وخدماته، ولكنه في نفس الوقت يدرك المخاطر تمامًا.

مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي هي مخاطر الفشل في مراقبة وحماية وإدارة سمعة البنك وعلامته التجارية ومنتجاته وخدماته وعملائه وموظفيه عبر مساحة وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، نظرًا للطبيعة الديناميكية وغير المنظمة للوسيلة، فإن المخاطر في وسائل التواصل الاجتماعي متعددة وستبقى في المستقبل المنظور.

وسائل التخفيف: لتجنب هذه المخاطر المتعددة ولإدارة تواجد العلامة التجارية للبنك في مساحة الوسائط الاجتماعية والرقمية، أنشأ البنك وحدة الوسائط الاجتماعية والرقمية التي طورت سياسة وإرشادات وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة من مجلس الإدارة. تشمل أنشطة وحدة الوسائط الاجتماعية والوسائط الرقمية إدارة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، والترويج للمبادئ التوجيهية بشأن استخدام الوسائط الاجتماعية ومراقبتها، والعمل عن كثب مع قسم خدمة العملاء لمراقبة مساحة وسائل التواصل الاجتماعي من أجل إدارة استباقية للعملاء، وضمان إدارة الأزمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. كما أنشأ البنك فريق خدمة عملاء داخل مركز الاتصال لمعالجة استفسارات العملاء على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، إنستغرام، واتساب وغيرها).

(ر) مخاطر استمرارية الأعمال

قد تتأثر أعمال البنك بالكوارث الطبيعية والحوادث مثل الحريق، مما قد يؤدي إلى توقف الأعمال وفقدان الممتلكات والسجلات والمعلومات. أي انقطاع أو تهديد، حقيقي أو متصور، لنظام تكنولوجيا المعلومات في البنك يمكن أن يؤثر بشكل كبير على عملياته. يمكن أن يكون لها تأثير سلبي كبير على المركز المالي للبنك.

وسائل التخفيف: وضع البنك خطط استمرارية الأعمال (BCP) لكل إدارة مهمة وكذلك لكل فرع لضمان سير أعماله بفعالية في حالة وقوع معظم الكوارث غير المتوقعة وفقًا لما تتطلبه إرشادات استمرارية الأعمال في البنك المركزي العماني، المنتدى المشترك للجنة بازل السامي - مبادئ على مستوى استمرارية الأعمال ومعايير استمرارية الأعمال الدولية.

(ش) تقديرات المحاسبة الحرجة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة اتخاذ الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المبلغ عنها للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية والعديد من العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف، والتي تشكل نتائجها أساسًا لاتخاذ الأحكام حول القيم الدفترية للأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من مصادر أخرى. نادرا ما تتساوى التقديرات المحاسبية الناتجة مع النتائج الفعلية ذات الصلة.

وسائل التخفيف: تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بمراجعات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

(ت) مخاطر الشريعة المحددة:

يعمل النموذج المالي الإسلامي على أساس تقاسم المخاطر. يشترك العميل والبنك الإسلامي في مخاطر أي استثمار بشروط متفق عليها، ويقتسمان الأرباح فيما بينهما.

تخضع عمليات المُصدر لنافذته الاسلامية (ميثاق) للمخاطر الناشئة عن اعتماد نموذج التمويل الإسلامي. ينشأ أحد هذه المخاطر بسبب الاختلاف في ممارسات السوق فيما يتعلق بنفس النوع من العقود من ولاية قضائية إلى أخرى. تنشأ المخاطر أيضًا من عواقب فشل المُصدر (أو يُنظر إليه على أنه فشل) في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية أو الهيئة ذات الصلة في الولاية القضائية. قد تنشأ مخاطر السمعة من تنوع الآراء بين مختلف علماء الشريعة حول ما إذا كانت ممارسات أو منتجات معينة متوافقة مع مبادئ الشريعة أم لا. علاوة على ذلك، يعد الامتثال بالقواعد الشرعية عملية مستمرة تتطلب مراقبة مستمرة للامتثال للمنتجات والخدمات المقدمة.

وسائل التخفيف: اعتمد البنك قواعد وإجراءات لضمان أن المنتجات المقدمة للعملاء والمستثمرين تتم مراجعتها بشكل دوري والموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. أنشأ المُصدر وحدة الامتثال للشريعة، والتي تنسق بين ممثلي الأعمال وهيئة الرقابة الشرعية لضمان الامتثال لقواعد الشريعة بعد التشاور مع علماء الشريعة. وفي هذا الصدد، قام المُصدر بالفعل بتعيين علماء يتمتعون بمصداقية وسجل حافل في هيئة الرقابة الشرعية. كما قام البنك بتوظيف كادر تنفيذي يتألف من أشخاص ذوي خبرة ووضع برامج مناسبة لتوفير التدريب المناسب لهؤلاء الموظفين والذي يمكن أن يلبي متطلبات العمل الجديد.

(ث) تركيزات الودائع والمقترضين

على الرغم من أن البنك يعتبر أن لديه إمكانية وصول كافية إلى مصادر التمويل، إلا أن سحب جزء كبير من الودائع الكبيرة يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله، ونتائج التشغيل والوضع المالي، فضلاً عن قدرته على تلبية لوائح البنك المركزي العماني المتعلقة بالسيولة. قد يتطلب أي سحب من هذا القبيل من البنك البحث عن مصادر تمويل إضافية (سواء في شكل ودائع أو تمويل بالجملة)، والتي قد لا تكون متاحة للبنك بشروط مقبولة تجاريًا، أو على الإطلاق. قد يؤثر أي فشل في الحصول على أي تمويل بديل بشكل سلبي على قدرة البنك على الحفاظ على محفظة قروضه أو تنميتها أو قد يؤدي هذا إلى زيادة التكلفة الإجمالية للتمويل، وقد يكون لأي منها تأثير سلبي جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي.

قد يكون للتخلف عن السداد من قبل جانب واحد أو أكثر من الشركات الكبرى المقترضة للبنك تأثير سلبي على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج العمليات أو التوقعات المستقبلية. ترتبط محافظ عملاء التجزئة ارتباطًا وثيقًا بالظروف الاقتصادية في سلطنة عُمان، مع التغيرات في مستويات التوظيف وأسعار الفائدة من بين العوامل التي قد تؤثر على مخاطر الائتمان للأفراد.

قد يكون لأي تراجع في المركز المالي لأي من المودعين أو المقترضين للبنك تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته، وبالتالي يؤثر على قدرته على أداء التزاماته فيما يتعلق بالسندات.

وسائل التخفيف: لقد وضع البنك سياسات وإجراءات مختلفة لإدارة المخاطر لإدارة هذه المخاطر وإجراء عملياته بطريقة حكيمة.

عوامل المخاطر المتعلقة بالإصدار

(أ) مخاطر شطب المبلغ الأساسي

في حالة وقوع حدث "عدم القدرة على الاستمرار" في أي وقت، فسيتم إلغاء السندات (في حالة الشطب بالكامل) أو شطبها جزئيًا على أساس النسبة والتناسب (في حالة الشطب الجزئي) وجميع حقوق أي حامل سندات لدفع أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، حسب مقتضى الحال، يتم إلغاؤها أو شطبها بالتناسب بين حملة السندات، ففي هذه الحالات، لا يتم استعادتها تحت أي ظرف من الظروف، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل تاريخ حدث "عدم القدرة على الاستمرار" أو الإشعار المتعلق به وحتى إذا زال حدث "عدم القدرة على الاستمرار".

وسائل التخفيف: لن يتم إجراء الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني. يجب ألا يشكل الشطب حالة من حالات التخلف عن السداد. نتيجة لذلك، قد يخسر حملة السندات كامل المبلغ أو، حسب الحالة، جزءا كبيرا من استثماراتهم في السندات، يجب أن يكون المستثمرون على دراية أيضًا بأن تطبيق خاصية إستيعاب الخسارة غير القابلة للتطبيق (مثل الشطب عند نقطة عدم القدرة على الإستمرار) لم يتم اختباره في عمان وبالتالي قد توجد درجة معينة من عدم اليقين في تطبيقه.

لا يمكن التنبؤ بحدوث أي حدث عدم القدرة على الاستمرار، إذ يعتمد ذلك على عدد من العوامل، والعديد منها خارج عن سيطرة البنك. إن حدوث أي حدث عدم القدرة على الاستمرار يخضع، في جملة من الأمور، لقرار خاص من قبل البنك المركزي العماني في ظروف قد تكون خارجة عن سيطرة البنك والتي قد لا يتفق معها البنك أو حملة السندات.

(ب) مخاطر سداد الفائدة ومخاطر الاستدعاء والمخاطر المتعلقة بوضع السندات

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أن التزامات الدفع للبنك بموجب شروط ("الالتزامات") تخضع للالتزامات الأعلى مرتبة (على النحو المحدد في الشروط)، وهي في مرتبة متساوية مع الالتزامات المتكافئة (كما هو محدد في الشروط) و مرتبة في الأولوية فقط قبل جميع الإلتزامات الأدنى مرتبة (كما هو محدد في الشروط). وبناءً على ذلك، فإن التزامات الدفع الخاصة بالبنك بموجب الشروط تحتل مرتبة أدنى من جميع المودعين، والدائنين العامين، وحاملي الديون / السندات / الصكوك للبنك، وجميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك، فيما يتعلق بمطالباتهم المستحقة وجميع المدفوعات الثانوية. التزامات البنك، والتي تعتبر التزامات الدفع هذه مرتبة، أو يُعبر عن مرتبتها إنها في مرتبة أدنى. علاوة على ذلك، فإن التزامات الدفع للبنك بموجب الشروط (التي تشمل الالتزامات المتعلقة بسداد المبالغ الأساسية و / أو دفع مبالغ الفائدة) ليست مؤمنة ولا هي مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر قانونيًا أو يعزز اقتصاديًا أولوية مطالبات حملة السندات على المودعين أو الدائنين العامين أو حاملي الديون الثانوية أو السندات أو الصكوك الخاصة بالبنك وجميع التزامات الدفع الثانوية للبنك، والتي يتم تصنيف التزامات الدفع عليها، أو يتم التعبير عنها لرتبة أدنى.

في حالة تصفية البنك أو حله، يقوم مصفي البنك بتوزيع أصول البنك للوفاء بجميع مطالبات الدائنين فيما يتعلق بالالتزامات الرئيسية ذات الأولوية لمطالبات حملة السندات وعلى قدم المساواة مع الدائنين الذين يتم الوفاء بمطالباتهم من الالتزامات المتكافئة في مثل هذه الحالة، قد لا تكون هناك أصول كافية لتلبية مطالبات حملة السندات بالكامل.

لا يتم دفع مبالغ مدفوعات الفائدة في حالة حدوث أي من حالات عدم السداد أو اختيار عدم السداد (على النحو المحدد في الشروط) وفقًا للشرط ٦,٦,٢ (اختيار عدم السداد)، في حالة اختيار عدم السداد، لا يدفع البنك اي من مبالغ مدفوعات الفائدة لحملة السندات في تاريخ دفع الفائدة المقابل.

يجب ألا يكون لحملة السندات أي مطالبة فيما يتعلق بأي مبلغ دفع فائدة لم يتم دفعه نتيجة إما لاختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، ولا يشكل عدم السداد لأي من مبالغ مدفوعات فائدة في مثل هذه الحالة حدث تخلفا عن السداد (على النحو المحدد في الشروط). لن يكون البنك ملزمًا بسداد أي دفعة لاحقة فيما يتعلق بأي مبلغ غير مدفوع من هذا القبيل. في مثل هذه الحالة، لن يحصل حملة السندات على مبالغ مدفوعات الفوائد على استثماراتهم في السندات ولن يكون لديهم أي مطالبة بخصوص ذلك.

(ج) مخاطر الاسترداد

السندات هي التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك وهي عبارة عن أوراق مالية ثانوية دائمة ليس لها تاريخ استرداد ثابت أو نهائي، ليس لحملة السندات السلطة على مطالبة البنك باسترداد سنداتهم ما لم تحدث حالة التخلف عن السداد (كما هو محدد). لدى البنك خيار استرداد السندات في ظروف معينة، على الرغم من عدم وجود ضمان بأنه سيفعل ذلك. علاوة على ذلك، فإن مدفوعات الفائدة مشروطة بأحداث معينة ويمكن إلغاؤها وغير تراكمية. كما

يواجه حاملو السندات خطر قيام البنك، بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني، بممارسة خيار الاستدعاء (في نهاية ٥ سنوات وكل عام بعد ذلك).

(د) مخاطر التعديلات

تحتوي الشروط على أحكام للدعوة إلى اجتماعات حملة السندات للنظر في الأمور التي تؤثر على مصالحهم بشكل عام، تسمح هذه الأحكام بأغلبية محددة بإلزام جميع حملة السندات بما في ذلك حملة السندات الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع المعني وحملة السندات الذين صوتوا ضد رأي الأغلبية. تنص الشروط أيضًا على أنه يجوز للوكيل والبنك الموافقة، دون موافقة حملة السندات، على أي تعديل لأي سندات، في الظروف المحددة في الشرط ٦,٢٠ (اجتماعات حملة السندات، التعديل والتنازل).

(هـ) ضعف التداول

بعد إدراجها في بورصة مسقط، قد لا يكون السوق الثانوي للسندات الدائمة سيولة كافية. لذلك، يواجه المستثمرون مخاطر السيولة بالإضافة إلى مخاطر الأسعار على حساب السيولة الضعيفة التي لها تأثير سلبي على سعر السوق للسندات بغض النظر عن الأداء التشغيلي الفعلي للبنك.

علاوة على ذلك، يجوز لشركة مسقط للمقاصة والإيداع وقف تداول السندات، من تاريخ سجل دفع الفائدة إلى تاريخ دفع الفائدة، وذلك لتسهيل دفع الفائدة.

(و) بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر عدة عوامل على أسعار السندات المتداولة وتقلبها. تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر:

- التغييرات في النتائج التشغيلية للبنك
- التطورات الاقتصادية وسيناريو معدل الفائدة
- تغيير في التصنيف الائتماني للبنك

عوامل المخاطر المتعلقة بالسوق الذي يعمل فيه البنك

(أ) المخاطر الاقتصادية

للأداء الاقتصادي العالمي وكذلك في سلطنة عُمان تأثير مباشر على أداء البنك. أي تغيير في البيئة الاقتصادية يمكن أن يكون له تأثير على عمليات وأداء البنك. علاوة على ذلك، فإن أي تخفيض مستقبلي في التصنيف الائتماني لسلطنة عمان قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو قد يحد من قدرة البنك على زيادة رأس المال بتكاليف منخفضة والتي بدورها يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعماله أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو التوقعات المستقبلية.

وسائل التخفيف: يأخذ البنك في الاعتبار التوقعات الاقتصادية وآثارها عند وضع خطة عمله، علاوة على ذلك، يقوم مجلس إدارة البنك وإدارته بمراقبة عمل البنك واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة حدوث أي تطورات غير متوقعة.

(ب) تغيير القوانين والأنظمة والقواعد

يتم الإشراف على عمل البنك من قبل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. أي تغيير في السياسات واللوائح السائدة و / أو القوانين العمانية يمكن أن يؤثر على أداء البنك. علاوة على ذلك، فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها بما في ذلك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال والإطار التنظيمي لاتفاقية بازل وصكوك السندات الثانوية الدائمة يمكن أن تؤثر على قيمة السندات.

وسائل التخفيف: لا يتوقع البنك حاليًا أي تغييرات جذرية في اللوائح، وبالتالي، فإن تأثير هذه التغييرات لا يزال محدودًا. علاوة على ذلك، لدى البنك فريق إداري ذو خبرة جيدة للاستجابة بشكل مناسب لأي تطورات من هذا القبيل.

(ج) التخلف عن السداد من قبل عملاء البنك والأطراف المقابلة

قد يؤثر أي تقصير محتمل أو فعلي من قبل عملاء البنك والأطراف المقابلة على حساب البلد والمخاطر الإقليمية والسياسية والمخاطر الاقتصادية وأزمات العملة وما إلى ذلك بشكل سلبي على أعمال البنك وعملياته.

وسائل التخفيف: لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة المخاطر لمعالجة هذه القضايا حتى لا يكون لها تأثير سلبي جوهري على أداء البنك على المدى الطويل.

٤. الأهداف والتراخيص

٤-١ نُبذة تعريفية

تأسس البنك في عام ١٩٨٢ تحت اسم بنك عمان أوفرسيز ترست ليمتد، ثم غُيّر اسمه بعد ذلك في عام ١٩٨٧ إلى بنك مسقط.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، قام البنك بالتوسع المستمر والتوسع في جميع مناطق السلطنة وكذلك التوسع في منتجاته وخدماته لتزويد العملاء بمجموعة شاملة من الحلول المبتكرة في الخدمات البنكية للأفراد والشركات وتمويل المشاريع والتمويل التجاري والصيرفة الإسلامية.

مساهمو البنك الرئيسيون الذين تتجاوز نسبة مساهمتهم ١٠٪:

- شؤون البلاط السلطاني
- مجموعة دبي المالية ش م م

يمتلك البنك في الوقت الحالي كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م عدد ١٧٤ فرعا ومراكز للخدمات في سلطنة عمان، وتجاوزت إجمالي قاعدة القنوات الإلكترونية حوالي٨٠٠ نقطة اتصال موزعة على عدد ٤٩٧ جهازا للصراف الآلي، ١٣٥ جهازا لإيداع النقد، و١٧٨ جهازا متعدد الوظائف، وللبنك أيضا نقاط اتصال متعددة على شكل أجهزة إيداع النقد للأعمال التجارية، وطابعة بيانات، وأجهزة صراف آلي وأجهزة متعددة الوظائف متنقلة، كخطوة من خطوات سعيه لتحقيق الشمول المالي، كما أن له فروعا دولية في المملكة العربية السعودية وفي دولة الكويت، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي أصول البنك قد بلغت ١٢,٩ مليار ريال عماني (٣٣,٤ مليار دولار أمريكي) وبلغت صافي القيمة ٢,١ مليار ريال عماني (٥,٥ مليار دولار أمريكي) وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

حصل بنك مسقط على تصنيف ائتماني من ثلاث وكالات دولية متخصصة في التصنيف الائتماني؛ فحصل على تصنيف ائتماني خاص بالعملة الأجنبية طويلة الأمد على النحو التالي:

- (Ba3) مع نظرة مستقبلية إيجابية من وكالة موديز.
- (BB-) مع نظرة مستقبلية ثابتة من وكالة اس آند بي.
- (BB) مع نظرة مستقبلية ثابتة من وكالة فيتش.

٤-٢ أهداف البنك

رُخّص للبنك مزاولة جميع الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية وفق الترخيص الممنوح له من البنك المركزي العماني بموجب القانون المصرفي رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته، كما رُخّص له أيضا تمويل المشاريع وإعداد الأبحاث والمسوحات الاستقصائية وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها لحسابه أو لحساب آخرين، بالإضافة إلى جميع الأنشطة الأخرى التكميلية التي تتعلق بأعماله التي يستلزمها نشاط مصرفي أو تمويلي بما في ذلك الاستحواذ على أي حق في الأصول الثابتة وفي العقارات بصفته مالكا أو لحساب آخرين، والتنازل عنها للغير، وله - مع مراعاة أحكام القانون المصرفي – بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١. فتح حسابات جارية وحسابات توفير وحسابات ودائع بأجل.
٢. قبول الودائع بأنواعها وإصدار إيصالات الإيداع.
٣. صرف العملة والعملات الأجنبية والتجارة في المعادن النفيسة.
٤. التعامل في الأسواق المالية عن طريق تحصيل الأموال واستثمارها.
٥. فتح ودعم الائتمان المستندي بالنيابة عن آخرين والقيام بأعمال التحصيل.
٦. إصدار الضمانات البنكية بجميع الأنواع والأشكال.
٧. إصدار أوراق القبول وتبادلها.

٨. التصرف كوكيل مالي نيابة عن الغير.

٩. منح سلف وتسهيلات بنكية مع اشتراط أو عدم اشتراط كفالات شخصية أو عينية.

١٠. منح قروض وتمويل بشكل مباشر أو بالتعاون مع الغير.

١١. الترتيب للقروض الدولية والمشاركة فيها.

١٢. الترتيب لإصدار السندات والأسهم والصكوك وضمانها والترويج لها وتسويقها.

١٣. البحث عن الفرص الاستثمارية وتقييمها بنية الاستثمار المباشر فيها أو تمويلها.

١٤. الترويج للمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية أو أي مشاريع ذات طابع آخر والمشاركة فيه.

١٥. الترتيب للاندماج بين الشركات القائمة.

١٦. الاستثمار والتداول في أسهم الشركات المساهمة المسجلة أو غير المسجلة في أسواق المال.

١٧. تأسيس الشركات ذات الطبيعة الخاصة سواء كانت مملوكة بالكامل أو جزئيا من قبل البنك، وللبنك الاستحواذ على البنوك والشركات القائمة والمشاركة جزئيا فيها مع مراعاة أحكام المادة ٦٥ من القانون المصرفي.

١٨. شراء أي حصة في الجهات التي تزاول أنشطة مشابهة لأنشطة البنك أو المساعدة في تحقيق أغراضها داخل السلطنة او خارجها، والمشاركة أو الاندماج أو الانضمام بأي شكل من الأشكال لتلك الجهات.

١٩. مزاولة الصيرفة الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق إنشاء نافذة للصيرفة الإسلامية.

وللبنك بوجه عام مزاولة جميع الأنشطة الضرورية لتحقيق أغراضه الأساسية والثانوية دون حصر وبما يتفق مع القوانين السارية في السلطنة والنظام الأساسي للبنك وما تقرره جمعيته العامة.

تخضع جميع الأهداف الواردة أعلاه للقوانين واللوائح المعمول بها بالسلطنة.

٣-٤ التراخيص والموافقات

حصل البنك على تراخيص سارية وشهادات انتساب من الجهات المعنية من أجل مزاولة الأنشطة التي تأسس من أجلها، وهي كما يلي:

الجهة	غرض الترخيص/ ورقمه	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	السجل التجاري – رقم: ١١٤٥٧٣٨	٦ نوفمبر ١٩٨٢م	٢٠٢٧/١٠/١٩
البنك المركزي العماني	ترخيص البنك	جدد بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٨م	ساري
الهيئة العامة لسوق المال	ترخيص بمزاولة الأنشطة التالية: • مدير استثمار • إدارة محافظ الأوراق المالية • البحث وتقديم المشورة المتعلقة بالاستثمار • إدارة الإصدارات • الوصاية • تسويق أوراق مالية غير عمانية رقم تسجيل الرخصة هو: CMI018	جدد بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٤-٤ التغيرات التي طرأت على رأس المال خلال الفترة من ٢٠١٦م إلى ٢٠٢٢م:

السنة	رأس المال (الافتتاحي) ألف ر. ع	أسهم مجانية ألف ر. ع	تحويل السندات الإلزامية القابلة للتحويل ألف ر. ع	رأس المال (الختامي) ألف ر. ع
٢٠١٦	٢٢٩,١٨٣	١١,٤٥٨	٨,٩٨٤	**٢٤٩,٦٢٥**
٢٠١٧	٢٤٩,٦٢٥	١٢,٤٨٢	٨,٨٢٩	**٢٧٠,٩٣٦**
٢٠١٨	٢٧٠,٩٣٦	١٣,٥٤٧	١٠,٢٥٨	**٢٩٤,٧٤١**
٢٠١٩	٢٩٤,٧٤١	١٤,٧٣٧	-	**٣٠٩,٤٧٨**
٢٠٢٠	٣٠٩,٤٧٨	١٥,٤٧٤	-	**٣٢٤,٩٥٢**
٢٠٢١	٣٢٤,٩٥٢	٣٢,٤٩٦	-	**٣٥٧,٤٤٨**
٢٠٢٢	٣٥٧,٤٤٨	١٧,٨٧٢	-	***٣٧٥,٣٢٠**

*كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

٥. الغرض من إصدار السندات ومصاريف الإصدار

٥-١ الغرض من الإصدار

يهدف الإصدار إلى ترشيد هيكلة رأس المال الخاصة بالبنك، حيث أن البنك لن يتلقى أي عائدات من هذا الإصدار.

٥-٢ مصاريف الإصدار المتوقعة

التكلفة المقدرة لمصاريف الإصدار المختلفة مبينة على النحو التالي:

البيان	المصاريف (ر. ع)
أتعاب مدير الاصدار	٣٧٥,٣٢٠
أتعاب المستشار القانوني	١٢,٧٠٠
أتعاب شركة مسقط للمقاصة والإيداع	٩٩,٠٦٤
أتعاب الهيئة العامة لسوق المال	٢,١٠٠
رسوم طباعة نشرة الإصدار والنماذج وغيرها	٤,٠٠٠
مصاريف متفرقة/ طارئة	٥,٠٠٠
مجموع مصاريف الإصدار التقديرية	**٤٩٨,١٨٤**

٦. شروط وأحكام إصدار السندات ("الشروط" أو "الشرط")

٦,١ الإصدار

سيتم إصدار السندات من قبل البنك، الذي تم تأسيسه وتسجيله كشركة في السجل التجاري الذي تحتفظ به وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (السجل التجاري رقم: ١١٤٥٧٣٨) وبصفته بنكًا تجاريًا في سلطنة عُمان، يخضع الإصدار لكافة الشروط والمتطلبات وفقًا للنظام الأساسي للبنك ولوائح البنك المركزي العماني والقوانين العمانية.

٦,٢ القيمة الاسمية وسعر الإصدار

يجب أن يكون لكل سند قيمة اسمية قدرها (١) ريال عماني (ريال عماني واحد) وسعر الإصدار (١) ريال عماني (ريال عماني واحد).

٦,٣ تخصيص السندات

سيحصل كل مساهم مؤهل على إيداع مباشر لمستحقات السندات في حسابه / حسابها في شركة مسقط للمقاصة والإيداع

سيتم التعامل مع تخصيص السندات من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع باستخدام أنظمة وإجراءات الملكية الخاصة بها.

٦,٤ الحالة، التبعية

٦,٤,١ حالة السندات

سيتم ترتيب كل السندات على قدم المساواة دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الأخرى لهذا الإصدار.

٦,٤,٢ تبعية السندات

(أ) التزامات الدفع للبنك بموجب السندات ("الالتزامات") سوف:

(١) تشكل المستوى الأول لرأس مال البنك الإضافي ؛

(٢) تشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وتابعة للبنك والتي تعتبر متساوية فيما بينها؛

(٣) رتبة أدنى من جميع الالتزامات الأعلى مرتبة ؛

(٤) مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتكافئة ؛ و

(٥) الترتيب في الأولوية فقط بالمقارنة مع جميع الإلتزامات الأدنى مرتبة.

(ب) مع مراعاة القانون المعمول به (قانون البنوك وقانون الشركات التجارية)، لا يجوز لأي حامل سندات الممارسة أو المطالبة بأي حق في المقاصة فيما يتعلق بأي مبلغ مستحق له من قبل البنك وينشأ بموجب السندات أو فيما يتعلق بها، ويعتبر كل حامل سندات، بحكم كونه حامل سندات، قد تنازل عن جميع حقوق المقاصة هذه.

(ج) وفقًا لهذه الشروط، لن يتم تأمين الالتزامات أو ضمانها من قبل أي كيان ولن تخضع لأي ترتيب آخر، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو غير ذلك، يعزز أولوية مطالبات حملة السندات فيما يتعلق بـ الالتزامات بالمقارنة مع مطالبات حاملي أو المستفيدين من الالتزامات الأعلى مرتبة (بما في ذلك أصحاب الودائع والدائنين العامين وحاملي الديون / السندات / الصكوك التابعة للبنك، وجميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك وغيرها من التزامات الدفع الثانوية للبنك، والتي برتبة الالتزامات، حيث تعتبر يعبر عنها برتبة أدنى).

٦,٥ الفائدة

٦,٥,١ مدفوعات الفوائد

مع مراعاة أحكام الشرط ٦,٦ (قيود الفائدة)، تحمل السندات فائدة (بما في ذلك) يوم تاريخ الإصدار (ولكن باستثناء تاريخ الإستدعاء الأول) سعراً بواقع ٤,٢٥٪ سنويًا ("معدل الفائدة المبدئي") على مبلغ السندات الأساسي المستحق وفقًا لأحكام هذا الشرط ٦,٥.

وفقًا للوائح البنك المركزي العماني التي تحكم السندات، يجب دفع مدفوعات الفائدة فقط من البنود القابلة للتوزيع (الأرباح المتراكمة والمتحققة كما وافق عليها البنك المركزي العماني، طالما لم يتم توزيعها أو رسملتها مسبقًا، ناقص الخسائر المتراكمة)،

وفقًا للشرط ٦,٦ (قيود الفائدة)، يجب دفع الفائدة على السندات على أساس نصف سنوي في شكل متأخرات في كل تاريخ دفع فائدة، في كل حالة على النحو المنصوص عليه في هذا الشرط ٦,٥، لن تكون الفائدة تراكمية وأي فائدة لم يتم دفعها لن تتراكم أو تتضاعف، ولن يكون لحملة السندات الحق في تلقي هذه الفائدة في أي وقت، حتى لو تم دفع الفائدة فيما يتعلق بأي فترة فائدة لاحقة، إذا كان مطلوبا احتساب الفائدة بفترة أقل من فترة الفائدة الكاملة ("الفترة ذات الصلة")، يتم احتسابها كمبلغ مساوٍ لناتج ضرب العوامل التالية:

(١) معدل الفائدة المطبق؛

(٢) المبلغ الأساسي القائم للسند ذي الصلة؛ و

(٣) نسبة عدد الأيام المطبق للفترة ذات الصلة، وتقريب الرقم الناتج إلى أقرب بيسة (يتم تقريب نصف بيسة لأعلى)

(أ) معدل الفائدة

لغرض احتساب مدفوعات الفائدة بعد تاريخ الاستدعاء الأول، سيتم إعادة تعديل معدل الفائدة في كل تاريخ إعادة التعديل على أساس إجمالي للمعدل المرجعي لإعادة التعديل في تاريخ التحديد، على النحو الذي يحدده البنك والهامش ذي الصلة.

سيقوم البنك، في أقرب وقت ممكن عمليًا عند إعادة التعديل المعدل المرجعي ، بإخطار حاملي السندات وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإخطارات).

٦,٦-قيود الفائدة

٦,٦,١ حدث عدم السداد

بصرف النظر عن الشرط ٦,٥,١ (مدفوعات الفائدة)، في حالة حدوث أي من الأحداث التالية (يشار إلى كل منها بـ "حدث عدم السداد")، فلن يتم دفع مبالغ مدفوعات الفائدة في أي تاريخ لسداد الفائدة:

(أ) سداد مبالغ مدفوعات الفوائد المستحقة، عند تجميعه مع أي توزيعات أو مبالغ مستحقة الدفع من قبل البنك بشأن أي التزامات على قدم المساواة، والتي لها نفس التواريخ فيما يتعلق بسداد هذه التوزيعات أو المبالغ التي تكون أو مستحقة وواجبة الدفع في التواريخ لدفع مبالغ مدفوعات الفائدة، يتجاوز، في التاريخ ذي الصلة لدفع مبالغ مدفوعات الفائدة هذه، البنود القابلة للتوزيع ؛

(ب) إذا كان البنك، في تاريخ دفع الفائدة، مخالفًا لمتطلبات رأس المال التنظيمية المطبقة (بما في ذلك أي قيود على الدفع بسبب خرق رأس المال الوقائي المفروض على البنك من قبل البنك المركزي العماني) أو دفع لسداد مبالغ مدفوعات الفائدة ذي الصلة تتسبب في انتهاكها ؛ أو

(ج) يقرر البنك المركزي العماني أنه لن يتم دفع لسداد مبالغ مدفوعات الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفائدة.

٦,٦,٢ اختيار عدم السداد

بصرف النظر عن أحكام الشرط ٦,٦,١ (مدفوعات الفائدة)، يجوز للبنك وفقًا لتقديره المنفرد أن يختار عدم السداد لمبالغ مدفوعات الفائدة لحملة السندات في أي تاريخ لسداد الفائدة (يُشار إلى كل منها باسم "**اختيار عدم السداد**").

لتجنب الشك، يحق للبنك استخدام أي مبالغ مدفوعات الفائدة لم يتم دفعها لحملة السندات. ولن يفرض عدم السداد هذا أي قيود على البنك.

٦,٦,٣ تأثير حدث عدم السداد أو اختيار عدم السداد

في حالة قيام البنك باختيار عدم السداد أو حدوث حالة عدم السداد، يتعين على البنك القيام بما يلي:

(أ) في حالة اختيار عدم السداد، ١٠ أيام عمل قبل هذا الحدث، و

(ب) في حالة عدم السداد، في أقرب وقت ممكن عمليًا بعد ذلك ولكن في موعد لا يتجاوز يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة،

تقديم إخطار إلى حملة السندات والوكيل وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإخطارات) في كل حالة مع تقديم تفاصيل اختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد (حسب الحالة)، لن يكون لحملة السندات أي مطالبة فيما يتعلق بأي من مبالغ مدفوعات الفائدة لم يتم دفعه نتيجة إما لاختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد وأي عدم السداد لمبالغ مدفوعات الفائدة في مثل هذه الظروف لا يشكل حالة تقصير، لن يكون البنك ملزمًا بسداد أي دفعة لاحقة فيما يتعلق بأي من مبالغ مدفوعات فائدة غير مدفوع. لن يكون للإخفاق في تقديم هذا الإشعار أي تأثير على فعالية، أو إبطال، أي خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، أو منح حملة السندات أي حقوق نتيجة لهذا الإخفاق

٦,٧ المدفوعات

٦,٧,١ المدفوعات المتعلقة بالسندات

سيتم سداد مدفوعات الفوائد فيما يتعلق بالسندات بالريال العماني، في تاريخ دفع الفائدة، إلى حامل السندات الوارد اسمه في سجل حملة السندات لدي شركة مسقط للمقاصة والإيداع، في تاريخ سجل دفع الفائدة. سيتم إجراء هذه المدفوعات عن طريق التحويل الإلكتروني إلى الحساب المصرفي لحامل السندات، كما هو مسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع وسيتم إجراؤها بواسطة وكيل الدفع.

سيتم دفع أصل الدين (إن وجد) فيما يتعلق بالسندات بالريال العماني إلى حامل السندات الوارد اسمه في سجل حملة السندات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، في تاريخ سجل الدفع الرئيسي. ستتم هذه المدفوعات عن طريق التحويل الإلكتروني إلى الحساب المصرفي لحامل السندات، كما هو مسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع والمقدم إلى البنك من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

٦,٧,٢ المدفوعات الخاضعة للقوانين

تخضع جميع المدفوعات في جميع الحالات إلى: (أ) أي قوانين ولوائح وتوجيهات سارية في مكان الدفع، دون الإخلال بأحكام الشرط ٦,١١ (الضرائب) ؛ و (ب) أي استقطاع أو خصم تتطلبه القواعد / اللوائح الضريبية و / أو القوانين العمانية.

٦,٧,٣ يوم الدفع

إذا لم يكن تاريخ سداد أي مبلغ متعلق بالسندات هو يوم عمل، فلا يحق لحامل السندات الحصول على السداد حتى يوم العمل التالي، ولا يحق له الحصول على فائدة إضافية أو مدفوعات أخرى فيما يتعلق بهذا التأخير.

٦,٨ الاسترداد

(أ) لا يوجد تاريخ استرداد ثابت

السندات هي أوراق مالية ثانوية دائمة لا يوجد بشأنها تاريخ استرداد أو تاريخ استحقاق ثابت أو نهائي. علاوة على ذلك، لا تحتوي السندات على أي ميزات تصعيد أو حوافز أخرى للبنك لاسترداد السندات.

(ب) خيار استدعاء البنك

يجوز للبنك، من خلال تقديم إشعار خطي قبل ما لا يقل عن ٣٠ يوم عمل إلى حملة السندات والوكيل والمسجل، وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإشعارات) (التي يجب أن تكون الإشعارات غير قابلة للإلغاء وتحدد التاريخ المحدد للاسترداد). السندات (كاملة أو جزئية بمضاعفات ١٠٠ بيسة لكل سند).

لا يجوز للبنك ممارسة خيار الاستدعاء إلا إذا:

- مرت ما لا يقل عن ٥ سنوات من تاريخ الإصدار و بموجب موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني فقط.
- يتم استبدال السندات المستدعاة برأس مال من نفس النوعية أو بجودة أفضل، ويتم استبدال رأس المال هذا في ظروف تكون مستدامة لقدرة دخل البنك (يمكن أن تكون إصدارات الاستبدال متزامنة، ولكن ليس بعد استدعاء الأداة المالية) ؛ أو
- يوضح البنك، إلى حد يرضي البنك المركزي العماني، بأن مركز رأس المال الخاص به يمكن الحفاظ عليه فوق كفاية رأس المال ومتطلبات احتياطي رأس المال حتى بعد ممارسة خيار الاستدعاء.

يجب أن يكون أي سداد للمبلغ الأساسي المستحق (إن وجد) بموافقة مسبقة من البنك المركزي العماني ولا يجوز افتراض أنه سيتم منح الموافقة.

سيكون استرداد السندات وفقًا لهذا الشرط ٦,٨ (ب) بمبلغ الاسترداد أو مبلغ الاسترداد الجزئي (حسب الحالة) وقد يحدث فقط في تاريخ الاستدعاء الأول أو أي تاريخ بعد ذلك.

لتجنب الشك، لا يجوز للبنك أن يفعل أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى توقع ممارسة خيار الاستدعاء المتوفر للبنك.

٦,٩ الشطب عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار

٦,٩,١ حدث عدم القدرة على الاستمرار

في حالة وقوع حدث عدم القدرة على الإستمرار، سيتم إجراء عملية شطب وفقًا للشرط ٦,٩,٢ (إشعار عدم القدرة على الاستمرار) أدناه.

في مثل هذه الظروف، فإن حقوق حملة السندات في سداد أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، حسب مقتضى الحال، يتم إلغاؤها أو شطبها بشكل دائم بالنسبة والتناسب بين حملة السندات.

يعني حدث عدم القدرة على الاستمرار أنه عند حدوث أي حدث محفز، والذي هو وفقًا لتعريف "حدث عدم القدرة على الاستمرار"، يكون الأسبق مما يلي:

(أ) قيام البنك المركزي العماني بإخطار البنك خطياً بأنه قرر أن البنك أصبح، أو سيصبح، في وضع عدم القدرة على الاستمرار دون شطب ؛ أو

(ب) تم اتخاذ قرار للقيام بضخ القطاع العام لرأس المال أو ما يعادله من الدعم، والذي بدونه يكون البنك أو سيصبح في حالة عدم القدرة على الاستمرار،

يجب شطب السندات بشكل دائم كليًا أو جزئيًا، كما هو منصوص عليه في تعريف "الشطب"، على النحو الذي يحدده البنك بالاشتراك مع البنك المركزي العماني وفقًا للوائح رأس المال.

لتجنب الشك، عندما يقرر البنك المركزي العماني أن هناك حاجة إلى ضخ رأس مال من القطاع العام (أو دعم مكافئ)، ستكون عملية الشطب كاملة ودائمة، ويجب أن تحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لمثل هذا رأس المال أو ما يعادله من الدعم.

لن يتم إجراء الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني.

تعني عبارة " عدم القدرة على الاستمرار" فيما يتعلق بالبنك ما يلي:

(١) أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على سداد جزء جوهري من التزاماته عند استحقاقها أو عدم قدرته على القيام بأعماله ؛ أو

(٢) أي حدث أو ظرف آخر تم تحديده على أنه يشكل حالة عدم القدرة على الاستمرار من قبل البنك المركزي العماني أو كما هو محدد في اللوائح المصرفية المعمول بها.

لا تشكل أي عملية شطب حالة تقصير ولا تخول حملة السندات تقديم إلتماس لإفلاس البنك أو حله.

على الرغم من أن هذا سيعتمد على شروط ترتيبات التمويل الأخرى التي يكون البنك طرفًا فيها بصفته ملتزمًا، يعتقد البنك أنه نتيجة هذا الشطب لن تؤدي إلى تفعيل شروط ممثالة للتقصير في ترتيبات التمويل الأخرى.

٦,٩,٢ إشعار بعدم القدرة على الاستمرار

في حالة وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار، وفي يوم العمل الثالث بعد وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار (أو التاريخ الذي يحدده البنك المركزي العماني)، سيقوم البنك بإخطار حاملي السندات بذلك وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإخطارات) (أ "إشعار بعدم القدرة على الاستمرار"). بعد تقديم إشعار بعدم القدرة على الاستمرار، يجب أن يتم شطب السندات في التاريخ المحدد في إشعار عدم القدرة على الاستمرار ("تاريخ الشطب لحدث عدم القدرة على الاستمرار ")، اعتبارًا من تاريخ الشطب لحدث عدم القدرة على الاستمرار، لا يحق لحملة السندات المطالبة بأي مبلغ خاضع لشطب السندات فيما يتعلق بالسندات. يجب ألا يشكل أي شطب من هذا القبيل حدثًا من حالات التخلف عن السداد. يقر حاملو السندات بأنه لن يكون هناك حق الرجوع إلى البنك المركزي العماني فيما يتعلق بأي قرار يتخذه فيما يتعلق بوقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار.

لن يتم إجراء الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني.

بعد أي شطب للسندات وفقًا لشرط ٦,٩:

(أ) الإشارات في هذه الشروط إلى "المبلغ الأساسي" أو "المبلغ الأساسي المستحق" أو "الاسترداد" أو "مبلغ الاسترداد" للسندات يجب تفسيرها على أنها تشير إلى المبلغ المشطب ؛

(ب) سيتم إلغاء المبلغ الأساسي المشطوب على هذا النحو وسيستمر استحقاق الفائدة فقط على المبلغ الأساسي المستحق (المتبقي) بعد هذا الإلغاء، وفقًا للشروط ٦,٦,١ (حدث عدم السداد) و ٦,٦,٢ (اختيار عدم السداد) كما هو موضح هنا ؛ و

(ج) لن يتم استرداد أي مبالغ مشطوبة على هذا النحو ولن يكون لحملة السندات أي مطالبة بذلك تحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

(١) إذا لم يعد حدث عدم القدرة على الاستمرار ذي الصلة مستمراً،

(٢) في حالة تصفية البنك أو حله، أو

(٣) بعد ممارسة خيار الاستدعاء من قبل البنك وفقًا للشرط ٦,٨ (ب) (خيار استدعاء البنك).

٦,١٠ حالة التخلف عن السداد

بصرف النظر عن أي من الأحكام الواردة أدناه في هذا الشرط ٦,١٠، فإن الحق في بدء إجراءات التصفية يقتصر على الظروف التي يصبح فيها سداد السندات مستحقًا، في حالة دفع أي فائدة فيما يتعلق بالسندات، يجوز إلغاء هذا الدفع وفقًا للشرط ٦,٦ (قيود الفائدة)، وإذا تم إلغاؤه، فلن يكون مستحقًا في تاريخ الدفع ذي الصلة، وفي حالة سداد أصل القرض، تخضع هذه المدفوعات للشروط المنصوص عليها في الشرط ٦,٨ (ب) (خيار استدعاء البنك) التي يتم استيفائها وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط فلن تكون مستحقة في تاريخ الدفع هذا.

عند حدوث حالة من حالات التخلف عن السداد، يجوز لأي حامل سندات تقديم إشعار خطي للبنك، ويكون ساري المفعول اعتبارًا من تاريخ استلامه، بأن هذه السندات مستحقة وواجبة الدفع، وعندئذٍ يصبح الأمر نفسه، وفقًا للشرط ٦,٨ (الاسترداد)، على الفور مستحقة وواجبة السداد، بالإضافة إلى الفائدة المستحقة والمستحقة الدفع بموجب الشروط (إن وجدت) حتى تاريخ السداد دون تقديم أو طلب أو احتجاج أو إشعار آخر من أي نوع.

إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به وهذه الشروط، يجوز لأي حامل سندات وفقًا لتقديره أن يرفع دعوى تصفية البنك و / أو إثبات في تصفية البنك و / أو المطالبة بتصفية البنك لمثل هذا الدفع، ولكن إقامة مثل هذه الإجراءات لن يكون لها تأثير على أن البنك ملزم بدفع أي مبلغ أو مبالغ في وقت أقرب مما كان يمكن أن يدفعه بخلاف ذلك.

لن يكون هناك أي تعويض ضد البنك، بخلاف إقامة الإجراءات المشار إليها في هذا الشرط ٦,١٠، والإثبات أو المطالبة في أي حل وتصفية للبنك، متاحًا لحملة السندات، سواء لاسترداد المبالغ المستحقة فيما يتعلق من السندات أو فيما يتعلق بأي خرق من قبل البنك لأي التزام أو شرط أو حكم آخر ملزم له بموجب السندات.

٦,١١ الضرائب

سيتم سداد جميع مدفوعات أصل الدين (إن وجدت) والفائدة فيما يتعلق بالسندات من قبل البنك بعد اقتطاع أو خصم على حساب أي ضرائب أو رسوم أو أتعاب أو غرامات أو تقديرات أو رسوم أخرى من أي نوع أو طبيعة مفروضة من قبل أو نيابة عن عُمان أو أي هيئة سياسية أو سلطة تابعة لها أو لديها سلطة فرض الضرائب أو مثل هذا الاستقطاع أو الخصم مطلوب بموجب القانون.

٦,١٢ الوصف

مع مراعاة القانون المعمول به، ستصبح مطالبات الدفع فيما يتعلق بالسندات باطلة ما لم يتم تقديمها خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في القوانين العمانية.

٦,١٣ الإشعارات

ستكون جميع الإشعارات لحاملي السندات سارية إذا تم إرسالها إليهم بالبريد على عناوينهم الخاصة المدونة في سجل حملة السندات الذي يحتفظ به المسجل و / أو إرسالها إليهم عبر الوسائل الإلكترونية وفقًا لتفاصيل الاتصال الخاصة بهم المتاحة لدى المسجل و / أو إرسالها إليهم بالوسائل الإلكترونية وفقًا لتفاصيل الاتصال الخاصة بهم. كما يجب على البنك التأكد من أن الإشعارات يتم تقديمها أو نشرها على النحو الواجب بطريقة تتوافق مع القواعد واللوائح الخاصة بأي بورصة للأوراق المالية أو أي سلطة أخرى ذات صلة يتم إدراج السندات فيها في الوقت الحالي. يعتبر أي إشعار قد تم تسليمه في اليوم الثاني بعد إرساله بالبريد أو في تاريخ النشر أو، تم نشره أكثر من مرة أو في تواريخ مختلفة، في تاريخ النشر الأول. يجب أن تكون الإشعارات التي يتم إرسالها من قبل أي حامل سندات خطية ويتم إرسالها بالبريد إلى البنك على عنوان مكتبه المسجل.

٦,١٤ المسجل والوكيل ووكيل الدفع

تعمل شركة مسقط للمقاصة والإيداع كمسجل ووكيل الدفع فيما يتعلق بالسندات، كما تعمل أيضًا كوكيل وفقًا لشروط سند اتفاقية الوكالة التي تم إبرامها بين البنك والوكيل. تنتقل ملكية السندات إلى تسجيل التحويل في سجل حملة السندات الذي يحتفظ به المسجل. سيتم التعامل مع المالك المسجل للسندات (باستثناء ما تقتضيه القوانين العمانية) على أنه المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض.

٦,١٥ الإدراج في بورصة مسقط

يجب أن يتم إدراج السندات في سوق السندات في بورصة مسقط، ويجب على مدير الإصدار إكمال جميع الإجراءات الرسمية المتعلقة بإدراج السندات في بورصة مسقط.

٦,١٦ تسجيل التحويلات

يجب أن يتم تسجيل وتحويل السندات وفقًا للقوانين العمانية، تتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع إدارة تسجيل تحويلات السندات، وهي وكيل التحويل المسؤول عادة عن الاحتفاظ بسجل الأسهم والسندات والأوراق المالية المدرجة الأخرى لجميع الشركات المدرجة في بورصة مسقط. ستعمل شركة مسقط للمقاصة والإيداع كمسجل للسندات وتحتفظ بسجل يحدد الأسماء والعناوين وعدد السندات وتفاصيل الحساب المصرفي لحملة السندات.

٦,١٧ إمكانية نقل السندات والقيود المفروضة على إمكانية التحويل

سيحتفظ أمين السجل بسجل منفصل لحملة السندات (سجل حملة السندات)، حيث سيسجل تحويلات السندات التي تتم من خلال التداول في بورصة مسقط، يجوز إجراء التحويلات مقابل سند واحد على الأقل ولا يُسمح بتحويل أي سند ككسر. يجوز لحملة السندات بيع سنداتهم، أو الحصول على سندات إضافية، من خلال بورصة مسقط. يجوز رهن السندات أو التبرع بها أو توريثها عن طريق إخطار المسجل لتسهيل جميع الإجراءات اللازمة.

يقوم المسجل بتفعيل تسجيل نقل أي سندات. يتحمل المشتري وبائع السندات أي رسوم يفرضها المسجل وفقًا للوائح. ستخضع جميع عمليات تحويل السندات والقيود في سجل حملة السندات كما يحتفظ بها المسجل للوائح المتعلقة بتحويل السندات.

٦,١٨ تعديل الحقوق

الشروط والأحكام المتعلقة بالسندات قابلة للتعديل في الحالات التالية:

٦,١٨,١ في حالة الحاجة إلى تعديل أي بند أو شرط من أجل الامتثال للقوانين العمانية، أو تغيير في القوانين العمانية، أو أي لائحة للبنك المركزي العماني، أو الهيئة العامة لسوق المال، أو بورصة مسقط، أو وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، يحق للمُصدر تنفيذ هذا التغيير أو التعديل على الفور، بشرط أن يتم إخطار كل حامل سندات على النحو الواجب بهذا التعديل وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإشعارات)، في غضون ٣٠ يومًا.

٦,١٨,٢ عند حدوث حدث رأسمالي أو حدث ضريبي، يحق للمصدر إما استرداد السندات أو تنفيذ هذا التغيير أو التعديل على الفور، بشرط أن يتم إخطار كل حامل سندات على النحو الواجب بهذا التعديل وفقًا للشرط ٦,١٣ (الإشعارات)، خلال ٣٠ يومًا، في حالة ما اذا:

(أ) حدث رأسمالي، فقط لغرض ضمان الامتثال لمتطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها، تغيير شروط السندات كما هي أو، حسب الاقتضاء، تصبح السندات المؤهلة الإضافية من المستوى الأول ؛ و

(ب) حدث ضريبي، تسبب في تغيير شروط السندات بحيث تظل أو تصبح، حسب الاقتضاء، السندات المؤهلة الإضافية من المستوى الأول.

قبل تقديم أي إشعار بالاسترداد أو التغيير (حسب الحالة) وفقًا لهذا الشرط ٦,١٨، يجب على البنك أن يعطي لوكيل حملة السندات، شهادة موقعة من قبل اثنين من المفوضين بالتوقيع من البنك تنص على ما يلي: (أ) حدث رأسمالي، أو حدث ضريبي، حسب مقتضى الحال، (ب) تم الحصول على موافقة خطية من البنك المركزي العماني لتغيير شروط السندات.

٦,١٨,٣ في حالة نية المُصدر اقتراح أي تعديل أو تغيير آخر للشروط والأحكام المرفقة بالسندات، بعد استلام موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني، يجب عليه أن يدعو حملة السندات إلى اجتماع لهذا الغرض، والذين يحق لهم النظر والتصويت على هذا التغيير أو التعديل عن طريق الاجتماع الرسمي الذي سيعقد، بخلاف ما هو منصوص عليه على وجه التحديد في هذه الوثيقة، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية، وإجراءات شركة مسقط للمقاصة والإيداع، والقوانين العمانية.

٦,١٨,٤ في حالة حدوث تغيير وفقًا للشرط ٦,١٨، لن يكون البنك ملزمًا بدفع أو عدم السداد لأي التزام لأي حامل سندات تجاه ضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو ضريبة الأرباح أو أي ضريبة مماثلة ناشئة فيما يتعلق بتغيير شروط السندات، بما في ذلك، أي رسوم دمغة أو ضرائب أخرى مماثلة تنشأ عن أي تحويل لاحق أو التخلص من السندات المؤهلة الإضافية من المستوى الأول من قبل حامل السندات هذه.

٦,١٩ اجتماعات حاملي السندات والتعديلات والتنازل

يحتوي سند اتفاقية الوكالة على بند لعقد اجتماعات حملة السندات وفقًا لقانون الشركات التجارية الذي يأخذ في الاعتبار الأمور التي تؤثر على مصلحتهم على النحو الذي اقترحه البنك، بما في ذلك تعديل أي من هذه الشروط أو أي أحكام في سند اتفاقية الوكالة. يجوز إجراء أي تعديل من هذا القبيل إذا تمت الموافقة عليه بموجب قرار حملة السندات على النحو المنصوص عليه في سند اتفاقية الوكالة.

٦,١٩,١ قد يدعو المُصدر إلى عقد اجتماع لحملة السندات بعد صدور قرار من مجلس الإدارة يأمر بمثل هذا الاجتماع أو يمكن أن يتم الدعوة من قبل المدققين القانونيين للبنك، أو من قبل البنك بناءً على طلب خطي من حملة السندات الذين يمثلون ١٠٪ على الأقل من السندات المعلقة آنذاك.

٦,١٩,٢ في غضون ١٤ يومًا من استلام مثل هذا الطلب أو قرار مجلس الإدارة المفوض، يصدر البنك، على نفقته، إشعارًا باجتماع حملة السندات والذي سيتم نشره في الموقع الالكتروني لبورصة مسقط وفي صحيفة واحدة باللغتين العربية والانجليزية، وسيتم ارسالة أيضا عن طريق البريد الالكتروني لحملة السندات، وفي كل حال، ما لا يقل عن ١٥ يومًا على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع. يجب أن يحتوي إشعار اجتماع حاملي السندات على تفاصيل بخصوص المكان والتاريخ والوقت للإجتماع، مصحوبًا بوصف لجدول أعمال الاجتماع الذي يحدد الغرض الرئيسي للاجتماع وأعماله، يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات التي تخضع لموافقة الجهات المعنية على البوابة الإلكترونية لشركة مسقط للمقاصة والإيداع والتي يمكن الوصول إليها من خلال موقع شركة مسقط للمقاصة والإيداع الإلكتروني (www.mcd.gov.om).

٦,١٩,٣ يجوز لأي مدير بالبنك، أو سكرتير البنك، أو في حالة عدم وجود ما سبق ذكره، حامل السندات المسجل شخصيًا، المعين رسميا في الاجتماع، أن يترأس اجتماعًا لحملة السندات.

٦,١٩,٤ لن تكون قرارات الجمعية العامة لحملة السندات صالحة إلا إذا حضر هذا الاجتماع، حامل السندات شخصيًا أو بالوكالة، عدد من حملة السندات يمثلون ما لا يقل عن ثلثي السندات المستحقة. وفي حالة عدم اكتمال النصاب تتم الدعوة إلى اجتماع ثان لمناقشة جدول الأعمال ذاته، يجب إخطار حملة السندات بتاريخ الاجتماع الثاني في الدعوة الموجه لحملة السندات بالاجتماع الأول و بنفس الآلية المتبعة فيما يتعلق بالاجتماع الأول، وذلك قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للإجتماع الثاني ، ويجب أن يكون النصاب القانوني الذي يمثل ثلث السندات كافياً للاجتماع الثاني، بشرط عقد هذا الاجتماع الثاني في غضون شهر واحد من تاريخ الاجتماع الأول، لتجنب الشك، نظرا لأن السندات غير مضمونة وهي سندات دائمة بدون تاريخ استحقاق ثابت أو ميزات تصعيدية، فلن يحق لحاملي السندات التصويت على القرارات المتعلقة باسترداد السندات أو معدل الفائدة على السندات.

٦,١٩,٥ في جميع الظروف، يجب أن يتم التصويت عن طريق الاقتراع، حيث يمثل كل سند صوتًا واحدًا، يتم تبني القرارات بأغلبية ثلثي السندات الممثلة في الاجتماع من خلال حملة السندات الحاضرين شخصيًا أو بالوكالة، بموجب قانون الشركات التجارية، يجب أن يكون التوكيل لحضور الاجتماع مكتوبًا وإلا فلن يكون صالحًا.

٦,١٩,٦ بصرف النظر عن أي مسائل أخرى تتطلب قرارًا من حملة السندات، سيكون قرار حملة السندات مطلوبًا في حالة تقديم أي عرض من قبل المُصدر من أجل:

(١) تعديل التواريخ التي تكون فيها الفائدة واجبة السداد فيما يتعلق بالسندات

(٢) تخفيض أو إلغاء المبلغ الأساسي أو الفائدة على السندات أو تعديل تاريخ السداد فيما يتعلق بالسندات بخلاف الطريقة المنصوص عليها في نشرة الإصدار هذه

(٣) تغيير عملة سداد السندات

(٤) تبادل أو استبدال السندات، أو تحويل السندات، أو أذونات، أو أسهم دائنة أو التزامات أو أوراق مالية أخرى للمُصدر أو أي هيئة اعتبارية أخرى تم تشكيلها أو سيتم تشكيلها.

٦,١٩,٧ بالرغم مما سبق ذكره، سيتم عقد اجتماع لحملة السندات وفقًا لأحدث الأحكام والإرشادات والتعاميم الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وإجراءات شركة مسقط للمقاصة والإيداع كما يتم تحديثها ومراجعتها من وقت لآخر.

٦,١٩,٨ يجوز للوكيل الموافقة وفقًا للصلاحيات الممنوحة له بموجب سند اتفاقية الوكالة دون موافقة حملة السندات، وبما لا يتعارض مع احكام المادة (١٥٥) من قانون الشركات التجارية على (١) أي تعديل لأي من أحكام إعلان سند اتفاقية الوكالة الذي يكون رسميًا، طفيفة أو تقنية أو تم إجراؤها لتصحيح خطأ واضح، و (٢) أي تعديل آخر (باستثناء ما هو مذكور في سند اتفاقية الوكالة)، وأي تنازل أو تفويض لأي انتهاك أو انتهاك مقترح، لأي من أحكام سند اتفاقية الوكالة الذي لا يضر، في رأي الوكيل وحده، جوهرياً بمصالح حملة السندات، يجب أن يكون أي تعديل أو تفويض أو تنازل ملزمًا لحاملي السندات، وإذا طلب الوكيل ذلك، يجب إخطار حملة السندات من قبل المُصدر في أقرب وقت ممكن عمليًا، في حالة فشل المُصدر في إخطار حملة السندات في غضون أسبوع، يكون للوكيل الحرية في إخطار حملة السندات.

لن يكون أي تعديل أو تغيير أو إنهاء لأي حكم من أحكام سند اتفاقية الوكالة ساريًا ما لم يتم الاتفاق عليه كتابيًا والتوقيع عليه من قبل المُصدر ووكيل حملة السندات.

٦,١٩,٩ فيما يتعلق بممارسة وظائفه (بما في ذلك على سبيل المثال، لا الحصر، تلك المتعلقة بأي تعديل أو تفويض أو تنازل مقترح) يجب على الوكيل مراعاة مصالح حملة السندات كفئة ولا يجب أن يأخذ في الاعتبار لعواقب مثل هذه الممارسة لحملة السندات كأفراد، ولا يحق للوكيل أن يطلب، ولا يحق لأي حامل سندات أن يطالب من المُصدر بأي تعويض أو دفع فيما يتعلق بأي عواقب ضريبية لأي من حاملي السندات الأفراد.

٦,٢٠ إصدارات أخرى

يكون للبنك الحرية من وقت لآخر، دون موافقة حملة السندات، في إصدار المزيد من السندات أو أي دين آخر أو حقوق ملكية أو أدوات مالية هجينة (مجموعة من الديون وحقوق الملكية) بما في ذلك تصنيف صكوك الدين حسب الأولوية أو على قدم المساواة (في بعض أو جميع النواحي) مع السندات وفقًا للوائح البنك المركزي العماني و قانون الشركات التجارية والقوانين العُمانية.

علاوة على ذلك، في حالة قيام البنك بإصدار أي أداه مالية جديدة في المستقبل، بسعر أقل من أو بشروط أفضل من تلك الخاصة بإصدار السندات، فلن يقوم البنك بتعويض حاملي السندات عن هذا الإصدار.

٦,٢١ إعادة هيكلة البنك

في حالة أي توحيد أو اندماج للبنك مع أي شركة أو كيان اعتباري آخر (بخلاف التوحيد أو الاندماج الذي يكون فيه البنك هو الكيان المستمر)، أو في حالة حدوث بيع أو نقل ملكية جميع أصول البنك، سيقوم البنك على الفور بإخطار حملة السندات بمثل هذا الحدث، ويتعين عليه (إلى الحد الذي يسمح به القانون) وأن يجعل من الشركة أو الكيان الناشيء نتيجة هذا التوحيد أو الاندماج أو التي قد استحوذت على هذه الأصول بأن تقوم بتنفيذ سند اتفاقية الوكالة التكميلي الملحق بسند اتفاقية الوكالة (في الشكل والمضمون مرضيان للوكيل) بحيث يتحمل الكيان الجديد التزامات البنك بموجب سند اتفاقية الوكالة.

٦,٢٢ الواجبات والالتزامات العامة للبنك تجاه حاملي السندات

٦,٢٢,١ يجب على البنك القيام بأعماله المتمثلة في تشغيل البنك وفقًا للقوانين العُمانية، وكذلك جميع قوانين ولوائح البنوك والأوراق المالية التي قد تنطبق عليه، أو تصبح سارية عليه خلال فترة إصدار السندات.

٦,٢٢,٢ يقوم البنك بإعداد بيانات مالية ربع سنوية وسنوية وفقًا للقوانين المطبقة على البنوك في سلطنة عُمان، يحق لأي حامل سندات الحصول على نسخة من أي نتائج مالية صادرة، أو تقرير سنوي، في غضون ١٤ (أربعة عشر) يومًا من طلب خطي لذلك، والذي قد يتم تقديمه إلى المُصدر.

٦,٢٢,٣ يجب على البنك، وفقًا للمتطلبات التنظيمية لسلطنة عُمان، نشر نتائجه المالية في الوقت المناسب على موقع البورصة وفي صحيفة واحدة على الأقل صادرة باللغة العربية وصحيفة واحدة أخرى صادرة باللغة الإنجليزية، في كل فترة للتقارير المالية سواء الربع سنوي والسنوي.

٦,٢٢,٤ في حالة إلغاء إدراج السندات من قبل بورصة مسقط لأي سبب من الأسباب أثناء الإصدار، أو إزالتها في أي وقت من نظام التسجيل المسجل إلكترونيًا، يحق للبنك إصدار شهادات السندات كوثائق ملكية صالحة فيما يتعلق بأي سندات قائمة بعد ذلك، كبديل للتسجيل الإلكتروني للملكية.

٦,٢٣ التنفيذ

في أي وقت بعد أن تصبح السندات مستحقة وواجبة السداد وتبقى غير مدفوعة، يجوز للوكيل، وفقًا لتقديره ودون إشعار إضافي، رفع دعوى ضد المُصدر حسبما يراه مناسبًا لإنفاذ شروط سند اتفاقية الوكالة والسندات.

٦,٢٤ حقوق أخرى مرتبطة بالسندات

على الرغم من أن السندات قابلة لنقل الملكية، وغير قابلة للتفاوض ولا يمكن التعامل معها على أنها سند مبادلة أو بموجب القوانين المطبقة على سندات المبادلة أو أي صكوك مصرفية تجارية مماثلة، ومع ذلك، يجب أن تكون السندات قابلة للرهن أو التنازل عنها أو بيعها أو توريثها أو التبرع بها أو التعامل معها بأي طريقة كما هو مسموح به عادة بموجب القوانين العُمانية فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة.

٦,٢٥ الحيازة المشتركة والمجزأة

لا يجوز تسجيل ملكية مشتركة من السند، (إلا في حالة الميراث، بشرط أن يتم تمثيل الورثة بممثل واحد يتم اختياره من بينهم، وإلا فسيتم تمثيلهم من قبل الشخص الذي يأتي اسمه أولاً في سجل حملة السندات وتطبق المادة ١٥٣ من قانون الشركات التجارية)، يجب تسجيل كل سند باسم شخص واحد أو كيان قانوني واحد، لن يكون المُصدر مسؤولاً عن أي اختلاس أو خسارة أو ضرر قد يتكبده أي شخص بسبب خسارة ناجمة عن ملكية مشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز لأي شخص أن يكون قادرًا على تسجيل جزء بسيط من السند.

٦,٢٦ وثائق للفحص

يجب أن تكون المواد وسند اتفاقية الوكالة والبيانات المالية المدققة للبنك متاحة للفحص مع الوكيل، في المكاتب المحددة للوكيل ومع المُصدر.

٦,٢٧ انطباق القواعد واللوائح

يخضع إصدار السندات لقانون الشركات التجارية وقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقوانين العمانية الأخرى، إلى الحد الذي لا يتوافق فيه أي بند من هذه البنود معه أو يتعارض مع أي مادة أو فصل من هذا القانون، فإن القانون يلغي الحكم الوارد في هذه الشروط والأحكام، لا شيء وارد في هذه الوثيقة يمنع أي مسألة أو نزاع ينشأ عن إصدار السندات من أن يتم الفصل فيه من قبل محكمة مختصة في سلطنة عُمان، نظرًا لأن إصدار السندات يفي بمتطلبات المستوى الأول الإضافي من رأس المال للبنك، فإن قواعد ولوائح البنك المركزي العماني سيكون لها تأثير كبير على هذا الإصدار الحالي.

٦,٢٨ الوكيل

سيتم تعيين شركة مسقط للمقاصة والإيداع كوكيل لحملة السندات للإشراف على امتثال المُصدر لشروط وأحكام الإصدار، وللإشراف على حالة حاملي السندات وتنسيقها ومراقبتها.

٦,٢٩ القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقًا للقوانين العُمانية وأي نزاع ينشأ بين الوكيل نيابة عن حاملي السندات والبنك فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام أو أي تفسير لها يخضع لمفاوضات ودية بين البنك والوكيل نيابة عن حاملي السندات، في حالة عدم التوصل إلى حل مرض للنزاع، يمكن إحالة المسألة المتنازع عليها إلى الاختصاص الحصري للدائرة التجارية في المحكمة الابتدائية في عمان والفصل فيها.

٧. الحقوق والمسؤوليات

يخضع هذا الملخص لحقوق ومسؤوليات وكيل حملة السندات وحقوق حاملي السندات للقسم السادس (شروط وأحكام السندات)، وفي حالة وجود أي تعارض بين هذا القسم السابع والقسم السادس، يجب أن تسود أحكام القسم الأخير.

٧,١ وكيل السندات

يجب أن تعمل شركة مسقط للمقاصة والإيداع كوكيل لحملة السندات فيما يتعلق بالسندات وفقًا لشروط سند اتفاقية الوكالة التي يجب أن يبرمها البنك ووكيل حملة السندات فيما بينهما، سيكون هذا وكيل هو ممثل حملة السندات لأغراض قانون الشركات التجارية.

يحدد هذا القسم ٧,١ بعض الحقوق والمسؤوليات الرئيسية لوكيل حملة السندات.

يجب أن يتصرف وكيل حملة السندات أيضًا بناءً على أي طلب معقول من حملة السندات، أو مدققي حسابات المُصدر، أو وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أو البنك المركزي العماني، أو بورصة مسقط، أو الهيئة العامة لسوق المال، أو المُصدر نفسه، والذي قد ينبه وكيل حملة السندات إلى موقف قد يشكل حدثًا للانتهاك الذي قد يكون له، أو يحتمل أن يكون له تأثير جوهري على حقوق حملة السندات.

٧,١,١ مسؤوليات وواجبات وكيل حملة السندات بموجب قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠٠٩/١

تشمل واجبات وكيل حاملي السندات بموجب المادة ٢٧ من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠٠٩/١ (وتعديلاته) ما يلي:

(أ) طلب تقارير دورية من المُصدر ومعاينة دفاتر حساباته وسجلاته وكتبه وأصوله والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للمُصدر.

(ب) التأكد من دفع الفائدة المستحقة على السندات لحملة السندات في تواريخ استحقاق الفائدة ذات الصلة، وفقًا لشروط نشرة الإصدار هذه.

(ج) مراقبة التزام المُصدر بشروط وأحكام الإصدار وتقييم ما إذا كان المُصدر قادرًا على إبراء الذمة من مطالبات حملة السندات عند استحقاقها أم لا.

(د) التأكد من أن السندات قد تم استردادها وفقًا لشروط وأحكام الإصدار.

(هـ) الدعوة إلى الجمعية العامة لحملة السندات أو التسبب في استدعائه بشأن أي حدث قد يؤثر على مصلحة حملة السندات أو بناءً على طلب واحد أو أكثر من حاملي السندات الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي السندات الصادرة وفقًا للمادتين ١٥٦ و١٥٨ من قانون الشركات التجارية.

(و) التأكد من أن الأموال التي تم جمعها من خلال إصدار السندات يتم استخدامها وفقًا لنشرة الإصدار هذه.

(ز) القيام بأعمال أخرى حسب الضرورة لحماية مصالح حملة السندات.

ينص قانون الأوراق المالية على إصدار لوائح تنفيذية جديدة بموجبه، ويجوز تعديل واجبات وكيل حملة السندات بموجب قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠٠٩/١ (وتعديلاته) من وقت لآخر أو استكمالها أو استبدالها وفقًا لقانون الأوراق المالية، وأية لوائح تنفيذية تصدر من حين لآخر بموجبه.

٧,١,٢ مسؤوليات وواجبات وكيل حملة السندات بموجب سند اتفاقية الوكالة

تشمل واجبات وكيل حملة السندات بموجب سند اتفاقية الوكالة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) العمل كوكيل عن حملة السندات وبالنيابة عنهم لأغراض المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٢٠٠٩/١ (وتعديلاته).

(ب) عند العلم بذلك، مراقبة العقود المادية والأحداث والإجراءات والإعلانات (بما في ذلك نشر البيانات المالية السنوية) التي يتم الدخول فيها أو الإعلان عنها من قبل المُصدر من وقت لآخر، إلى الحد المطلوب بموجب سند الوكالة.

(ج) عند علمه بوقوع حالة من حالات تقصير فيما يتعلق بأي سندات، ووفقًا لما هو منصوص عليه في الشروط: عليه أن يقوم بالآتي (أ) إخطار حملة السندات على الفور بحدوث مثل هذا التقصير مع طلب حاملي السندات

للإشارة إلى ما إذا كانوا يرغبون في استرداد السندات؛ و (ب) إذا تم توجيهه القيام بذلك أو طلب حملة السندات وفقًا لسند اتفاقية الوكالة، عليه اتخاذ جميع الخطوات أو الإجراءات اللازمة لإنفاذ التزامات المُصدر (بأي صفة كان يتصرف) بموجب سند اتفاقية الوكالة.

(د) الإشراف على التزام البنك بشروط وأحكام سند إعلان الوكالة.

(هـ) مراقبة واعتماد الإخطارات من المصدر إلى حملة السندات.

٧,١,٣ حقوق وصلاحيات وكيل حملة السندات

تشمل سلطات وكيل حملة السندات بموجب سند اتفاقية الوكالة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) لا يلتزم وكيل حملة السندات بإخطار أي شخص بتنفيذ سند اتفاقية الوكالة أو اتخاذ أي خطوات للتأكد مما إذا كان حالة من حالات التخلف عن السداد أو حدث حالة تقصير محتمل، وحتى يكون لديه معرفة فعلية او بناءه على العكس من ذلك، يحق لوكيل حملة السندات أن يفترض عدم وقوع مثل هذا الحدث وأن المصدر يراقب ويؤدي جميع التزاماته بموجب الشروط.

(ب) يجوز لوكيل حملة السندات تحديد ما إذا كان حالة من حالات التخلف عن السداد أو حدث تقصير محتمل أو أي تقصير آخر في أداء المُصدر لأي التزام وارد في أحكام سند اتفاقية الوكالة أو الوارد في السندات أو الشروط التي قد حدثت، وفي هذه الحالة، يجب أن يطلب التعليمات من حملة السندات، يجب أن يكون أي تحديد من هذا القبيل، في حالة عدم وجود خطأ واضح أو مثبت، نهائيًا وملزمًا للمُصدر وحاملي السندات شريطة أن يكون وكيل حملة السندات قد مارس العناية الواجبة و اللازمة والاجتهاد في اتخاذ هذا القرار، يجب على وكيل حملة السندات على الفور، بعد اتخاذ قرار بوقوع مثل هذا الحدث، إرسال إشعار إلى حملة السندات بحدوث ذلك وفقًا للشروط.

(ج) لن يكون وكيل حملة السندات مسؤولاً تجاه أي شخص بسبب تصرفه بناءً على أي قرارات مكتوبة يُزعم أنه تم تمريرها في أي اجتماع لحملة السندات فيما يتعلق بالمحاضر التي تم إعدادها وتوقيعها أو أي توجيه أو طلب من حملة السندات حتى على الرغم من أنه بعد تصرفه، فقد يتبين أن هناك بعض الخلل في تكوين الاجتماع أو تمرير القرار أو أنه لم تتم الموافقة عليه من قبل العدد المطلوب من حملة السندات أو أنه لأي سبب من الأسباب لم يكن القرار، أو التوجيه، أو الطلب ساري أو ملزم تجاه حاملي السندات هؤلاء.

(د) يجوز لوكيل حملة السندات المطالبة وقد يقبل كدليل كافٍ على أي حقيقة، أو مسألة، أو ملاءمة أي معاملة أو شيء، لا تلتزم شهادة موقعة من قبل شخص مفوض من جهة الإصدار ووكيل حملة السندات بأي من مثل هذه الحالة للمطالبة بمزيد من الأدلة أو تحمل المسؤولية عن أي مسؤولية قد تسببها أو أي شخص آخر يتصرف أو يعتمد على هذه الشهادة.

(هـ) يجوز للمُصدر ووكيل حملة السندات الاحتفاظ بسند اتفاقية الوكالة وأي مستندات أخرى متعلقة بها أو السندات وإيداعها في أي جزء من العالم لدى أي مصرفي أو شركة مصرفية أو شركة تشمل أعمالها القيام بالحفظ الآمن للمستندات أو مع أي محام أو مكتب محامين يعتبره المُصدر أو وكيل حملة السندات، حسب الحالة، ذا سمعة طيبة.

(و) لا يتعين على المُصدر أو وكيل حملة السندات (ما لم يكن ذلك وإلى الحد المطلوب بموجب القانون أو أمرًا بذلك من قبل الهيئة العامة لسوق المال أو محكمة مختصة أو، في حالة المُصدر فقط، ما لم و بالقدر المطلوب للقيام بذلك بموجب متطلبات الإدراج المعمول بها) أن يفصح لأي حامل سندات أو أي شخص آخر عن أي معلومات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات ذات الطبيعة السرية أو المالية أو الحساسة للسعر) التي يوفرها المُصدر أو أي شخص آخر لا يحق لأي شخص فيما يتعلق بسند اتفاقية الوكالة ولا يحق لأي حامل سندات اتخاذ أي إجراء للحصول على أي من هذه المعلومات من المُصدر أو وكيل حملة السندات.

(ز) يجوز لوكيل حملة السندات، فيما بينه وبين المُصدر وحملة السندات، تحديد جميع الأسئلة والشكوك الناشئة فيما يتعلق بأي من أحكام سند اتفاقية الوكالة وكل قرار من هذا القبيل، سواء تم إجراؤه بناءً على سؤال تم طرحه بالفعل أو ضمنيًا في أعمال أو إجراءات وكيل حملة السندات، يجب أن تكون حاسمة ويجب أن تلزم وكيل حملة السندات والمُصدر وحملة السندات شريطة أن يكون وكيل حملة السندات قد بذل العناية الواجبة و اللازمة والاجتهاد في اتخاذ هذا القرار.

(ج) يجوز لوكيل حملة السندات، أثناء أداء واجباته وسلطاته فيما يتعلق بسند اتفاقية الوكالة، بدلاً من التصرف شخصيًا، توظيف والدفع لأي وكيل مؤهل حسب الأصول (سواء كان محامياً أو شخصًا مهنيًا آخر) لإجراء المعاملات أو السلوك، أو الموافقة على التعامل أو إجراء أي عمل، والقيام، أو الموافقة على القيام، بجميع الأعمال المطلوبة فيما يتعلق بسند اتفاقية الوكالة (بما في ذلك استلام الأموال ودفعها).

(ط) يجوز لوكيل حملة السندات التصرف والاعتماد على أي شهادة، أو تقرير أو رأي أو نصيحة أو أي معلومات يتم الحصول عليها من أي محام أو مثمن أو مصرفي أو وسيط أو محاسب أو أي خبير آخر يعينه المُصدر أو حملة السندات أو وكيل حملة السندات أو غير ذلك ولن يكون مسؤولاً عن أي أضرار أو تكاليف أو خسائر تلحق بأي شخص أو أي نقص في القيمة أو أي مسؤولية من أي نوع تنشأ نتيجة لاعتماده على ذلك.

الوصف أعلاه ليس شاملاً وهو مقيد بالشروط الأكثر تفصيلاً المنصوص عليها في سند اتفاقية الوكالة. تعتبر الصلاحيات الممنوحة لوكيل حملة السندات بموجب سند اتفاقية الوكالة إضافية لأية صلاحيات أخرى ممنوحة لوكيل حملة السندات بموجب القوانين العمانية.

٧,٢ حقوق حملة السندات

يتمتع حملة السندات بحقوق متساوية متأصلة في ملكية السندات على النحو التالي:

(أ) الحق في استلام رأس المال والفائدة المستحقة على السندات الخاضعة ووفقًا لنشرة الإصدار هذه؛

(ب) الحق في التصرف في السندات أو نقلها وفقًا لهذه النشرة وللقوانين العمانية؛

(ج) في حالة تصفية البنك، الحق في المطالبة بأي مبالغ مستحقة بموجب السندات ذات الأولوية فقط لمطالبات حاملي الأسهم العادية والالتزامات الأدنى مرتبة للبنك؛ بما يتفق مع متطلبات المادة ١٥٦ من قانون الشركات التجارية.

(د) الحق في المشاركة في اجتماعات حملة السندات والتصويت في هذه الاجتماعات وفقًا لسند اتفاقية الوكالة (انظر القسم ٥,١١) وقانون الشركات التجارية ؛

(هـ) الحق في فحص سجل حملة السندات وفقًا للمادة ١٥٧ من قانون الشركات التجارية.

لا يحق لحملة السندات المشاركة في أي اجتماعات أخرى للبنك.

٨. معاملات أطراف ذات العلاقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، يجري المُصدر معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهميه وإدارته العليا والشركات التي له فيها مصلحة كبيرة، يشترك المُصدر في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة فقط بشروط تجارية متكافئة ووفقًا للقوانين واللوائح ذات العلاقة، تتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية. لمزيد من التفاصيل حول المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، يرجى الرجوع إلى البيانات المالية التاريخية الكاملة للبنك المتوفرة على موقع الإلكتروني لبورصة مسقط على www.msx.gov.om أو موقع الإلكتروني البنك على www.bankmuscat.com

٩. المؤشرات المالية

فيما يلي ملخص للبيانات المالية التاريخية للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م التي تم استخلاصها من البيانات المالية المدققة للبنك. للحصول على البيانات المالية التاريخية للبنك بالكامل بما في ذلك البيانات المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط على www.msx.gov.om أو موقع البنك على www.bankmuscat.com

الميزانية العمومية

المبالغ بالآلاف الريالات العمانية	كما في تاريخ ٣١ ديسمبر				
	٢٠٢١م	٢٠٢٠م	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
الأصول					
الأرصدة النقدية والمالية لدى البنك المركزي	١,٠٤٧,٢٢٤	٦٥٦,٨٩٨	٧٨١,٧٥٥	١,٣٠٦,٧٥٦	٩٣٤,٧٤٥
المبالغ المستحقة من البنوك	٧٦٥,١٥١	٥٧٤,٧٨٦	٨٦٩,٨٠٤	٤٧٦,٠٤٣	٥٩٢,٠٢٦
القروض والسلف	٧,٨٣٠,٣٩٨	٧,٧٣١,٢٨٦	٧,٧١٢,١٩٣	٧,٨٢٨,٤٨٥	٧,٣٥٨,٦٠٣
مستحقات التمويل الإسلامي	١,٣٦١,٠١٩	١,٢٥١,٣٦٩	١,١٦٥,٨٤٨	١,١١٠,٤٣٠	٩٧٠,١١٣
الاستثمارات في الأوراق المالية	١,٨١١,٤٩٦	١,٨٤٧,٣٤٩	١,٤٤٤,٨٣٢	١,٢٦٩,٥٨٢	١,٠٢٧,١٧٦
الاستثمار في شركات زميلة	٨,٢٦٦	-	-	-	-
الأصول الأخرى	١٧٤,٧٩٧	٣٢٠,٦٨٨	٢٣٦,٦٩٤	٢٢٧,٢٤٢	١٩٤,٤٤٠
الممتلكات والمنشآت والمعدات	٧٤,١٨٧	٧١,٣٨٩	٧٩,٤٨٢	٦٩,٥٠١	٧٢,١١٩
إجمالي الأصول	**١٣,٠٧٢,٥٣٨**	**١٢,٤٥٣,٧٦٥**	**١٢,٢٩٠,٦٠٨**	**١٢,٢٨٨,٠٣٩**	**١١,١٤٩,٢٢٢**
الإلتزامات وحقوق المساهمين					
الإلتزامات					
ودائع من البنوك	١,٢١٨,٤٦٥	٩٣٩,٦٢١	١,١٧٣,٤٧٩	٩٥١,٨٧٨	٩١٠,١٢٥
ودائع العملاء	٧,٦٠٤,٠٥١	٧,٤٢٨,٧٣٧	٧,٠١١,٢٦٦	٧,٥٠٤,٢١٩	٦,٤٥٩,٤١٠
ودائع العملاء الإسلامية	١,١٧٠,٥٥٥	١,٠٢٩,٧٦٨	١,٠٣٢,٤٠٠	٩٥٨,٤٦٦	٩٥٩,٩٠٢
صكوك	٩٠,٦٠٠	٩٠,٦٠٠	٩٠,٢٠٥	٤٤,٦٠٨	٤٤,٦٠٨
سندات اليورو متوسطة الأجل	٣٩٠,٣٧٩	٣٩٠,٥٧٠	٣٨٥,٤١٠	٣٨٥,٠٠٠	٣٨٤,٥٠٨
السندات الإلزامية القابلة للتحويل	-	-	-	-	٣٢,٤١٦
التزامات أخرى	٣٩٤,٧١٣	٤٦٩,٨٠٢	٥٢١,٨٦٤	٤٣٣,٣٤٩	٣٧٥,٦٤٦
ضرائب	٥٢,٩٣١	٤٧,٨٢١	٤٧,١٦٨	٤٣,٥٠٧	٤٢,٩١٤
التزامات ثانوية	-	١٣,١٩٨	٢٦,١٨٠	٣٩,٢٧٠	١٢١,٣٦٠
إجمالي الإلتزامات	**١٠,٩٢١,٦٩٤**	**١٠,٤١٠,١١٧**	**١٠,٢٨٧,٩٧٢**	**١٠,٣٦٠,٢٩٧**	**٩,٣٣٠,٨٨٩**
حقوق المساهمين					
رأس المال	٣٥٧,٤٤٨	٣٢٤,٩٥٢	٣٠٩,٤٧٨	٢٩٤,٧٤١	٢٧٠,٩٣٦
علاوه الأسهم	٥٣١,٥٣٥	٥٣١,٥٣٥	٥٣١,٥٣٥	٥٣١,٥٣٥	٥٠٩,٣٧٧
الاحتياطي العام	٤١٠,٢٥٨	٣٩٧,١٦٨	٣٨٤,٠٧٨	٣٧٠,٩٨٨	٢٨٨,٨٩٨
الإحتياطي الغير قابل للتوزيع	١٢٦,٣٩٩	١٢٨,٦٦٨	١٢٣,٧٦٠	١٢١,٧٣٠	١٨٣,٢٧٢

احتياطي التحوط الخاص بالتدفقات النقدية	-	(١٤٠)	(٣٤)	٤٣٧	(١٨٦)
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	٢,٨٥٥	(٣,٦٨٣)	(٣٧٢)	(٥,٠٢٣)	١٦,٨١٣
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(٢,٤٩٨)	(٢,٤٠٧)	(٢,٢٩٦)	(٢,٠٦٨)	(١,٣٢٣)
أرباح محتجزة	٥٩٤,٨٤٧	٥٣٧,٥٥٥	٥٢٦,٤٨٧	٤٨٥,٤٠٢	٤٢٠,٥٤٦
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة الى المساهمين	**٢,٠٢٠,٨٤٤**	**١,٩١٣,٦٤٨**	**١,٨٧٢,٦٣٦**	**١,٧٩٧,٧٤٢**	**١,٦٨٨,٣٣٣**
أوراق رأسمالية دائمة من المستوى١	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	**٢,١٥٠,٨٤٤**	**٢,٠٤٣,٦٤٨**	**٢,٠٠٢,٦٣٦**	**١,٩٢٧,٧٤٢**	**١,٨١٨,٣٣٣**
إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين	**١٣,٠٧٢,٥٣٨**	**١٢,٤٥٣,٧٦٥**	**١٢,٢٩٠,٦٠٨**	**١٢,٢٨٨,٠٣٩**	**١١,١٤٩,٢٢٢**
الخصوم والالتزامات الطارئة	١,٨٣٣,١٦١	١,٨٦٦,١٤٧	٢,٣٢٢,٩٥٧	٢,٦٧٦,٤٣٥	٢,٨٦٠,٠٧٠

قائمة الدخل الشامل

المبالغ بالآلاف الريالات العمانية	**كما في تاريخ ٣١ ديسمبر**				
	م٢٠٢١	**م٢٠٢٠**	**م٢٠١٩**	**م٢٠١٨**	**م٢٠١٧**
إيرادات الفوائد	٤٤٤,٧٠٥	٤٣٧,٧٧٢	٤٥٢,٠١٧	٤٢٠,٠٣٧	٣٧٨,٢٩٨
مصروفات الفوائد	(١٤٣,٠٢٠)	(١٤٣,٥٣٦)	(١٦١,١٣٧)	(١٤٣,٣٠٨)	(١٢١,٦١٥)
صافي إيرادات الفوائد	**٣٠١,٦٨٥**	**٢٩٤,٢٣٦**	**٢٩٠,٨٨٠**	**٢٧٦,٧٢٩**	**٢٥٦,٦٨٣**
إيرادات من التمويل الإسلامي / الإستثمارات	٧٧,١٣٨	٦٨,٢٦٣	٦٦,٠٨١	٥٨,٦٠٨	٤٦,٠٩٧
التوزيعات على المودعين	(٤٣,٢٨٧)	(٤٠,٣٦٩)	(٣٩,٩٨٩)	(٣١,٠٤٨)	(٢١,٤٣٤)
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي	**٣٣,٨٥١**	**٢٧,٨٩٤**	**٢٦,٠٩٢**	**٢٧,٥٦٠**	**٢٤,٦٦٣**
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي	**٣٣٥,٥٣٦**	**٣٢٢,١٣٠**	**٣١٦,٩٧٢**	**٣٠٤,٢٨٩**	**٢٨١,٣٤٦**
إيرادات التشغيل الأخرى	١٣٩,٩٤٤	١٣٤,٤٠٩	١٥٥,١٩٩	١٤٢,٤٤٧	١٥٤,٦٢٠
الإيرادات التشغيلية	**٤٧٥,٤٨٠**	**٤٥٦,٥٣٩**	**٤٧٢,١٧١**	**٤٤٦,٧٣٦**	**٤٣٥,٩٦٦**
مصروفات التشغيل					
مصروفات التشغيل الأخرى	(١٧٤,١٥٤)	(١٥٩,٦٠٢)	(١٧٥,٢٦٢)	(١٧٦,٩٨٤)	(١٧٠,٨٥٧)
الإهلاك والاطفاء	(١٧,٣٠٥)	(٢٠,٢٥٠)	(٢٠,٦٦٩)	(١٣,٣٥٩)	(١٣,٢٢٢)
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(١٩١,٤٥٩)**	**(١٧٩,٨٥٢)**	**(١٩٥,٩٣١)**	**(١٩٠,٣٤٣)**	**(١٨٤,٠٧٩)**
صافي خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية	(٦٠,٢١٧)	(٨١,٠٣٨)	(٥٦,١٢٧)	(٤٣,٢٤٢)	(٤٣,٢٧٩)
حصة في نتائج شركات زميلة	١٦٧	-	-	-	٢,٤٣٨
الربح قبل الضريبة	**٢٢٣,٩٧١**	**١٩٥,٦٤٩**	**٢٢٠,١١٣**	**٢١٣,١٥١**	**٢١١,٠٤٦**
مصروفات الضريبة	(٣٤,٣٤٦)	(٣٢,٢٩١)	(٣٤,٥٦٣)	(٣٣,٥١٨)	(٣٤,٢٢٨)
الربح العام	**١٨٩,٦٢٥**	**١٦٣,٣٥٨**	**١٨٥,٥٥٠**	**١٧٩,٦٣٣**	**١٧٦,٨١٨**

النسب الرئيسية

تفاصيل	٢٠٢١م	٢٠٢٠م	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
تكلفة التشغيل على الدخل	٤٠,٣٪	٣٩,٤٪	٤١,٥٪	٤٢,٦٪	٤٢,٢٪
العائد على متوسط الأصول	١,٤٩٪	١,٣٢٪	١,٥١٪	١,٥٣٪	١,٦١٪
العائد على متوسط أموال المساهمين	١٠,١٢٪	٩,٠٨٪	١٠,٧٣٪	١٠,٨٨٪	١١,٤٤٪
عائد السهم الأساسي (ر.ع)	٠,٠٥١	٠,٠٤٤	٠,٠٥٥	٠,٠٥٩	٠,٠٦١
سعر السهم (ر.ع)	٠,٤٨٤	٠,٣٩٤	٠,٤٣٤	٠,٤١٠	٠,٣٩٤
نسبة كفاية رأس مال بنك التسويات الدولية	٢١,٣٪	٢٠,٨٪	١٩,٧٪	١٩,٢٪	١٨,٥٪

البيانات المالية للبنك (غير مدققة) كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م

المبالغ بالآلاف الريالات العمانية	النصف الأول ٦ أشهر المنتهية في يونيو ٢٠٢٢	النصف الأول ٦ أشهر المنتهية في يونيو ٢٠٢١	معدل النمو٪
صافي القروض والسلف والتمويل	٩,٠٠٢,١٣٤	٩,٢٣٧,٨٦٤	(٢,٦٪)
إجمالي الأصول	١٢,٨٥٨,٢٧٩	١٢,٨٨٦,٣٦٣	(٠,٢٪)
ودائع العملاء	٨,٨٣٣,٩٥٩	٨,٦٦٩,٧٠٤	١,٩٪
حقوق المساهمين	٢,١٢٧,٦٢٤	٢,٠٥٤,٠٧٩	٣,٦٪
إيرادات التشغيل	٢٤٧,٦٩٣	٢٤٣,١٣٥	١,٩٪
مصروفات التشغيل	(١٠٢,٧٠٥)	(٩٥,١١٥)	٨,٠٪
الربح العام	٩٩,٢٥٧	٩٤,٦٤٥	٤,٩٪
تكلفة التشغيل على الدخل	٤١,٥٪	٣٩,١٪	٢٣٤ نقطة أساس
العائد على متوسط الأصول	١,٥٣٪	١,٤٩٪	٤ نقطة أساس
العائد على متوسط أموال المساهمين	١٠,٤٪	١٠,١٪	٣٦ نقطة أساس
نسبة كفاية رأس مال بنك التسويات الدولية	٢٠,٦٪	٢٠,٣٪	٢٦ نقطة أساس

كفاية رأس المال

الهدف الرئيسي من متطلبات كفاية رأس المال للبنك المركزي العماني هو ضمان الحفاظ على مستوى كاف من رأس المال لتحمل أي خسائر قد تنجم عن المخاطر في الميزانية العمومية للبنك، وخصوصا مخاطر الائتمان. يتوافق إطار البنك المركزي العماني لكفاية رأس المال القائم على المخاطر مع المعايير الدولية لبنك التسوية الدولية.

يطلب البنك المركزي العماني من البنوك المسجلة في عمان الحفاظ على كفاية رأس المال بنسبة ١١٪. وفقا لإرشادات بازل الثالث الصادرة عن البنك المركزي العماني، يجب أن يكون احتياطي الحفاظ على رأس المال ٢,٥٠٪ من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر التي تم تنفيذها اعتبارا من تاريخ ١ يناير ٢٠١٤. خلال عام ٢٠٢٠، كجزء من تدابير الإغاثة من جائحة كوفيد، قام البنك المركزي العماني بتخفيض متطلبات المخزن الوقائي لتحويل رأس المال بنسبة ٥٠٪ حيث خفض من ٢,٥٪ إلى ١,٢٥٪. وبناء على ذلك، تم تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال إلى ١٢,٢٥٪ بما في ذلك احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة ١,٢٥٪ لكل من عامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م (٣١ ديسمبر ٢٠١٩م: ١٣,٥٪ بما في ذلك المخزون الوقائي لتحويل رأس المال بنسبة ٢,٥٪).

النسبة المحسوبة وفقا للمبادئ التوجيهية لكفاية رأس المال لدى البنك المركزي العماني وبنك التسويات الدولية ولاتفاقية بازل ٣ هي كما يلي:

المبالغ بالآلاف الريالات العمانية	٢٠٢١م	٢٠٢٠م	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
رأس المال العادي المستوى١	١,٨٣٧,٣٢٩	١,٧٧٨,٧١٧	١,٧٠٨,٠٠٠	١,٦٣٦,٠٠٠	١,٥٣٤,٠٠٠
رأس المال الإضافي من المستوى ١	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
رأس المال من المستوى١	**١,٩٦٧,٣٢٩**	**١,٩٠٨,٧١٧**	**١,٨٣٨,٠٠٠**	**١,٧٦٦,٠٠٠**	**١,٦٦٤,٠٠٠**
رأس المال من المستوى٢	١٢٢,٢٦٤	١٠٠,٠٩٢	٩١,٠٠٠	١٢٢,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠
مجموع قاعدة رأس المال	**٢,٠٨٩,٥٩٣**	**٢,٠٠٨,٨٠٩**	**١,٩٢٩,٠٠٠**	**١,٨٨٧,٩٩٩**	**١,٨٢٠,٠٠٠**
الأصول المرجحة بالمخاطر					
إجمالي مخاطر الائتمان	٨,٧٤٩,٦٩١	٨,٦٢٩,٩٠٦	٨,٧٩٧,٠٠٠	٨,٨٥٣,٠٠٠	٨,٩٢٨,٠٠٠
إجمالي مخاطر السوق	١٨٤,٠٢٤	١٨٠,٨٧٤	١٥٢,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠
إجمالي مخاطر التشغيل	٨٧٥,٤٩٤	٨٥٩,٠٦٦	٨٣٧,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٧٦٥,٠٠٠
مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر	**٩,٨٠٩,٢٠٩**	**٩,٦٦٩,٨٤٦**	**٩,٧٨٥,٩٩٩**	**٩,٨١٨,٠٠٠**	**٩,٨٦٧,٠٠٠**
نسب رأس المال					
معدل رأس المال الأساسي من المستوى الأول	١٨,٧٣٪	١٨,٣٩٪	١٧,٤٦٪	١٦,٦٦٪	١٥,٥٥٪
معدل كفاية رأس المال من المستوى الأول	٢٠,٠٦٪	١٩,٧٤٪	١٨,٧٨٪	١٧,٩٨٪	١٦,٨٧٪
معدل كفاية رأس المال الإجمالية	**٢١,٣٠٪**	**٢٠,٧٧٪**	**١٩,٧٢٪**	**١٩,٢٢٪**	**١٨,٤٥٪**

يتكون رأس المال من المستوى١ من رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطيات، يتكون رأس مال المستوى٢ من الاعتماد الجماعي المخصص لانخفاض قيمة القرض على الجزء المنفذ من القروض والسلف مقابل الخسائر المتكبدة ولكن لم يتم تحديدها والديون التابعة.

١٠. نظرة عامة على أعمال البنك

١٠-١ نظرة عامة

يعتبر بنك مسقط أكبر بنك في السلطنة؛ فحصته السوقية تساوي ٣٤٪ تقريبا من إجمالي الودائع، كما تساوي ٣٣٪ تقريبا من إجمالي الأصول، وفق البيانات المعتمدة من البنك المركزي العماني لإجمالي سوق البنوك في عمان اعتبارا من تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، وتُقدر قاعدة عملاء البنك بحوالي مليوني شخص وأكثر من ٧٠٠٠ عميل من الشركات، ويوظف البنك أكثر من ٣٨٠٠ موظف، ويوفر البنك منتجات وخدمات مصرفية استثمارية تجارية وللأفراد من خلال نافذتيه التقليدية ونافذة ميثاق للصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعمل مجلس الرقابة في ميثاق للصيرفة الإسلامية على ضمان التزام ميثاق بأحكام الشريعة ومبادئها.

ويمارس البنك أنشطته المصرفية من خلال ١٧٤ فرعا (والتي تتضمن ٢٤ فرعا مخصصة لنافذة ميثاق) في السلطنة، وله فرع أيضا في المملكة العربية السعودية (بالرياض) وآخر في الكويت، وللبنك مكاتب تمثيلية في دبي وسنغافورة وإيران.

ويتضمن المساهمون الرئيسيون للبنك شؤون البلاط السلطاني وهو الذراع الاستثماري للحكومة، ومجموعة دبي المالية، وكبراء صناديق التقاعد في السلطنة.

حصل بنك مسقط على تصنيف ائتماني من ثلاث وكالات دولية متخصصة في التصنيف الائتماني؛ فحصل على تصنيف ائتماني خاص بالعملة الأجنبية طويلة الأمد على النحو التالي:

(Ba3) مع نظرة مستقبلية إيجابية من وكالة موديز.

(-BB) مع نظرة مستقبلية ثابتة من وكالة اس آند بي.

(BB) مع نظرة مستقبلية ثابتة من وكالة فيتش.

حققت المجموعة في عام ٢٠٢١م صافي أرباح بلغت ١٨٩,٦ مليون ريال عماني، وقد بلغت إجمالي أصول المجموعة حتى تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ١٢,٩ مليار ريال عماني، وبلغ إجمالي الملكية ٢,١ مليار ريال عماني.

١٠-٢ رأس المال

تأسس البنك كشركة مساهمة عامة برأس مال مرخص به بحوالي ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر. ع (ثمانمائة مليون ريال عماني)، وقد بلغ رأس ماله المصدر بالكامل حتى تاريخ تحرير هذه النشرة ٧٥٠,٦٣٩,٧٠٦ ريال عماني.

١٠-٣ ملكية الأسهم

فيما يلي ملكية أسهم البنك كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م:

اسم المساهم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم٪	قيمة الأسهم (مليون ريال عماني)
شؤون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	٢٣,٦٣	٨٨,٧
مجموعة دبي المالية ش م م	الإمارات العربية المتحدة	١١,٧٧	٤٤,٢
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	سلطنة عمان	٧,٨٧	٢٩,٥
صندوق تقاعد وزارة الدفاع	سلطنة عمان	٦,٤٩	٢٤,٤
شركة جبرين العالمية للتنمية ش.م.ع.م/ أوبار كابتال ش.م.ع.م	سلطنة عمان	٩,٩٩	٣٧,٥
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	سلطنة عمان	٦,٠٥	٢٢,٧

شركة مسقط أوفرسيز	سلطنة عمان	٤,٠٤	١٥,٢
الشركة العمانية الدولية القابضة ش م ع م	سلطنة عمان	٣,٦٥	١٣,٧
صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية	سلطنة عمان	١,٩٤	٧,٣
صندوق تقاعد ديوان البلاط السلطاني	سلطنة عمان	١,٣٤	٥,٠
جهاز الاستثمار العماني	سلطنة عمان	١,٢٩	٤,٨
آخرون		٢١,٩٤	٨٢,٣
الإجمالي		**١٠٠**	**٣٧٥,٣**

٤-١٠ الأعمال

تقدم المجموعة خدماتها ومنتجاتها لخمس أقسام:

الأعمال المصرفية للمؤسسات: وفيها يتم تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية والحلول المالية للعملاء من الشركات وذلك بعد تحديد احتياجات أعمالهم واحتياجاتهم المالية، وتكون المنتجات مدعومة بخدمة ذات جودة عالية وإدارة علاقات ممتازة، وهذه المنتجات لا تقتصر فقط على الشركات المحلية بل هي متوفرة للشركات خارج السلطنة وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في السلطنة، وتتألف هذه المنتجات من السحب على المكشوف والقروض وتمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري و تمويل المشاريع والضمانات، وعملاء هذه الشريحة هم من الشركات المشاركة في أنشطة مختلفة في جميع قطاعات الاقتصاد؛ كالمقاولات والتجارة والكهرباء والمياه والاتصالات والنفط والغاز والبتروكيماويات والطيران والشحن والمطارات والموانئ والعقارات والتجارة الدولية، ويضم قسم الأعمال المصرفية للشركات خبراء مهنيين في مجال العلاقات فيركزون على قطاعات محددة لتسهيل توفير خدمات متخصصة ومنتجات مخصصة للعملاء من الشركات في السلطنة تعطى المجموعة الأولوية لجودة الائتمان وجميع منتجاتها تأتي بعد تحليل متأنٍ لمخاطر العميل ومراقبة استباقية لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.

الأعمال المصرفية للأفراد: وفيهما يتم تقديم الخدمات والمنتجات لشريحة عريضة من الأفراد يصل عددهم إلى ٢ مليون عميل، وتفخر المجموعة بأنها منصة الأعمال المصرفية الرائدة للأفراد في سلطنة عمان بناء على أسهمها في السوق من حيث الودائع والقروض ولديها أكبر شبكة توزيع في السلطنة.

الأعمال المصرفية للشركات: ويتكون من أربعة أقسام: (١) إدارة الخزينة، وأسواق المال،(٢) المؤسسات المالية العالمية، (٣) الأعمال المصرفية الاستثمارية،(٤) وإدارة الأصول والممتلكات الخاصة.

الأعمال المصرفية الدولية: وفيها يتم تقديم الخدمات والمنتجات لعملاء المجموعة إقليميا ويتم الاستفادة من شبكة المجموعة لتلبية العمليات في كل بلد، وقد امتدت شبكة البنك الدولية حتى تاريخ هذه النشرة إلى فرع في المملكة العربية السعودية وفرع في الكويت وثلاثة مكاتب تمثيل في الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة وإيران.

أعمال الصيرفة الإسلامية: وفيها يتم تقديم الخدمات والمنتجات من خلال نافذة ميثاق الإسلامية، وتوفر النافذة خدماتها للأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى خدمات تمويل الشركات وتقديم الاستشارات لها، وتمويل المشاريع والتمويل المهيكل (المنظم) وإدارة الخزانة والأصول، وكلها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتستفيد الأعمال الرئيسية للمجموعة من أقسام الدعم الرئيسية، بما في ذلك إدارة الائتمان والمخاطر، والشؤون القانونية، ودائرة التدقيق، والإمتثال، وقسم تقنية المعلومات، وقسم الموارد البشرية، وقسم المالية وقسم التخطيط وقسم العمليات.

ويوضح الجدول التالي توزيع الأصول والأرباح لكل قسم وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

الأقسام	الأصول	مساهمة في الأرباح
الأعمال المصرفية للمؤسسات	• ٤,٣ مليار ريال عماني • ٣٣,١٪ من إجمالي الأصول	• ٦٠,٧ مليون ريال عماني • ٣٢,٠٪ من إجمالي الأرباح
الأعمال المصرفية للأفراد	• ٣,٧ مليار ريال عماني • ٢٨,١٪ من إجمالي الأصول	• ٦٤,٧ مليون ريال عماني • ٣٤,١٪ من إجمالي الأرباح
الأعمال المصرفية للشركات	• ٣,١ مليار ريال عماني • ٢٤,٠٪ من إجمالي الأصول	• ٥٥,٧ مليون ريال عماني • ٢٩,٤٪ من إجمالي الأرباح
ميثاق للصيرفة الإسلامية	• ١,٦ مليار ريال عماني • ١٢,٥ من إجمالي الأصول	• ١١,٨ مليون ريال عماني • ٦,٢٪ من إجمالي الأرباح
الأعمال المصرفية الدولية	• ٠,٣ مليار ريال عماني • ٢,٣ ٪ من إجمالي الأصول	• ٣,٣ مليون ريال عماني • ١,٧٪ من إجمالي الأرباح

١١. تنظيم وإدارة الشركة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية

يُلخص هذا القسم الهيكل المؤسسي والتنظيمي للشركة يسري العمل به إعتباراً من تاريخ صدور هذه النشرة والنظام الأساسي. ولا يهدف البيان التالي إلى إعطاء نظرة شمولية للنظام الأساسي أو الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون العماني أو تعاميم الهيئة العامة لسوق المال ولا ينبغي اعتباره بمثابة إستشارة قانونية فيما يتعلق بهذه الأمور. يمكن الحصول على نسخة من النظام الأساسي للبنك ش.م.ع.م من المكتب المسجل التابع للبنك.

١,١١ تنظيم وإدارة البنك

يلتزم مجلس إدارة البنك بأعلى معايير حوكمة الشركات وفي هذا السياق، يؤكد مجلس إدارة البنك على الاجتماع بانتظام، وتوفير القيادة الفعالة وأراء متبصرة في المسائل التجارية والوظيفية وأن يراقب أداء البنك. كما يلتزم البنك أيضًا بإنشاء عمليات إدارة موثقة توثيقًا واضحًا وشفافة لوضع السياسات وتنفيذها ومراجعتها واتخاذ القرارات والمراقبة وإصدار التقارير. إن البنك عازم على رفع مستوى المعايير ليبرز كمثال رائد على الالتزام قولًا ومضمونًا بمدونة حوكمة الشركات التي وضعتها الهيئة ولوائح حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية والمالية الصادرة عن البنك المركزي العماني. ونتيجة لهذا المستوى من الالتزام، حصل البنك على جوائز التميز في حوكمة الشركات في القطاع المالي من الهيئة العامة لسوق المال وعدد من المرات من حوكمة، معهد حوكمة الشركات.

أعد البنك دليل لحوكمة الشركات امتثالا لمتطلبات قواعد حوكمة الشركات في سلطنة عمان الذي صدر عن طريق الهيئة العامة لسوق المال.

٢,١١ منهجية البنك فيما يتعلق بتنظيم وإدارة البنك

يولي البنك اهتماماً كبيراً لممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة، كما يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع أنشطة البنك، ويتبع البنك في هذا المجال تعليمات البنك المركزي العماني وتوصيات لجنة بازل ومعايير التدقيق والمحاسبة الدولية، كما يتبع أيضا اللوائح الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال بما يتفق مع الشكل القانوني للبنك.

٣,١١ التزام البنك بالحوكمة المؤسسية:

لدى البنك مجموعة منتظمة من العلاقات مع مجلس الإدارة والمساهمين وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة، وتتناول هذه العلاقات الإطار العام لإستراتيجية البنك والوسائل اللازمة لتنفيذ أهدافه. ويضمن الإطار العام للحوكمة المؤسسية المعاملة العادلة القائمة على المساواة بين جميع المساهمين، بمن فيهم مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب كما يعترف بجميع حقوق المساهمين التي حددها القانون.

١,٣,١١ دور مجلس الإدارة

مبادئ عامة

١. صياغة السياسة، والإشراف على المبادرات الرئيسية، والإشراف على تنفيذ السياسة، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، والعمل على نشر السلوك المناسب والأخلاقي ورعايته، والحرص على معايير الشفافية والنزاهة في التقارير للأصحاب المصلحة.

٢. الموافقة على السياسات التجارية والمالية والميزانية لضمان تحقيق أهدافها والحفاظ على مصلحة المساهمين وأصحاب المصلحة الاخرين وتحسين الفائدة العائدة عليهم.

٣. إعداد الخطط اللازمة لإنجاز أهداف البنك وأداء أنشطته ومراجعتها وتحديثها في ضوء الأهداف المقررة في هذه الخطط.

٤. اعتماد الإجراءات التي يتبعها البنك في حالة الإفصاح ومتابعة تطبيقها بما يتوافق مع قواعد وشروط هيئة سوق رأس المال والبنك المركزي في سلطنة عمان.

٥. الإشـراف علـى أداء الإدارة التنفيذيـة، وضمـان الإشـراف الصحيـح علـى العمـل لتحقيـق أهـداف البنـك فـي ضـوء الأهـداف المقـررة.

٦. تعيين الرئيس التنفيذي وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وتقييم عمل اللجان المرتبطة بالمجلس.

٧. الموافقة على البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أنشطته المقدمة إلى مجلس الإدارة من الإدارة التنفيذيـة كل ثلاثة أشهر وذلك للإفصاح عن وضعه المالي الحقيقي وأدائه.

تشكيل وحجم المجلس

يتألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات.

اجتماعات المجلس

يجتمع المجلس رسمياً أربع مرات على الأقل في السنة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس يجتمع عند الضرورة لمعالجة قضايا معينة تحتاج إلى بعض الإهتمام وذلك بين الإجتماعات المجدولة أساساً.

٢,٣,١١ لجان المجلس

حالياً توجد ثلاث لجان للمجلس التي تحكمها شروط اللجنة المختصة للرجوع إليها، والتي وافق عليها المجلس، وتتكون لجان المجلس الثلاث من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعويضات. كما يجوز تأسيس لجان أخرى من وقت لآخر لدراسة أي أمور ذات أهمية خاصة.

لجنة المخاطر

تقع المسؤولية عن إدارة المخاطر على مجلس الإدارة وتُدار عن طريق لجنة ادارة المخاطر من المجلس، يتولى المجلس مراجعة واعتماد استراتيجية إدارة المخاطر ويحدد مستوى تقبل مخاطر العمل للبنك والتي يتم إبلاغها لجميع وحدات الأعمال بالبنك، تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على وظيفة إدارة المخاطر وضمان تحقيق البنك لأهدافه في إطار مستوى المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة، كما يقع على عاتق اللجنة تقديم التوصيات للمجلس بشأن استراتيجية المخاطر والمكافأت، وتقبل المخاطر وسياسات المخاطر وإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر المتنوعة، كما تقوم اللجنة بـــ:

- المشاركة في صياغة سياسة المخاطر التي تشمل الائتمان، والسوق، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، وخدمات الحماية بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وضمان امتثال هذه السياسات للقوانين واللوائح المعنية.
- مراجعة إطار عمل المخاطر والتوصية وتقديم التوصية بها ليتثنى لمجلس الإدارة الموافقة على هذه المراجعة.
- ضمان احتفاظ البنك بمحفظة أصول عالية الجودة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة المخاطر.
- مراقبة رأس المال والسيولة والربحية وجودة الأصول.
- تعزز الشفافية والنزاهة في التقارير المقدمة لأصحاب المصلحة.
- تغريس ممارسات إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر في البنك ونشر الوعي بشأنها.

لجنة التدقيق

يتمحور الدور الأساسي للجنة التدقيق في مساعدة المجلس في تحقيق مسؤولياته المتعلقة بمراقبة/الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وكفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وفعالية عملية التدقيق وامتثال البنك للقوانين واللوائح المعنية، تجتمع لجنة التدقيق على نحو متكرر لمراجعة عمل إدارة التدقيق الداخلي والتصدي لإدارة البنك وتقييم بيئة الرقابة الإجمالية السائدة في الشركة، كما تستعرض اللجنة التقارير المقدمة من التدقيق الداخلي والهيئات الأخرى في مداولاتها وتوفر الإرشاد والتوجيه في مجال إدارة التدقيق، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاحتيال والضوابط ذات الصلة.

تستعرض لجنة التدقيق في كل نصف سنة ميثاق لجنة التدقيق وسياسة مراقبة الإدارة، وميثاق نشاط التدقيق الداخلي، ولقد سبق لها الموافقة على سياسة مدونة للأخلاقيات لجميع المدققين الداخليين داخل الإدارة، ويعتبر كل ما تقدم ذكره العنصر الرئيسي لتعزيز الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية ووضع قواعد التطبيق الخاصة بها في جميع وحدات البنك، اعتمدت لجنة التدقيق نهجًا قائمًا على المخاطر، ومن ثم عملت على مراجعة خطة التدقيق السنوية واعتمادها على هذا الأساس، تتمتع خطة التدقيق بمرونة كافية للتكيف مع المخاطر الجديدة والناشئة، والظروف المتغيرة، واستراتيجية العمل، والمنتجات والخدمات.

وبالتوافق مع اللوائح التنفيذية وأفضل الممارسات، عينت إدارة التدقيق الداخلي ولجنة المراجعة شركة خارجية، وهي شبكة عالمية من الشركات المهنية، لإجراء مراجعة نوعية خارجية. وفرت هذه المراجعة تقييمًا مستقلًا لوضع إدارة التدقيق الداخلي لإدارة التدقيق الداخلي في البنك، وعملياته، وأفرادها وإدراكهم للعملية بما يتماشى مع المعايير العالمية لمعهد مدققي الحسابات الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ("معايير معهد مدققي الحسابات الداخليين") وقواعد أخلاقيات معهد مدققي الحسابات الداخليين. يتعين تنفيذ هذه المراجعة مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات. يكون مقياس تقييم جودة معهد مدققي الحسابات الداخليين إما متوافقًا عامة أو جزئيًا أو لا يتوافق مطلقًا. صُنفت إدارة التدقيق الداخلية للبنك على أنهه "تتوافق عامة" مع المعايير العالمية لمعهد مدققي الحسابات الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وقواعد أخلاقيات معهد مدققي الحسابات الداخليين.

تولي لجنة التدقيق أهمية كبيرة للتطوير المهني لجميع موظفي التدقيق الداخلي لضمان قدرتهم على أداء واجباتهم على أعلى مستوى ممكن، يتم توفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد للوظيفة، وعلى وجه الخصوص، لدعم الحصول على المؤهلات والشهادات ذات الصلة في مجالات مثل المحاسبة، والتدقيق الداخلي، والاحتيال، وإدارة المخاطر، وأمن المعلومات، والتمويل الإسلامي، والامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

لجنة الترشيحات والتعويضات

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات بالآتي:

(أ) قيادة عملية تعيينات الإدارة ومجلس الإدارة من خلال تحديد وترشيح المرشحين المعنيين للحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذه الترشيحات.

(ب) تحديد المبادئ والمعايير وإطار الحوكمة لسياسة أداء البنك ومكافآته. في عام ٢٠٢١، تضمن ذلك ما يلي:

- خطة الخلافة و التطوير
- الموافقة على معايير توزيع المكافآت القائمة على الأداء لأعضاء فريق الإدارة

١١,٣,٣ مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة الحالي الاعضاء التالية:

الرقم	اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب	الصفة
١)	الشيخ / خالد بن مستهيل بن أحمد المعشني	الرئيس	مستقل
٢)	الشيخ / أحمد بن حمد بن هلال السعدي	نائب الرئيس	غير مستقل
٣)	الفاضل / ناصر بن محمد بن سالم الحارثي	عضو	مستقل
٤)	الشيخ / سعيد بن محمد بن أحمد الحارثي	عضو	غير مستقل
٥)	الشيخ / سعود بن مستهيل بن أحمد المعشني	عضو	مستقل
٦)	الفاضل / خالد بن ناصر الشامسي	عضو	غير مستقل
٧)	الفاضل / جي أس جورج	عضو	مستقل
٨)	العميد /سيف بن سالم بن سيف الحارثي	عضو	مستقل
٩)	الدكتور/ فيصل بن عبدالله بن شعبان الفارسي	عضو	مستقل

فيما يلي نبذة موجزة عن السيرة الذاتية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة:

الشيخ / خالد بن مستهيل بن أحمد المعشني

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني هو رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس لجنة الترشيحات والتعويضات بمجلس الإدارة. حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من المملكة المتحدة، وحاصل على درجة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، المملكة المتحدة. وهو رئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية للخدمات المالية ش.م.ع وشركة أعلاف ظفار ش.م.ع.

الشيخ / أحمد بن حمد بن هلال السعدي

الشيخ أحمد السعدي هو نائب رئيس مجلس إدارة البنك وعضو لجنة المخاطر بمجلس الإدارة. لديه ٣٣ عاما من الخبرة المهنية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جمهورية مصر العربية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليفربول في لندن في المملكة المتحدة. الشيخ أحمد هو المدير العام لمراجعة الحسابات في شؤون البلاط السلطاني. وهو عضو في مجالس إدارات العديد من صناديق الاستثمار.

الفاضل / ناصر بن محمد بن سالم الحارثي

الفاضل/ ناصر الحارثي هو عضو مجلس إدارة في البنك ورئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. هو عميد متقاعد. خلال خدمته العسكرية في وزارة الدفاع، تولى عدة مناصب رئيسية أبرزها رئيس التدقيق الداخلي، مدير عام التنظيم والتخطيط، مدير عام الإدارة والموارد البشرية. وهو رئيس مجلس إدارة شركة عمان للاستثمار والتمويل ش.م.ع ويترأس مجلس إدارة شركة أعلاف ظفار ش.م.ع و عضو في مجلس إدارة شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.

الشيخ / سعيد بن محمد بن أحمد الحارثي

الشيخ سعيد الحارثي هو عضو مجلس إدارة البنك وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، ملبورن / أستراليا، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (الإدارة)، تخصص فرعي في نظم المعلومات الحاسوبية (CIS) من جامعة ولاية كاليفورنيا ستانيسلاوس، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو عضو مجلس إدارة في الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية (تنمية) ورئيس مجلس إدارة شركة عمان كلورين ش.م.ع.ع.

الشيخ / سعود بن مستهيل بن أحمد المعشني

الشيخ سعود المعشني هو عضو مجلس إدارة البنك وعضو لجنة المخاطر بمجلس الإدارة. حاصل على درجة الماجستير في الدبلوماسية الدولية من جامعة إيست أنجليا (المملكة المتحدة) عام (٢٠١٥). وقد تخرج في إدارة الأعمال من جامعة ستافوردشاير (المملكة المتحدة) في عام ٢٠١٠. وهو عضو مجلس إدارة في شركة أعلاف ظفار ش.م.ع و ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع.

الفاضل / خالد بن ناصر الشامسي

الفاضل/ خالد الشامسي هو عضو مجلس إدارة في البنك ورئيس لجنة المخاطر بمجلس الإدارة وعضو في لجنة الترشيحات والتعويضات. وهو حاصل على بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة والأعمال الدولية ومدير معتمد من إنسياد في حوكمة الشركات (IDP-C). تتنوع خبرة الفاضل/ خالد الشامسي عبر الأصول العامة والخاصة والعقارات والاستثمارات البديلة. وهو عضو في مجالس إدارات العديد من الشركات المدرجة والخاصة.

الفاضل / جي أس جورج

الفاضل جورج هو عضو مجلس إدارة البنك وعضو لجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة الترشيحات والتعويضات. وهو مصرفي ذو خبرة مع أكثر من ٤٠ عامًا من الخبرة المصرفية. وهو خريج علوم من جامعة مادراس بالهند وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال من آي أم دي (IMD) في لوزان بسويسرا. وهو أيضًا زميل في معهد تشارترد للمصرفيين بلندن وزميل في المعهد الهندي للمصرفيين. وهو عضو مجلس إدارة في شركة النهضة للخدمات ش م ع ع

العميد /سيف بن سالم بن سيف الحارثي

العميد سيف الحارثي هو عضو مجلس إدارة البنك وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. حاصل على درجة دكتوراه في تنمية الموارد البشرية وتأثيرها على التنمية المكثفة في سلطنة عمان من مصر وكذلك زمالات الجمعية العربية الدولية للمحاسبين القانونيين (ASCA) في الأردن وكلية الدفاع الوطني في أكاديمية ناصر العسكرية العليا في مصر. حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من ولاية كانساس بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أنهى عددًا من دورات المحاسبة والمالية بما في ذلك الدبلوم العالي في إدارة الحسابات من جامعة أكسفورد (١٩٩٥) في المملكة المتحدة. وهو رئيس مجلس إدارة شركة المها لتسويق المنتجات البترولية ش.م.ع.ع.

الدكتور/ فيصل بن عبدالله بن شعبان الفارسي

يشغل الدكتور فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي عضو مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠٢٢ وعضو لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، ويشغل الدكتور فيصل الفارسي حاليًا منصب المدير العام للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع (أوريدو عُمان) وكان عضوًا في مجلس إدارة العديد من الشركات المساهمة العامة. الدكتور فيصل الفارسي حاصل على درجة الماجستير في قانون الأعمال الدولي ودكتوراه في القانون التجاري.

الإدارة التنفيذية للبنك

الشيخ/ وليد الحشار

الرئيس التنفيذى

الشيخ وليد الحشار هو الرئيس التنفيذي لبنك مسقط. كما أنه عضو في مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية، وجمعية البنوك العمانية، وشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب، في مملكة البحرين وعضو مجلس أمناء الأكاديمية الملكية للإدارة. تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ عامًا في قطاعات البنوك وكذلك قطاعي النفط والغاز. قبل انضمامه إلى بنك مسقط، شغل مناصب عليا في عدد من الشركات الرائدة بما في ذلك شركة تنمية نفط عمان وبنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط. انضم الشيخ وليد الحشار إلى بنك مسقط في عام ٢٠٠٤ وشغل منذ ذلك الحين عدة مناصب عليا بما في ذلك المدير العام للمجموعة - خدمات الشركات ونائب الرئيس التنفيذي. تولى منصب الرئيس التنفيذي للبنك في يناير ٢٠١٩. وهو حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال بالإضافة إلى بكالوريوس وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا في ساكرامنتو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضل / احمد فقير البلوشي

رئيس الخدمات المصرفية

الفاضل/ أحمد فقير البلوشي هو رئيس الخدمات المصرفية للبنك. قبل أن يصبح الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية، شغل منصب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات المسؤول عن قيادة مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، والتي تتألف من تمويل المشاريع والتمويل المهيكل، والشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمعاملات المصرفية، والخدمات المصرفية للقطاع العام، والفرعين الدوليين (في كل من السعودية والكويت). بدأ الفاضل/ أحمد فقير البلوشي حياته المهنية مع بنك مسقط في أكتوبر ١٩٩٤ كمدقق داخلي ولديه خبرة مثمرة امتدت لأكثر من ٢٧ عامًا، وعمل في وظائف وأدوار مختلفة داخل البنك بما في ذلك العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشركات. الخدمات المصرفية. شغل الفاضل/ أحمد أيضًا منصب نائب المدير العام (DGM) لإدارة الموارد البشرية. قبل عودته إلى سلطنة عُمان، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية لبنك مسقط ومقرها في المملكة العربية السعودية. الفاضل/ أحمد عضو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بالمملكة المتحدة وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة إتش إي سي في باريس.

الفاضلة /شيخة يوسف الفارسي

رئيس العمليات

الفاضلة / شيخة يوسف الفارسي هي الرئيس التنفيذي للعمليات في البنك. قبل أن تصبح مديرة العمليات، شغلت منصب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية وخدمات الشركة. تشمل مسؤوليتها إدارة الإستراتيجية، والموارد البشرية، وتجربة

العملاء، والاتصالات المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومكتب إدارة مشاريع تقنية المعلومات، ووظيفة الائتمان. قبل هذا المنصب، شغلت منصب المدير العام للإستراتيجية والتطوير المؤسسي ومساعد المدير العام للرقابة المالية والاستراتيجية في بنك مسقط. قد حصلت الفاضلة / شيخة على درجة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد، تخصص التسويق، من جامعة السلطان قابوس عام ١٩٩٩، وحصلت على درجة الماجستير في التمويل من كلية بايز للأعمال (المعروفة سابقًا باسم كلية كاس للأعمال)، سيتي، جامعة لندن (٢٠٠٥). وهي حاصلة على شهادة برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية وأكملت أيضًا برنامج الإدارة المتقدمة من إنسياد في فرنسا. قبل انضمامها إلى البنك، عملت في الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (المعروفة أيضًا باسم "إثراء") كمدير عام بالإنابة لترويج الاستثمار.

الفاضل / تي. غانيش

المدير المالي

الفاضل / غانيش ثانجافيل هو المدير المالي للبنك وهو مسؤول عن تمويل المجموعات وتخطيط الأعمال والمشتريات المركزية والخزينة وعمليات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فهو مسؤول أيضًا عن الخدمات المصرفية الاستثمارية وأعمال إدارة الأصول ونمو مؤسسات البنك. يتمتع غانيش بخبرة ٢٥ عامًا بعد التخرج، منها ٢٣ عامًا في القطاع المصرفي. وهو محاسب قانوني مؤهل (ACA) حاصل على شهادة معهد المحاسبين القانونيين في الهند، ومحاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين بالولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب التكاليف (ICWA) من معهد محاسبة التكاليف والأشغال في الهند. كما أنه حاصل على دبلوم دراسات عليا في الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال.

الفاضل/ شمزاني محمد حسين

مدير عام - ميثاق للصيرفة الإسلامية

يتمتع الفاضل/ شمزاني بخبرة مصرفية تبلغ ٢٨ عامًا في مناصب مختلفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد عمل في عدد من المؤسسات المالية الدولية والرائدة بما في ذلك بنك أبوظبي الأول و بنك الخليج الأول, والمجموعة الأمريكية الدولية و بنك اتش اس بي سي. قد انضم الفاضل شمزاني إلى بنك مسقط في مايو ٢٠١٩ كمدير عام لميثاق للصيرفة الإسلامية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس (BBA) في المالية وكذلك درجة الماجستير (MBA) في إدارة الأعمال الدولية وإدارة الموارد البشرية من جامعة ميامي في فلوريدا، بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٢. تخصيص السندات

الأهلية لتخصيص السندات

تُخصص السندات مباشرة للمساهمين المسجلين في سجل المساهمين لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع كما في تاريخ الحق ويكون التخصيص على أساس النسبة والتناسب.

للبيان والوضوح، تم تحديد أن الأسهم العادية الصادرة بموجب إصدار الأسهم المجانية في تاريخ الجمعية العامة العادية لن يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد تخصيص السندات بناءً على نسبة التخصيص.

يتم إصدار السندات للمساهمين كما في تاريخ الجمعية العامة غير العادية، تدفع قيمتها بالكامل من الأرباح المحتجزة للبنك دون تحمل المساهم أي نفقات خاصة بهذا الاصدار، ويتم تخصيصها للمساهمين بالنسبة والتناسب في تاريخ الجمعية العامة غير العادية على أساس تناسبي.

تخصيص السندات

يكون تخصيص السندات للمساهمين من حملة الأسهم العادية للبنك كما في تاريخ الحق، وهم المؤهلين فقط لتخصيص هذه السندات، يحصل كل مساهم مؤهل على تخصيص مباشر من السندات في حسابه/ حسابها لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، ولا يشترط على المساهم تقديم طلب أو القيام بأي إجراءات أخرى تتعلق بتخصيص هذه السندات.

تتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع التعامل مع تخصيص السندات بواسطة أنظمتها وإجراءاتها الخاصة.

المراسلات

تُرسل جميع المراسلات إلى المساهمين المؤهلين على عنوان المساهم المسجل لدى مسقط للمقاصة والإيداع ومن ثم، يتعين على جميع المساهمين المؤهلين التحقق من صحة هذه العناوين.

الجدول الزمني المقترح

البيان	التاريخ المتوقع
موافقة الهيئة العاملة لسوق المال على تخصيص السندات	١٣ نوفمبر ٢٠٢٢م
إدراج السندات في بورصة مسقط	٢١ نوفمبر ٢٠٢٢م

إدراج وتداول السندات:

تُدرج سندات البنك في سوق السندات لدى بورصة مسقط وفقًا للقوانين والإجراءات المعمول بها في تاريخ طلب الإدراج، إن تاريخ الإدراج المتوقع أدناه هو تاريخ تقديري وفي حالة طلب أي إعادة جدولة، يُنشر الموعد الجديد على الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط.

المسؤوليات والالتزامات

يتعين على مدير الإصدار وشركة مسقط للمقاصة والإيداع التقيد بالمسؤوليات والواجبات المحددة بموجب اللوائح الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تتوافق مع أي من المسؤوليات والواجبات المحددة بموجب الاتفاقيات المبرمة بين كل منهم وبين جهة الإصدار.

ويتعين على الأطراف المختصة القيام بإجراءات علاجية للأضرار الناتجة عن أي إهمال ترتكبه في أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليها، وعلى مدير الإصدار في هذه الحالة التنسيق مع الجهات المعنية مثل الهيئة العامة لسوق المال وبورصة مسقط لاتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة واللازمة لمعالجة هذه الأضرار.

١٣. التعهدات

١-١٣ المصدر: بنك مسقط ش.م.ع.ع

يؤكد مجلس إدارة البنك مجتمعين ومنفردين بأنه قد توخى العناية الواجبة واللازمة لضمان مايلي:

١. المعلومات الواردة في هذه النشرة كاملة وصحيحة.

٢. أنه قد تم أخذ العناية الواجبة واللازمة لتجنب إسقاط أية وقائع أو معلومات مهمة من شأنها أن تجعل تعبيرات النشرة مضللة.

٣. أنه سيتم الالتزام بجميع أحكام قانون الأوراق المالية وقانون الشركات التجارية واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاهما.

موقعة عن مجلس الإدارة:

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	الشيخ وليد بن خميس الحشار	الرئيس التنفيذي	
٢	تي جانيش	رئيس المالية	

٢-١٣ مدير الإصدار

وفقًا للمسؤوليات المنوطة بنا وفقا لقانون الأوراق المالية وقانون سوق راس المال ولائحته التنفيذية وقانون الشركات التجارية والتوجيهات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، فقد قمنا بمراجعة جميع المستندات ذات الصلة وغيرها من المواد المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار المتعلقة بإصدار سندات من بنك مسقط ش.م.ع.ع.

يتحمل مجلس إدارة بنك مسقط ش م ع ع المسؤولية عن صحة ودقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، وقد أكدوا أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها، مما قد يجعل هذه النشرة مضللة.

نحن نؤكد أننا قد بذلنا العناية الواجبة واللازمة على النحو الذي تتطلبه مهنتنا فيما يتعلق بنشرة الإصدار التي تم إعدادها تحت إشرافنا، بناءً على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والمناقشات التي جرت مع المُصدر ومديريه والمسؤولين والأطراف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتويات المستندات المقدمة إلينا، فإننا نؤكد الآتي:

١. لقد بذلنا العناية الواجبة واللازمة للتأكد من أن المعلومات المقدمة إلينا من قبل المُصدر وتلك الواردة في نشرة الإصدار متوافقة مع الحقائق المتوفرة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.

٢. على حد علمنا وعلى أساس إطلاعنا على المعلومات التي قدمها لنا المُصدر، لم يحذف المُصدر أي معلومات جوهرية، والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل نشرة الإصدار مضللة.

٣- أن نشرة الإصدار والإصدار المتعلق بها متوافقة مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية وقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ونماذج النشرات المطبقة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ومتوافقة مع قانون الشركات التجارية والقرارات الأخرى الصادرة في هذا الصدد.

٤. المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه باللغة العربية صحيحة ومعقولة وكافية وفقًا لإدراكنا لمساعدة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة أو عدمه.

مدير الاصدار

بنك مسقط- أعمال بنوك الاستثمار

التوقيع /-

٣-١٣ المستشار القانوني البوسعيدي، منصور جمال وشركائهم

بهذا يؤكد المستشار القانوني الذي يظهر أسمه أعلاه، بأن نشرة الإصدار هذه تتفق مع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاط جهة الإصدار فيما يتعلق بإصدار السندات وبأن جميع البيانات غير المالية والمعلومات الأخرى في هذ النشرة صحيحة وتتماشى مع القوانين واللوائح وقانون الشركات التجارية وقانون الأوراق المالية ولوائحهما التنفيذية والتوجيهات ومتطلبات وقواعد إصدار السندات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي لجهة الإصدار وقرارات الجمعية العامة لجهة الإصدار، ولقد حصلت جهة الإصدار على جميع التراخيص والموافقات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع نشرة الإصدار.

المستشار القانوني

البوسعيدي منصور جمال وشركائهم

التوقيع/-

3L

بنك مسقط
bank muscat